الأمم المتحدة

A/76/PV.4

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٤

الثلاثاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

خطاب السيد زوران ميلانوفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كرواتيا.

اصطحب السيد زوران ميلانوفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد زوران ميلانوفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ميلانوفيتش (*تكلم بالإنكليزية*) إنه لشرف عظيم أن ألقي خطابا مرة أخرى أمام هذه الجهاز الهام. وأود، على وجه الخصوص، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لترؤس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، وأتمنى لكم كل النجاح. وأود أيضا أن أشكر سلفكم، معالي السيد فولكان بوزكير، ممثل تركيا، على قيادته وتوجيهاته في أوقات كانت عصيبة حقا. وعلاوة على ذلك، أهنئ معالي السيد أنطونيو غوتيريش على إعادة تعيينه أمينا عاما للأمم المتحدة.

وربما كان من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نواصل تعزيز تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد، مع ممارسة الأمم المتحدة دورا مركزيا. وأنت محق، يا سيدي الرئيس، في الإشارة إلى أن هذه اللحظة في التاريخ تستدعي، قبل كل شيء، الأمل.

فالعنف والفقر والجوع آخذة في الازدياد مرة أخرى. بل إن تعافينا بعد انتشار الجائحة سوف يكون أصعب في خضم عمليات التنمية الاقتصادية غير المتكافئة في العالم. وتزداد صعوبة التصدي للكوارث الطبيعية المدمرة، ولا سيما بسبب أنماط الطقس القاسية. وكما تخبرنا أفضل عقولنا العلمية، لم يعد بوسعنا أن نتجاهل كيف أن تغير المناخ يجعل المخاطر الطبيعية أسوأ. ولا تزال الهجرة في ارتفاع، مما يزيد من تأجيج السخط في أعقابها. وفي الوقت نفسه، فإن الشعبويين وحملات التضليل، من خلال تجاهل سرد الوقائع بشكل صارخ أو خبيث، يمكن أن تهز بشكل مزعج ثقة الناس في السلطات العامة، وفي العلوم وفي وسائل الإعلام.

ولكننا لا نستطيع الرضوخ، بل يجب ألا نقوم بذلك. فمن مسؤوليتنا، كقادة عالميين، أن نعالج ذلك السرد الكاذب مباشرة، وأن نستعيد ثقة

وفقا للمقرر ٥٧٣/٧٥ ودون أن يشكل ذلك سابقة بالنسبة للاجتماعات الرفيعة المستوى المقررةِ المزمعِ عقدها في إطار الأسابيع الرفيعة المستوى التي ستنظَّم مستقبلا، ستستكمل المحاضر الرسمية للجمعية العامة بمرافق تتضمن البيانات مسجلة سلفا التي يقدمها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي سيُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية العامة. وينبغي إرسال البيانات المقدمة في هذا الصدد إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: estatements@un.org

21-25908 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

الشعب ونعطيه الأمل. ولا تتوفر سوى بدائل قليلة – إن وجدت – لتعددية الأطراف والتضامن العالمي والتعاون الدولي، وهي أمور تشكل طريقا قويما للمضي قدما بالنسبة للعقلاء. وستستفيد الأمم المتحدة قطعا من تعاونها مع الجهات الفاعلة الإقليمية المتعددة الأطراف، مثل الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وذلك في السياق الأوروبي.

ومن ثم، أود أن أؤكد مجددا التزام كرواتيا بجهودنا الجماعية للتصدي للتحديات الكثيرة الماثلة أمامنا. ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ؛ والتزامنا بالتضامن في أوقات الأزمات؛ وحماية حقوق الإنسان ودعم القانون الإنساني؛ والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وحل النزاعات سلميا؛ ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد؛ ومكافحة الإرهاب؛ والتعامل مع مسألة التكنولوجيات الإحلالية.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) اختبار تاريخي لجيلنا. وستشكل كيفية استجابتنا اليوم، فرادى ومجتمعين، إلى حد كبير عالم الأجيال القادمة. ويسر كرواتيا أنها تمكنت، بالتعاون مع أفغانستان، من تنسيق القرار ٣٠٦/٧٤، بشأن اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا، تمهد الطريق ليس لتعافينا فحسب، ولكن أيضا لإعادة البناء بشكل أفضل. ويعترف القرار أيضا بقيمة نهج "الصحة الواحدة" المتكامل. ومن خلال تحسين فهمنا للروابط ذات الصلة بالصحة بين البشر والحيوانات ونظامنا الإيكولوجي، سيكون لدينا فرصة أفضل لمعالجة مسألة مقاومة مضادات الميكروبات، فضلا عن الحيلولة دون حدوث تفش كبير آخر لمرض حيواني المصدر واحتواءه.

وأعتقد أننا جميعا نتشاطر التطلع إلى المشاركة الشاملة المتعددة القطاعات لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والعالمية، فضلا عن قدرة المجتمع عموما على الصمود في وجه أي جائحة في المستقبل. فلنحافظ على الزخم ونواصل العمل من أجل بناء هيكل أقوى من شأنه أن يعزز الأمن الصحي العالمي. وتضطلع منظمة الصحة العالمية بدور محوري، ولذلك فإن مواصلة تطويرها أمر أساسي. ويشكل وضع المعايير القانونية وضمان الامتثال لها جزءا أساسيا من استجابة تعاونية فعالة متعددة الأطراف.

ولهذا السبب، ما فتئت كرواتيا تدعو إلى التوصل إلى اتفاق بشأن التأهب للجوائح والتصدي لها. وترغب كرواتيا، بوصفها عضوا جديدا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤، في تعزيز تنفيذ استجابة أقوى متعددة الأطراف للجائحة بروح من التضامن والشراكة العالميين. وينبغي أن تكون اللقاحات المأمونة والفعالة، وكذلك التشخيص والعلاج، أيسر منالا للجميع في الوقت المناسب وبطريقة مستدامة ودون تمييز من أي نوع. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بدعم عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه المنبر الرئيسي في الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، للتمهيد لسيرنا على طريق الانتعاش.

قبل المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو في تشرين الثاني/نوفمبر، ثمة أهمية حيوية لأن نظل على المسار الصحيح وأن نعزز التنفيذ المستمر لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ. بل أنه من المتوقع حضور البابا فرنسيس، الذي كرس أول رسالة عامة بابوية له "كُنْ مُسَبَّحًا" للتراث المشترك لكوكبنا، للمؤتمر.

ومن المؤكد أن إجراء التغييرات اللازمة في حياتنا واقتصاداتنا لن يكون سهلا. ومع ذلك، فإنني مقتنع بأن التحول إلى التكنولوجيات الخضراء والمستدامة يمكن أن يسير جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي. وتعكف كرواتيا على وضع إطار تشريعي واستراتيجي، وهو شرط أساسي لاتخاذ إجراءات منسقة بشأن تغير المناخ. ويتجلى التزامنا بتحقيق الحياد المناخي في العديد من الإنجازات الاستراتيجية الرئيسية، وهي استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية لعام ٢٠٣٠؛ واستراتيجيتنا الإنمائية منخفضة الكربون لعام ٢٠٣٠ استشرافا لعام ٢٠٥٠؛ وخطة عملنا الخمسية لتنفيذ استراتيجية إنمائية منخفضة الكربون.

اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن جوارنا في جنوب شرق أوروبا. إن لكرواتيا مصلحة راسخة في رفاه غرب البلقان. ويعني

استقرار المنطقة والأداء الوظيفي لها وازدهارها الكثير بالنسبة لنا. ولهذا السبب، فإن كرواتيا أحد أقوى المدافعين عن آفاق توسيع الاتحاد الأوروبي في المنطقة. ولا يزال الوفاء بالمعايير الراسخة وتنفيذ إصلاحات وتحقيق نتائج ملموسة من المتطلبات الرئيسية لعضوية الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فإن الطريق إلى العضوية يفيد في تأمين المعايير الأعلى التي تتطلع إليها جميع الشعوب. وسيظل التحول الديمقراطي وسيادة القانون مؤشرين محوريين. كما نواصل دعوة جميع القادة الإقليميين إلى خفض حدة التوتر والتغلب على الخلافات والبحث عن سبل لبناء شراكات دائمة.

إن البوسنة والهرسك تشكل، بطريقة ما، حجر زاوية للسلام والأمن في المنطقة الأوسع. وتظل سلامة أراضيها وقيام مؤسساتها بوظائفها والتعايش بين الأعراق فيها دائما شواغل هامة بالنسبة لكرواتيا، غير أن الحالة في البوسنة والهرسك صعبة ومعقدة بقدر ما هي كذلك في غرب البلقان – وهي دائما صعبة في غرب البلقان. ونود أن نرى البوسنة والهرسك تنعم بالاستقرار والسلام والازدهار وأن تتقدم بثبات على طريق الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي؛ أن تصبح بلدا يكفل بصورة كاملة المساواة بين الشعوب الثلاثة المؤسسة له وحقوق جميع مواطنيه.

وللأسف، كثيرا ما يتأرجح الخطاب في البوسنة والهرسك بين طرفي نقيض غير عادلين وغير قابلين للتحقيق بالمرة، وهما الحكم المركزي والنزعة الانفصالية. وكلاهما، كل بطريقته الخاصة، مدمر ومناف لروح الإطار الدستوري للبلد المنبثق عن اتفاقات دايتون – باريس. ولا تخلو اتفاقات دايتون – باريس من الأخطاء، التي يتعين تلافيها بلا شك. غير أنه ينبغي ألا نقلل من شأن حساسيات البوسنة والهرسك الراسخة وتعقيداتها الموروثة، كما ينبغي عدم إخضاعها لتجارب تنحرف بشكل خطير عن المبادئ التأسيسية لاتفاق دايتون للسلام. وهذا أمر أساسي لدفع البوسنة والهرسك إلى الأمام وتأمين تطلعاتها إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد ظل عدم المساواة بين الشعوب التأسيسية للبلد دون حل لفترة طويلة جدا، مما أوجد مظاهر عدم استقرار وتوترات سياسية داخلية بلا داع. وبغية المضي قدما، تحتاج البوسنة والهرسك إلى إطار مؤسسي مناسب لتقاسم السلطة، يقوم على مبادئ النظام الاتحادي واللامركزية والتمثيل المشروع. وكثيرا ما يساء تفسير مفهوم الشعوب المؤسسة باعتباره عقبة أمام المساواة في الحقوق بين جميع مواطني البلد. ويمكن ضمان العديد من الممارسات السياسية والقانونية دون الاضطرار للتخلي عن الحقوق والحريات الديمقراطية.

وتأخرت الإصلاحات الانتخابية في البوسنة والهرسك كثيرا، وهي مطلوبة على وجه السرعة. ويُنتظر أن تيسر الإصلاحات الانتخابية قدرة الشعوب التأسيسية، أي البشناق والصرب والكروات، على اختيار ممثليهم على جميع المستويات السياسية المناسبة. ولم يتمكن كروات البوسنة والهرسك من ممارسة هذا الحق، ولذلك لا عجب في أنهم يشعرون بأنهم مهمشون ومحرومون من حقوقهم. وهذا الأمر ينبغي أن يتغير

إن انهيار حكومة أفغانستان يشكل نكسة كبرى. وبعد ٢٠ عاما من عملنا واستثمارنا، من الصعب ألا نشعر بالإحباط إزاء ذلك. وسنُقيم بالتأكيد الدروس المستفادة من تجربتنا الأفغانية، ولكن السؤال الرئيسي اليوم هو: كيف ينبغي لنا أن نتعامل مع حركة طالبان؟ فالحفاظ على نهج عملي لن يكون سهلا، لأننا ندعو بحق من هم في السلطة إلى احترام أهم الحقوق الأساسية لأبناء شعبهم. وسيظل الأمن هشا ولا يمكن استبعاد احتمالات حدوث تداعيات إقليمية. ويساورنا القلق أيضا من أن أفغانستان قد تصبح تربة خصبة للإرهاب مرة أخرى. وقد قررت كرواتيا تقديم دعم مالي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في جهوده الرامية إلى توفير الدعم الإنساني للشعب الأفغاني.

لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط بالغة الأهمية، ليس على الصعيد الإقليمي فحسب، بل على الصعيد العالمي أيضا. وندعو الجانبين إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات وإلى إطلاق دورات جديدة من العنف.

وعلى المدى الطويل، ينبغي أن ينصب التركيز على تهيئة أفق سياسي أوسع لإجراء مفاوضات مجدية وتجديد عملية السلام. ولا يزال

الحل القائم على وجود دولتين على أساس المعايير المتفق عليها دوليا قابلا للتطبيق.

إن إحياء الاتفاق النووي الإيراني هو أداة رئيسية للأمن والاستقرار الإقليميين والذي لا يزال من الممكن أن يكون بمثابة منصة مفيدة لحوار إقليمي أوسع نطاقا. نأمل أن تسهم الجهود الدبلوماسية الإضافية في حل المسائل ذات الاهتمام المشترك.

بعد أكثر من عقد من عدم الاستقرار، قد تنتهي الأزمة الليبية. ومع ذلك، سيظل السلام الدائم أمرا معقدا. آمل مخلصا أن تتم الانتخابات المزمع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر، لأن القيادة الشرعية شرط مسبق هام لنجاح عملية الانتقال.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مانالو (الفلبين).

يجب علينا معا البدء بشكل عاجل في إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، الذي هو أداتنا الرئيسية لضمان السلم والأمن العالميين. ونرحب في هذا الصدد بجهود الأمين العام، التي عرضها في تقريره المنشور مؤخرا، بعنوان "خطتنا المشتركة". وتؤيد كرواتيا أيضا المسؤولية عن الحماية، على النحو المعتمد بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار ٦٠/١). ونرحب بالقرار ٧٥/٢٧٧ المعنون "المسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية"، الذي اتُخذ بتأييد ساحق. ولقد نظمت كرواتيا أمس، بالاشتراك مع كوستاريكا والدانمرك والمركز العالمي للمسؤولية عن الحماية، فعالية خاصة عن حماية النساء والفتيات، اللائي يتأثرن بشكل مباشر وغالبا ما يُستهدفن في حالات الصراع وما بعد الصراع.

وتؤكد كرواتيا من جديد التزامها القوي بنظام دولي قائم على القواعد وتمسكها بالقانون الدولي – وهما عنصران أساسيان للتعايش السلمي والتعاون بين الدول. إننا نؤيد دور المحكمة الجنائية الدولية وندعو الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي إلى أن تفعل ذلك. ومن بين أولوياتنا في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تعزيز حقوق المرأة والطفل، ومواجهة خطاب الكراهية، والدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وحماية الأقليات، والتعزيز النشط لتسجيل الإصابات والولاية المتعلقة بالحقيقة والعدالة والتعويضات.

لا تزال كرواتيا تبحث عن ١٨٥٨ مواطنا ما زالوا في عداد المفقودين أو مجهولي المصير من "حرب الوطن الأم" في الأعوام ١٩٩١–١٩٩٥. إنه عبء دائم ومؤلم على الأسر المتضررة ويؤثر سلبا على رغبة مجتمعنا في المضي قدما. وحقيقة أن مصير المفقودين غير معروف بعد نحو ٣٠ عاما أمر مؤلم للغاية. إننا نحث الدول المجاورة الأخرى على التعاون بحسن نية واحترام التزاماتها المعلنة والاتفاقات الدولية. ويجب الاعتراف بأنني لا أستطيع فهم عدم تبادل المعلومات والوصول إلى أدلة من المحفوظات بشأن المواقع المحتملة للمقابر الفردية والمقابر الجماعية بعد سنوات عديدة من الصراع.

من المستحيل ألا نتذكر الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قبل ٢٠ عاما. ولا يزال الإرهاب يشكل التهديد الأمني الهائل لعصرنا. ومن ناحية أخرى، دشن الإرهاب أيضا عهدا لتعاون غير مسبق وتصميم لا يتزعزع على مكافحة الإرهاب. ربما يكون أمن الفضاء الإلكتروني أحد مخاوفنا الأسرع نموا. ويبدو أن الاتجاهات تشير إلى تزايد تنويع الجهود الخبيثة، وربما تكون الجهود الخبيثة التي ترعاها الدول هي الأكثر إثارة للقلق. والحوادث الشديدة الإزعاج هي التي تشمل هجمات إلكترونية تستهدف بنيتنا التحتية الحيوية لمجال الصحة، والتي أنهكت بالفعل بسبب مكافحة جائحة كوفيد–١٩.

إن كرواتيا فخورة بمساهمتها في ١٩ عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. كما نطمح في الانضمام إلى لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام ومواصلة مشاركتنا من الولايات السابقة.

ولا تزال الأسلحة النووية والتكنولوجيات المناظرة تلقي بظلال كثيفة على الحسابات الأمنية للقوى العالمية الرئيسية. من الممكن تجنب السيناريوهات الكارثية إلى حد كبير من خلال الالتزامات الصادقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي أساس النظام

النووي العالمي. نأمل أن نرى تقدما في المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار. ولكن بينما تلقي الأسلحة النووية ظلالا كثيفة، دعونا لا نغفل عن التهديدات المستمرة التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. نحن على دراية بهذه التهديدات بسبب الصراعات المسلحة والجريمة المنظمة في غرب البلقان. وسنواصل الدعوة إلى اتخاذ إجراءات فعالة متعددة الأطراف بشأن التصدي لنقل وتكديس الأسلحة بصورة غير مشروعة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كرواتيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد زوران ميلانوفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية مصر ليقدم خطاب رئيس جمهورية مصر العربية.

السيد سليم (مصر): يشرفني أن يدلي السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي بيان مصر أمام هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مصر العربية.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الأول وانظر A/76/332/Add.1).

خطاب السيد بيدرو كاستيو تيرونيس، رئيس جمهورية بيرو

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بيرو.

اصطحب السيد بيدرو كاستيو تيرونيس، رئيس جمهورية بيرو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيدرو كاستيو تيرونيس، رئيس جمهورية بيرو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كاستيو تيرونيس (*تكلم بالإسبانية*): تُعقد الدورة السادسة والسبعون للجمعية العامة في سياق عالمي يتسم بانعدام الاستقرار وعدم اليقين بدلاً من اليقين الذي تطالب به شعوبنا بشأن مستقبل الجائحة والسلام والأمن والانتعاش الاقتصادي والحد من عدم المساواة والفقر. ويتحمل رئيس الجمعية العامة المسؤولية الثقيلة لقيادة الجمعية العامة في هذا العالم المتغير والهش. وأنا واثق من أن حنكته ومعرفته وخبرته ستقودنا إلى اتخاذ أفضل القرارات وإلى النجاح في عملنا.

في الوقت نفسه، تزامنا مع احتفالاتنا بالذكرى المئوية الثانية لاستقلال بيرو في ٢٨ تموز/يوليه الماضي، توليت رئاسة الجمهورية في عملية ديمقراطية صوت فيها شعب بيرو، تعبيرا عن إرادة سيادية، لصالح التغيير الاجتماعي من خلال استقرار الاقتصاد الكلي والنمو المستدام. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ شعب بيرو التي يتولى فيها مدرس من منطقة ريفية في البلد قيادة هذا البلد ويتحمل المسؤولية عن مصيره. وتلك المسؤولية تربطني بالفقراء والمهمشين والضعفاء، وكذلك بروّاد الأعمال والطبقات الوسطى، الذين عانوا كثيرا من الجائحة، باختصار، بجميع سكان بيرو دون استثناء.

إن بيرو مهد إحدى الحضارات العظيمة العديدة التي أسهمت في تاريخ البشرية. وهو بلد متعدد الثقافات والأعراق يلتزم، من خلال حكومة بيرو، ببناء مجتمع ودولة يستندان إلى الشعب وبترسيخ الإدماج الاجتماعي الذي يقضي على أوجه عدم المساواة والمظالم والتوزيع غير العادل للثروة وببناء مجتمع ديمقراطي متين تكفل فيه دولة ديمقراطية وتمثيلية الحرية والحقوق المدنية وبتعزيز مشاركة الشعب والحكومات على المستويات دون الوطنية والإقليمية والمحلية في جميع عمليات صنع القرار التي تتعلق بمصائرهم وحياتهم.

وأؤكد من جديد الطابع الديمقراطي لحكومة بيرو ورسالتها، فضلا عن التزامها بالعدالة الاجتماعية. ومهمتنا ليست تعزيز سيادة القانون وفصل السلطات فحسب، بل أيضا القيام بذلك في الحياة السياسية بطريقة فعالة وضمان أن يتمكن الشعب من ممارسة حقوقه ممارسة كاملة بصورة يومية. وينمو اقتصاد بيرو منذ ٢٥ عاما، وهو واحد من

أقوى الاقتصادات في أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من الخراب الذي جلبته الجائحة إلى الاقتصاد الوطني والعالم، فإننا سنواصل الإدارة المسؤولة والفعالة لإطار الاقتصاد الكلي للبلد من أجل مواصلة توسيع نطاق النمو وتحسين إعادة توزيع الدخل.

وفي الوقت نفسه، تبين المؤشرات أن بيرو تعاني من انعدام المساواة والإقصاء الشديدين. وهذه الحالة تعرض القيم الأخلاقية للديمقراطية للخطر وتؤثر على القدرة التنافسية للدولة والاقتصاد. ولذلك، فإن التحول الاجتماعي ضروري للسماح لجميع سكان بيرو بالتمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن حرياتهم الأساسية وحقوقهم المدنية والسياسية. ويجب أن يضمن هذا التحول لسكان كل بيت ولأفراد كل أسرة حقوقهم في التعليم والصحة والعمل اللائق وأجر الكفاف والضمان الاجتماعي والسكن، فضلا عن إمكانية التمتع بحياة فردية واقتصادية وجماعية تحترم حقوق أمنا الأرض.

إننا نؤيد تأييدا كاملا المبادرة التاريخية للأمين العام أنطونيو غوتيريش لوضع "خطة مشتركة" تقترح عقدا اجتماعيا جديدا لعالم ما بعد الجائحة. والعمل التحويلي الذي تقوم به حكومة بيرو مستوحى من نفس النظرة للمشاكل المطروحة، ولدينا نفس الإرادة لاعتماد عقد اجتماعي عالمي جديد. ونريد أيضا أن ننشئ ميثاقا اجتماعيا جديدا في بيرو، ميثاقا يكفل الحوكمة الديمقراطية والسلام والتماسك الاجتماعي، وينجح في الحد بشكل كبير من الفقر وفي القضاء على الفقر المدقع وفي تقليل أوجه عدم المساواة ويعتبر الاستبعاد والعنصرية أمرا من الماضي بوصفهما من العوامل التي تحد من فرص الوصول المتساوية إلى الدولة والسوق.

للعام الثاني على التوالي، تجري هذه المناقشة العامة على خلفية مخاطر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي أودت بحياة أكثر من ٤,٥ مليون من الإخوة والأخوات في جميع أنحاء العالم. وتجاوز عدد المصابين ٢٢٠ مليون شخص، من بينهم أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من أبناء بيرو.

وقد فتحت اللقاحات الطريق نحو استعادة إيمان البشرية بأن البشرية ستنتصر في هذه المعركة. بيد أن مكافحة الجائحة أظهرت لنا أن النظام الدولي لم يتمكن من التعاون أو التمسك بمبادئ التضامن والكفاءة. ونحن بحاجة إلى اتفاقات لضمان الإنصاف في الحصول على اللقاحات والتطعيم. ولا يزال التعاون المتعدد الأطراف الغائب الكبير في مكافحة كوفيد-١٩.

وينبغي لمبادرة الخطة العالمية الجديدة أن تشمل اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف قوية وعاجلة لمكافحة الوباء، وتمكين جميع البلدان، ولا سيما أشدها فقرا، من الحصول على اللقاحات والتغطية الصحية التكميلية. وستكون بيرو عضوا نشطا وفعالا في المسعى المشترك لضمان حصول جميع البلدان بصورة شاملة ومنصفة وغير تمييزية على جميع العمليات التشخيصية والعلاجات والأدوية واللقاحات، فضلا عن التكنولوجيات والمنتجات الصحية، بما في ذلك مكوناتها وسلائفها، المطلوبة للتصدي لكوفيد-١٩ كأولوية عالمية، بما في ذلك إمكانية الحصول العادل على تلك الخدمات.

ويجب أن يكون تعزيز التعاون العلمي الدولي لمكافحة الجائحة أولوية قصوى. ويجب أن نعزز المبادرات التي يجري وضعها لهذا الغرض. وبالنظر إلى ما سبق، أود، باسم بيرو، أن أقترح توقيع اتفاق عالمي بين رؤساء الدول والحكومات وأصحاب البراءات ذات الصلة لضمان حصول جميع سكان الكوكب على اللقاحات دون تمييز أو امتياز، مما يدل على التزامنا بصحة وحياة جميع الشعوب.

ومن الضروري تكييف أهداف التنمية المستدامة مع الحقائق الجديدة لعالم ما بعد الجائحة. وتتبع بيرو سياسة خارجية وطنية مستقلة وديمقراطية واجتماعية تتسم باللامركزية، وهي موجهة نحو التعاون تضامنا مع جميع الأطراف الفاعلة الدولية، من الدول وغير الدول. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الدبلوماسية العامة أولوية، كما هي الآن بالنسبة للأمم المتحدة. ولذلك، فإننا نولي اهتماما خاصا لأكثر أهداف التنمية المستدامة إلحاحا من أجل الوصول إلى أشد الناس احتياجا وفقرا.

ويجب أن يكون هدف القضاء على الجوع محور تركيز جهود المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان أن نضاعف جهودنا لتلبية الاحتياجات الغذائية الفورية لجميع السكان الضعفاء، وتحفيز برامج الحماية الاجتماعية، والحفاظ على التجارة العالمية في الأغذية وزيادة هذه التجارة، وكفالة استمرارية سلاسل الإمداد الغذائي الوطنية، ودعم قدرة صغار المنتجين على توسيع نطاق إنتاج الأغذية.

ونحن ملتزمون بنفس القدر بسياسة التنمية الاجتماعية التي ستسمح لبيرو بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى شبكات المياه والصرف الصحي، والحد من الفقر والقضاء على الفقر المدقع، والحد من وفيات الرضع، والوصول الكامل إلى نظم الرعاية الصحية، وضمان التعليم الشامل والجيد، والمساواة بين الجنسين، ولا سيما إيجاد فرص العمل وتحسين العمالة غير الرسمية. فالعمالة اللائقة هي الترياق الدائم الوحيد للفقر. ولا يمكن أن تكون الصحة والتعليم والحصول على المياه والمرافق الصحية أعمالا تجارية ربحية، لأنها حقوق أساسية من حقوق الإنسان يجب أن نضمنها ونكفل الحصول عليها بصورة شاملة وجيدة ودون تمييز من أي نوع.

وبصفتي معلما في مدرسة ابتدائية، لا يسعني إلا أن ألفت انتباه المجتمع الدولي إلى ملايين الأطفال والمراهقين في العالم الموجودين خارج فصول الدراسة، وهي حالة تفاقمت بسبب حالة الطوارئ الصحية. وأنا مقتنع بأن قدرة المجتمع على التغلب على التحديات المعقدة التي نواجهها ترتهن بالتعليم الذي يحصل عليه أطفالنا وشبابنا. وفي أعقاب الأثر الشديد للجائحة على التعليم، ينبغي التعبير عن مبادرة الأمين العام الداعية إلى عقد اجتماعي عالمي جديد من خلال مبادرة للتعميم التعليم على الصعيد العالمي.

وتشكل النساء والفتيات نصف سكان العالم. وهن قوة هامة في القدرة الإبداعية والعمل والإمكانات الاقتصادية والروحية لجميع مجتمعاتنا. ويجب أن يحقق العقد الاجتماعي العالمي الجديد قفزة إلى الأمام في حماية الممارسة الفعالة لحقوق المرأة، وهي حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى الاعتراف بهذه الحقوق، يجب أن تتحقق بفعالية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والعالمية. ويجب أن ننشئ مساواة ملموسة بين الجنسين. ويجب أن نزيل جميع العقبات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكين النساء والفتيات. ويجب أن نضمن حقوقهن بصورة كاملة وأن نزيل جميع المعايير والممارسات الاجتماعية التي تميز ضد المرأة. وتلتزم حكومة بيرو بذلك.

ولذلك، فإن بيرو توائم خطتها الوطنية للتنمية الاجتماعية مع خطة عمل الأمم المتحدة ذات الأولوية بغية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لقد حان الوقت لوضع العنصر الاجتماعي في صدارة العلاقات الدولية والالتزام بضمان ربط جميع أعمال منظومة الأمم المتحدة ومبادراتها ومواردها بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. إن الدبلوماسية العامة ليست مطلبا وطنيا فحسب، بل إنها أيضا مطلب وطني. وهي ضرورة حتمية عالمي.

لبقد دفعنا العمل الإنساني دون احترام الطبيعة إلى التشكيك في قدرة الكوكب على البقاء. ومكافحة تغير المناخ تتشكل تحديا لضمائرنا. إن الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ما بين ١,٥ و ٢,٠ درجة مئوية، وهو الهدف المنصوص عليه في اتفاقية باريس للمناخ، أصبح الآن عرضة للخطر من حيث إمكانية تحقيقه. ولا يزال التصحر يدمر الغابات، ولا سيما في منطقة الأمازون. وآثار تغير المناخ تزداد دمارا. وحان الوقت لإعادة النظر في أنشطتنا حتى نتمكن من تحقيق التنمية المستدامة في وئام مع الكوكب، بغية ترك عالم صالح للسكن للأجيال المقبلة. وعلاوة على ذلك، يجب على البلدان الأكثر تلويثا أن تمتثل بصورة حتمية للالتزامات التي تعهدت بها.

وقد حددت بيرو أهداف التحول إلى بلد خال من الكربون بحلول عام ٢٠٥٠، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة، تمشيا مع التوقعات لعام ٢٠٣٠. وتعبيرا عن التزام حكومة بيرو بصحة الكوكب، سنعلن حالة طوارئ مناخية وطنية.

وستناقش هذه الجمعية مرة أخرى مشكلة الإرهاب الحادة والخطيرة. لقد عانت بيرو من العنف الإرهابي وتمكنت من التغلب عليه. وندين ونرفض الإرهاب بجميع أشكاله. ونؤيد جميع

الجهود المبذولة لمكافحته. ونلتزم باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن الإرهاب لم يكن أبدا وسيلة للتحول الاجتماعي ولن يصير كذلك على الإطلاق. والعنف لا يؤدي إلا إلى الدمار وانتهاكات حقوق الإنسان، وضحاياه هم أفقر الناس وأكثرهم حرمانا. فالإرهاب ينتهك كرامة الإنسان ولا يمكن التوفيق بينه وبين قيم المجتمع الديمقراطي.

وعلى الصعيد الإقليمي، تلتزم بيرو بالسلام والأمن الدوليين واحترام القانون الدولي وخطة شاملة.

وبصفتي معلما، أنا مقتنع بقوة التعليم. وإذا لم نجعل حكومات العالم تساعد الأطفال، فإننا لن نحقق شيئا يذكر. إن الحاضر هش بالنسبة للدبلوماسية العالمية، وخاصة بالنسبة لتعددية الأطراف. ولكنني أعتقد أن إرادتنا الجماعية ستكون هي القوة الأقوى على الدوام. وإنني على ثقة من أنه يمكننا معا، من خلال مبادرة خطة عالمية جديدة، أن نبني عالما ينعم بالسلام والصداقة والتعاون والرفاه للجميع. وأنني كمدرس ورئيس دولة، يجب أن أقول لأعضاء الجمعية: إننا نستثمر في التعليم لأن شعبا متعلما لا يمكن خداعه أبدا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بيرو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد بيدرو كاستيّو تيرونيس، رئيس جمهورية بيرو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد قربان قولي بيردي محمدوف، رئيس تركمانستان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان لتقديم خطاب رئيس تركمانستان.

السيدة أتايفا (تركمانستان) (*تكلمت بالروسية*): يشرفني عظيم الشرف أن أعرض البيان المسجل بالفيديو لفخامة السيد قربان قولي بيردي محمدوف، رئيس تركمانستان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تركمانستان.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الثاني و A/76/332/Add.1).

خطاب السيد سولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فنلندا.

اصطحب السيد سولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس نينيستو (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. وأود أيضا أن أهنئ السيد أنطونيو غوتيريش على إعادة تعيينه أمينا عاما لفترة ولاية ثانية. ويمكن لكليهما أن يعتمدا على دعم فنلندا الكامل لعملهما الهام.

وترحب فنلندا ترحيباً حاراً بالنهج الطموح الذي طرحه تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982). ومن السهل الاتفاق مع أحد البيانات الرئيسية الواردة في تلك الوثيقة:

"فاليوم ونحن نواجه معاً أكبر اختبار منذ الحرب العالمية الثانية، تقف البشرية أمام خيار واضح ومستعجَل: فإما انهيار وإما تعافٍ" (المرجع نفسه، ملخص).

إننا الآن حقاً في مرحلة حرجة. وإذا كان للبشرية أن تتخذ الخيار الصحيح – وهو التعافي وليس الانهيار – فعلينا أن نتحمل مسؤولياتنا الإنسانية وأن نتحمل المسؤولية عن مستقبلنا المشترك.

ربما تبدو المهمة شاقة. فقد شهدت السنوات الماضية اضطرابات مستمرة بل ومتنامية في العالم. وقد يؤدي التقلب وعدم اليقين بسهولة إلى اليأس. وقد تبدو الحلول المشتركة بعيدة المنال.

وفي الوقت نفسه، تُبرز اتجاهات عديدة مدى ترابط عالمنا. فقد كان لهذه الجائحة أثر على كل واحد منا. وينطبق الشيء نفسه بشكل متزايد على تغير المناخ والتكنولوجيات الناشئة.

ولم تعد النزاعات محلية أو إقليمية. فلها عواقب، مباشرة أو غير مباشرة، في جميع أنحاء العالم. وكل هذه التحديات العابرة للحدود تتطلب منا استجابة عالمية. وبالعقلية الصحيحة، تمسي هذه الاستجابة في متناول اليد.

في عام ١٩٧٥، أي بعد ٣٠ عاماً من تأسيس الأمم المتحدة، اجتمع ٣٥ رئيس دولة وحكومة في العاصمة الفنلندية للتوقيع على وثيقة هلسنكي الختامية. إن رسالة تلك الوثيقة، التي لا تزال صالحة حتى اليوم، تركز على الأمن والتعاون في أوروبا. ولكن إذا نجحنا في إحياء وتوسيع الروح التي نشأت عن ذلك الاجتماع، فيمكن أن تكون لتلك الوثيقة أهمية عالمية أكبر.

لقد كان استعداد الخصوم والمتنافسين للدخول في حوار وبناء الثقة والبحث عن القواسم المشتركة جوهر روح هلسنكي. ولا تقتصر إمكاناتها اليوم بأي حال من الأحوال على المجال الذي يقع ضمن اختصاص منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهذه هي بالضبط الروح التي يحتاج إليها العالم بأسره والأمم المتحدة على وجه السرعة.

وأنا مقتنع بأننا كلما تكلمنا أكثر عن روح هلسنكي، اقتربنا أكثر من إحيائها وتحقيقها، الأمر الذي سيقربنا من حل التحديات المشتركة التي نواجهها معاً.

ولا تزال جائحة فيروس كورونا تخيم علينا طيلة أكثر من عام ونصف العام منذ بدايتها. ولحسن الحظ، نرى الآن بعض الضوء في نهاية النفق في العديد من البلدان. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نقاوم إغراء التفكير في الأمن الصحي على أساس وطني وحده. فقد أظهرت الأوساط العلمية أنها قدوة أفضل من الحكومات.

وينبغي أن يكون الحل عالمياً لإنهاء هذه الجائحة. ولكي تنجح الاستجابة العالمية، نحتاج إلى ضمان الوصول المنصف إلى سبل الانتصاف الفعالة. وتلتزم فنلندا، بالعمل من خلال مرفق كوفاكس، التزاماً قوياً بالتضامن من أجل اللقاحات. ويلزم أيضاً اتخاذ إجراءات عالمية من أجل تحسين الاستعداد لمواجهة الجوائح في المستقبل.

لقد حان الوقت لاتخاذ خطوات ملموسة لتحسين أمننا الصحي المشترك بما يتجاوز التحديات الحالية. ولتحسين قدرتنا على الصمود، نحتاج إلى نهج الصحة الواحدة. ومن الأمور الحيوية تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث والتطوير وتبادل المعلومات بشأن التهديدات الناشئة. ويجب أن نضمن الأداء الفعال للمؤسسات الصحية العالمية المتعددة الأطراف، مثل منظمة الصحة العالمية.

ويجب علينا أيضاً أن نتوقف للتفكير في العواقب الطويلة الأجل لمرض فيروس كورونا. فقد أدى إلى زيادة الفقر المدقع وعدم المساواة وأدى إلى تدهور المساواة بين الجنسين. وقد أثر ذلك تأثيراً خطيراً على قدرة العديد من البلدان على بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن نكثف جهودنا لضمان عدم ترك الفئات الأكثر ضعفاً وراء الركب.

وقد أظهرت الجائحة أن القلق الشديد بما فيه الكفاية يمكن أن يدفعنا إلى اتخاذ خطوات غير مسبوقة. ففي وقت قصير جداً، اتخذنا جميعاً تدابير مفرطة لتغيير سلوكنا أكثر مما كان يتصور أي شخص منا من قبل. فما الذي يمكن أن يكون بمثابة جرس تنبيه كاف لنا لنفعل الشيء نفسه من أجل صحة كوكبنا؟

وبفضل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس للمناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، بات لدينا بالفعل الكثير من الوثائق وخرائط الطرق التي يمكن الاعتماد عليها. غير أن الكلام ليس كافياً. وعلينا أن نعمل، وقد حان وقت العمل.

وينبغي أن يكون الفقدان السريع للتنوع البيولوجي وحده مدعاة للقلق العالمي الفوري. وبالإضافة إلى ذلك، نعلم الآن أن تغير المناخ يسير بوتيرة أسرع مما كان يعتقد في السابق. ووفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، من المرجح بالفعل أن نصل إلى ارتفاع في درجة الحرارة بمقدار ١,٥ درجة مئوية في أوائل الثلاثينيات من القرن الحادي والعشرين.

وليس من قبيل المبالغة القول إننا نواجه حالة طوارئ مناخية عالمية. ومع ذلك، فإن هذا الإلحاح لم يتجسّد بعد في أعمالنا. إن المساهمات الوطنية المحددة التي قمنا بها، نحن الموقعين على اتفاق باريس، قد تضعنا حتى الآن على المسار الصحيح لارتفاع درجة الحرارة بمقدار ٢,٧ درجة مئوية بحلول نهاية هذا القرن. وستكون العواقب على كوكب الأرض وعلى الأجيال المقبلة كارثية.

وعلينا أن نستغل الدورة السادسة والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لنضع أنفسنا على مسار مستدام. إنها مسؤوليتنا المشتركة – مسؤولية الحكومات والمؤسسات والشركات والأفراد – أن نزيد من إجراءاتنا. ونحتاج إلى خطط أكثر طموحاً لخفض الانبعاثات، قبل انعقاد الاجتماع في غلاسكو بفترة طويلة، ويجب أن نسرع عملية الانتقال الجارية بعيداً عن الوقود الأحفوري.

ولكي ننجح، نحتاج إلى تمويل كاف للمناخ. وعلينا كمجتمع عالمي أن نزيد من نوعية التمويل في مجال المناخ وكميته وإمكانية الوصول إليه، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

ويجب أن نشجع أيضاً وزراء المالية على مراعاة تغير المناخ في جميع قراراتهم التي يتخذونها. وقد نما "تحالف وزراء المالية من أجل العمل المناخي"، برئاسة مشتركة بين فنلندا وإندونيسيا، ليشمل أكثر من ٦٠ بلداً. وهو يركز حالياً على الانتعاش الأخضر وتسعير الكربون والتنوع البيولوجي. وندعو المزيد من البلدان إلى الانضمام إلى عمل التحالف.

ذكرتنا الأحداث المأساوية التي وقعت في أفغانستان في الأسابيع الماضية مرة أخرى بهشاشة السلام والأمن. الاحتياجات الإنسانية في البلد هائلة، ومن الأهمية بمكان أن نعمل معا لضمان حصول الناس على المساعدة الإنسانية. وكيانات الأمم المتحدة الباقية في أفغانستان تؤدي دورا رئيسيا في هذا الصدد، ويجب على المجتمع الدولي أن يظل ثابتا بشأن هذه المسألة. ويجب ألا تنسى النساء والفتيات في أفغانستان ويجب ألا نغفل عنهن.

ولكن من المؤسف أن أفغانستان ليست سوى مثال واحد. لا تزال النزاعات، القديمة والجديدة، تسبب معاناة إنسانية في جميع أنحاء العالم. وينبغي استخدام مجموعة الأدوات الدبلوماسية لميثاق الأمم المتحدة بكامل إمكاناتها لبناء السلام عند الحاجة ومنع نشوب النزاعات حيثما أمكن. وبالنسبة لفنلندا، فإن منع نشوب النزاعات والوساطة من الأولويات القوية. وما زلنا مستعدين وراغبين في تقديم مساعينا الحميدة للحوار البناء في هذا الصدد.

لقد أكدت فنلندا منذ زمن طويل، في سياستها الخارجية، على أهمية الطابع العالمي والملزم لحقوق الإنسان. وتجربتنا الخاصة هي أن المجتمع يزدهر عندما يكون لكل فرد دور نشط ومتساو ومجد فيه. وفنلندا مرشحة لشغل مقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤. ونحن، كعضو في مجلس حقوق الإنسان، سنبذل قصارى جهدنا لجعل أولوياتنا في مجال حقوق الإنسان لصالح السلام والاستقرار والرخاء في جميع أنحاء العالم.

وفي سياستنا المتعلقة بحقوق الإنسان، نولي اهتماما خاصا لحقوق من هم في أضعف الحالات – أكثرهم تعرضا للتمييز. ويمثل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أولوية شاملة لفنلندا. وثمة موضوع رئيسي آخر بالنسبة لنا هو حقوق جميع النساء والفتيات. إن حملة المساواة بين الأجيال التي أطلقت مؤخرا والتي تشارك فنلندا من خلالها في إدارة ائتلاف العمل المعني بالتكنولوجيا والابتكار، لها دور هام تؤديه في تعبئة مختلف الجهات الفاعلة من أجل المساواة بين الجنسين.

وفي عصر تشتد فيه القوة العظمى والمنافسة والتقدم التكنولوجي السريع، فإننا نواجه أيضا خطرا جسيما يتمثل في حدوث سباق تسلح جديد. وإذا سمح باستمرار انهيار النظام الدولي لتحديد الأسلحة، فإن ذلك سيقلل من إمكانية التنبؤ ويزيد من احتمال حدوث تصعيد غير مقصود. وهذا سيجعلنا جميعا أقل أمنا. ونحن بحاجة ماسة إلى معالجة الحالة. والمهمة الأهم هي دعم وتعزيز الهيكل الحالي لتحديد الأسلحة.

ولكن في الوقت نفسه، نحن بحاجة أيضا إلى التفكير بشكل استشرافي بعقل منفتح. وعلينا أن نطور حلولا جديدة للاستجابة للتحديات والتكنولوجيات الناشئة بتعزيز بناء الثقة والتحقق والشفافية.

وفي مجال تحديد الأسلحة النووية، ترحب فنلندا بتمديد معاهدة ستارت الجديدة. ومع ذلك، من الواضح أيضا أن التعاون بين جميع الدول النووية سيكون مفيدا للأمن العالمي.

إن الحاجة إلى التكاتف وإنقاذ الكوكب للأجيال المقبلة لم تكن أكبر مما هي عليه الآن. وبالنسبة لفنلندا، فإن منظومة الأمم المتحدة هي في صميم النظام القائم على القواعد الذي نريد الدفاع عنه والتعددية التي نريد تعزيزها. لا تتمتع أي منظمة أخرى بنفس الشرعية أو بنفس التأثير على صعيد وضع القواعد. وما من منظمة عالمية أخرى قادرة على أن تبث الأمل في نفوس عدد كبير جداً من الناس في إيجاد عالم أفضل. ولا يمكن لمنظمة أخرى أن تحقق المستقبل الذي نصبو إليه والمستقبل الذي نستحقه.

ولكن الأمم المتحدة لن تنجح إلا إذا أردنا نحن الدول الأعضاء أن نتكاتف ونفعل ما هو مطلوب ومتوقع منا. وهذا يتطلب المزيد من الحوار. ويتطلب المزيد من الثقة. ويتطلب المزيد من روح هلسنكي منا جميعا. وبهذه الروح، تواصل فنلندا دعمها الثابت للأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنلندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رودريغو روا دوتيرتي، رئيس جمهورية الفلبين

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين لتقديم خطاب رئيس جمهورية الفلبين.

السيد لوكسين (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني بشكل خاص أن أقدم فخامة السيد رودريغو روا دوتيرتي، رئيس جمهورية الفلبين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الفلبين.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثالث وانظر A/76/332/Add.1).

خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية رواندا لتقديم خطاب رئيس جمهورية رواندا.

السيد بيروتا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدّم البيان المسجَّل سلفاً لفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، بمناسبة المناقشة العامة للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية رواندا.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الرابع و A/76/332/Add.1).

خطاب السيد ألبرتو فرناندس، رئيس جمهورية الأرجنتين

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين لتقديم خطاب رئيس الجمهورية الأرجنتينية.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني أن أقدّم للجمعية العامة البيان المسجَّل سلفاً بالفيديو لفخامة السيد ألبرتو فرناندس، رئيس جمهورية الأرجنتين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية الأرجنتين.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الخامس و A/76/332/Add.1).

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كاراسو (كوستاريكا).

خطاب السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس رومانيا.

اصطُحب السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس يوهانِس (*تكلم بالإنكليزية*): هذه هي مناقشتنا العامة الثانية خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي غيرت أسلوب حياتنا تغييرا جذريا. ولئن كانت الجائحة قد أثرت على جميع جوانب حياتنا تقريبا، فقد أتاحت لنا كذلك فرصا للتعلم والتكيف والأداء بشكل أفضل. وتتطلب التحديات العالمية حلولا مشتركة وتضامنا وتعاونا. وتعتقد رومانيا اعتقادا قويا أن القيم الديمقراطية والنظام الدولي القائم على القواعد، وفي صميمه الأمم المتحدة، أساسيان لبناء مستقبل أفضل وأكثر أمنا. وتعددية الأطراف الفعالة والمنصفة التي تعود بالفائدة المباشرة على مواطنينا أساسية.

وقد أظهرت لنا الجائحة أننا بحاجة إلى إيجاد سبل لإعادة البناء على نحو أفضل وأكثر مراعاة للبيئة. فيجب علينا أن نجدد الالتزام بتحقيق اقتصادات مستدامة، فضلا عن بناء مجتمعات قادرة على الصمود وعادلة وشاملة للجميع لا يتخلف فيها أحد عن الركب. وينبغي في الواقع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة للضعفاء. ولكي نكون فعالين في تحقيق ذلك الهدف، لا بد لنا من التضامن في العمل. كما إننا نحتاج إلى نهج متكامل ومبتكر للاستجابة بطريقة متزامنة لمجموعة كاملة من التحديات المترابطة مثل الصحة والتغيرات الديمغرافية والهجرة والموارد الشحيحة وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والفقر المدقع والجوع.

إننا في الواقع في لحظة مفصلية، وترحب رومانيا بتقرير الأمين العام الصادر حديثا بعنوان "خطتنا المشتركة" وتؤيد استنتاجاته الرئيسية وتحث الأمين العام على مواصلة الجهود من أجل تنفيذها. وتظل رومانيا ملتزمة بالإسهام في الجهود الجماعية الرامية إلى الحد من حالات التأخير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتغلب عليها.

وينبغي للانتعاش في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩ أن يضع الاستدامة في صميمه، ويجب أن نعمل معا لحماية كوكبنا ونظمنا الإيكولوجية. فآثار تغير المناخ لا تعرف حدودا وطنية والمسؤولية عن التصدي لها بفعالية تقع على عاتقنا جميعا. ويشكل العمل مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى للتصدي لتغير المناخ أولوية من أولويات ولايتي الحالية بصفتي رئيس رومانيا. وينبغي أن نشهد في عام ٢٠٢١ قفزة إلى الأمام في منع تغير المناخ وفي حماية التنوع البيولوجي.

لقد شهدنا مؤخرا إمكانات التكنولوجيات الرقمية وتحدياتها. ويجب أن نكفل الوصول المجدي والآمن إلى الإنترنت وأن نعزز الأمن السيبراني وأن نشجع السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني، مع التصدي للانتشار الرقمي للكراهية والمعلومات المضللة. وستسهم بوخارست في ذلك الجهد من خلال استضافة "المركز الأوروبي لكفاءة الأمن السيبراني" الذي سيحسن قدرة النظم الإلكترونية على الصمود وأبحاث الأمن السيبراني في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.

ودفعتنا الجائحة كذلك إلى العمل معا لتعزيز نظمنا الصحية الوطنية وجعلها أكثر قدرة على الصمود. ومن الأولويات الملحة كفالة الحصول على لقاحات وعلاجات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي بصورة منصفة وبتكلفة ميسورة. وتعيد رومانيا تأكيد دعمها لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، ونسهم في نهج "فريق أوروبا" لمساعدة مختلف البلدان على التصدي لتأثير الجائحة. وتدعم رومانيا اعتماد صك قانوني دولي للتأهب للجوائح والتصدي لها دعما تاما.

إن المسؤولية الرئيسية عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان تقع على عاتق دولنا. ويجب علينا جميعا أن نكفل ألا تؤدي القيود المتعلقة

بكوفيد-١٩ إلى تفاقم انتهاكات الحقوق. ولا تزال رومانيا ملتزمة التزاما قويا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ويروج بلدي لحتمية مكافحة التمييز وخطاب الكراهية، بما في ذلك معاداة السامية. وقد اعتمدنا في هذا العام أول استراتيجية وطنية رومانية لمنع ومكافحة معاداة السامية وكره الأجانب والتطرف وخطاب الكراهية. وستواصل رومانيا العمل من أجل تحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك عن طريق السعي للحصول على عضوية في مجلس حقوق الإنسان لفترة ولاية تمتد من عام ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥.

لقد جعلت جائحة كوفيد-١٩ التدخل الإنساني أكثر صعوبة. ولكن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية مشتركة لضمان الأمن البشري، حيث لا أمن لأحد حتى يصبح الجميع في مأمن. وشملت رومانيا اللاجئين والأشخاص المعرضين للخطر في تغطيتها الصحية العامة الوطنية. ونحن نوفر لهم إمكانية الوصول إلى جميع المرافق الطبية اللازمة وحملات التحصين، بما في ذلك ضد كوفيد-١٩.

إن أنظارنا جميعا تتجه صوب أفغانستان في الوقت الحاضر، والمسألة الأكثر إلحاحا هي توفير ممر آمن للأفغان الراغبين في المغادرة. وقد استقبلنا مؤخرا فئات ضعيفة من المواطنين الأفغان في رومانيا. ومن الضروري كذلك ضمان احترام حقوق الإنسان – ولا سيما حقوق المرأة والطفل والأقليات. وعلينا أيضا أن نكفل إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية.

وستواصل رومانيا، بحكم توليها رئاسة "مجتمع الديمقراطيات"، العمل من أجل التمسك بجميع المبادئ الديمقراطية. ولذلك، نحث جميع الدول على ضمان حسن سير عمل المؤسسات الديمقراطية، واحترام سيادة القانون وكفالة الحقوق والحريات الأساسية.

تظل النزاعات المسلحة والانقسامات العرقية وأوجه عدم المساواة حقائق قاسية. وهذا هو الوقت المناسب لتحويل أزمة كوفيد-١٩ وتأثيرها الأمني إلى فرصة لتنشيط جدول أعمال السلام والأمن، مع إعادة التركيز على منع نشوب النزاعات وتوطيد عمليات السلام. ولا تزال النزاعات التي طال أمدها في محيط رومانيا تهدد أمن أوروبا. وتؤيد رومانيا الحل السلمي الدائم لتلك النزاعات من خلال المفاوضات السياسية في إطار أشكالها المكرسة.

ويجب أن نكثف جهودنا ونتصدى للتهديد العالمي للإرهاب بالعمل بطريقة منسقة. وتواصل رومانيا التزامها الكامل بمنع الإرهاب ومكافحته على الصعيد الدولي، استنادا إلى الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي استُعرضت مؤخرا. إن مفهوم القدرة على الصمود عنصر هام في أمننا، فضلا عن أنه عامل رئيسي في حماية الديمقراطية. وتشكل كفالة القدرة الاستراتيجية على الصمود على مستوى الدولة والمجتمع على حد سواء أولوية بالنسبة لرومانيا، وهو ما يسلط "المركز الأوروبي الأطلسي للقدرة على الصمود"، الذي أنشأناه في رومانيا، الضوء عليه. والغرض من المركز، الذي سيكون مفتوحا أمام جميع البلدان الشريكة، هو إدارة مختلف البرامج والنهوض بالقدرة على الصمود، سواء كانت مجتمعية أو في مجال التكنولوجيات الناشئة والكاسحة وقدرة نظم الاتصالات والنظم الإيكولوجية التكنولوجية على الصمود والقدرة على مواجهة الأزمات وحالات الطوارئ المعقدة وضمان استمرارية الحكومة والخدمات الأساسية وقدرة البنية التحتية للنقل على الصمود.

تؤمن رومانيا إيمانا راسخا بإمكانات القانون الدولي في الإسهام في الأمن الدولي. ونؤكد من جديد تقديرنا لعمل محكمة العدل الدولية. وقبول اختصاص المحكمة يخدم قضية السلام الدولي. وبهذه الروح، تقوم رومانيا، مع مجموعة من الدول الداعمة، بالترويج لإعلان بشأن هذا الموضوع وتدعو جميع الوفود المهتمة إلى تأييده ودعم المبادرة.

وأخيرا وليس آخرا، اسمحوا لي أن أذكر الجمعية بأن المنظمة الدولية قوية بقدر قوة الاستعداد السياسي لدولها الأعضاء لجعلها مهمة ومواكبة للعصر الذي نعيش فيه. فلنوحد جهودنا جميعا لتحقيق الأهداف النبيلة للأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس رومانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سورانغيل س. ويبس الابن، رئيس جمهورية بالاو

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بالاو.

اصطُحب السيد سورانغيل س. ويبس الابن، رئيس جمهورية بالاو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سورانغيل س. ويبس الابن، رئيس جمهورية بالاو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ويبس (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف لي أن أتكلم أمام الجمعية العامة للمرة الأولى. وأحمل إليكم تحيات حارة من شعب جمهورية بالاو.

كما أتقدم بخالص التهاني للسيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، وأثني على السيد فولكان بوزكير على قيادته خلال الدورة السابقة.

تنعقد دورتنا السادسة والسبعين في وقت فريد من تاريخ الأمم المتحدة. ولا تزال الدول الأعضاء تواجه المهمة الضخمة المتمثلة في حل أزمة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وبالنيابة عن شعب بالاو، نحيي ونشيد بالمسعفين والأطباء والممرضين والعاملين في مجال الصحة العامة وجميع الذين عملوا على مكافحة الجائحة ويواصلون التصدي لها بجدية، بمن فيهم العلماء وشركات الأدوية والمجتمع المدني والحكومات وغيرهم ممن أخذوا زمام المبادرة في ابتكار لقاحات منقذة للحياة وعلاجات مبتكرة في استجابة سريعة.

وتود بالاو أيضا أن تشكر جميع حلفائنا وأصدقائنا الدوليين الذين قدموا لنا المساعدة خلال هذا الوقت العصيب، ولا سيما الولايات المتحدة وتايوان واليابان وأستراليا. وقد قدموا لقاحات كوفيد-١٩ ومعدات الوقاية الشخصية والقدرة على إجراء الاختبارات والتدريب الحيوي لشعب بالاو، مما سمح لبلدنا بالبقاء خالي من المرض خلال معظم فترة الجائحة. ونحن الآن في مأمن من مرض فيروس كورونا، حيث تم تطعيم أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع سكاننا بالكامل وبدون وفيات أو حالات دخول إلى المستشفى. وشعب بالاو ممتن إلى الأبد للصداقة والكرم والتعاون.

وفي ذلك السياق، نود أن نسلط الضوء على قيادة جمهورية الصين (تايوان) في مجال الاستجابة العالمية لمكافحة مرض فيروس كورونا. فهي لم تُظهر إدارة متسقة وفعالة للجائحة داخل حدودها فحسب، بل امتدت قيادتها أيضا إلى بالاو. وقد يسرت استجابة تايوان الدولية التعاون وتنفيذ ممر سفر فعال معقَّم بين تايوان وبالاو. وقد سمح ذلك الممر المعقَّم لتايوان وبالاو باستئناف التعاون الطبي والتعليمي واستعادة المشاركة الاقتصادية وغيرها من فوائد السفر الدولي. ونشجع منظومة الأمم المتحدة على قبول تايوان بوصفها مساهما قيما في جهودنا الجماعية، وندافع بقوة عن مشاركة تايوان في منظومة الأمم المتحدة.

وبالنيابة عن شعب بالاو، نقدم أيضا تعازينا الحارة إلى الذين تأثرت حياتهم بهذه الجائحة. ونتوجه بصلواتنا للأعضاء وأحبائهم. ونصلي أيضا من أجل أن نتكاتف معا لإيجاد نُهُج أكثر إنصافا لقهر الجائحة ومواصلة التعافي والانتعاش الاقتصادي لشعوبنا ومجتمعاتنا وأممنا.

وإذا كان هناك جانب مشرق للجائحة، فهو قوة العزيمة البشرية. ففي وقت قياسي، قمنا بتعبئة الموارد والمعلومات العالمية لإرسال معدات الوقاية إلى جميع أنحاء العالم وتوصلنا إلى العديد من اللقاحات والعلاجات لمكافحة فيروس مرض كوفيد-١٩. وعلى الرغم من أنه يمكن، بل ويجب، القيام بالمزيد في جهودنا الرامية لاحتواء الجائحة، فإن المجتمع العالمي استجاب لتهديد اليأس باتخاذ إجراءات والعمل بسرعة فائقة لاحتواء فيروس كورونا. واليوم أطلب من المجتمع العالمي أن يمارس نفس المستوى من الإلحاح والعمل الجريء في الاستجابة للتهديد الوجودي لتغير المناخ.

وفي نيسان/أبريل من هذا العام، ضرب الإعصار المداري سوريجاي بالاو، التي تقع تاريخيا خارج حزام الأعاصير المدارية، وهو ثالث إعصار منذ عام ٢٠١٢. وألحق الإعصار أضرارا بما نسبته ٢٠ في المائة من منازلنا ودمر البنية التحتية الرئيسية، بما في ذلك مرافق الاستزراع المائي لدينا. كما دمر محاصيل تقدر بملايين الدولارات وألحق دمارا كبيرا بالحيد البحري والشعاب المرجانية، مما قوض الأمن الغذائي لبالاو. وهذا أمر جدير بالملاحظة بصفة خاصة لأن بالاو وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد على المنتجات الغذائية المستوردة والتي يدخل التصنيع فيها بدرجة عالية، وذلك بسبب الافتقار إلى وفورات الإنتاج الكبير نتيجة لقلة عدد سكاننا. وهذا يؤدي إلى زيادات كبيرة في الأمراض غير السارية بين شعبنا. وفي حين أن هناك إمكانية لزيادة الإنتاج المحلي، فإن جهودنا تعرقلها الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر والأعاصير المدارية والجفاف وغير ذلك من الضغوط على النظم الإيكولوجية البحرية والبرية.

وقد أتاح لنا الدمار التدريجي الناجم عن تغير المناخ أن نتقاعس ونستجيب عن طريق تأجيل مواجهة هذه القضية الصعبة. غير أن تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أشار إلى أن الوقت ينفذ منا. وببساطة، يجب أن نعمل الآن لضمان أن يرث أطفالنا مستقبلا صحيا وموثوقا به. وعلينا أن نتصرف الآن قبل إلحاق المزيد من الضرر الذي لا يمكن إصلاحه بكوكبنا. ونحن، بصفتنا دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، نقف هنا كواحدة من أكثر الدول قابلية للتأثر بتغير المناخ، ونحث على اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف سريعة وشاملة للتخفيف من آثار تغير المناخ.

ويمكن للعمل المناخي القائم على المحيطات أن يؤدي دورا هاما في تقليص بصمة الكربون في العالم. وقد كلف فريق المحيطات بإجراء بحوث خلصت إلى أن العمل المناخي القائم على المحيطات يمكن أن يحقق ما يصل إلى خمس، ٢١ في المائة، التخفيضات السنوية في انبعاثات غازات الدفيئة اللازمة للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ١,٥ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٥٠.

ومن بين المسائل الرئيسية في معالجة مخاطر تغير المناخ والصلة بين المناخ والمحيطات عدم قدرتنا على الحصول على التمويل المناخي. وهذا يزيد من تفاقم نقاط ضعفنا، ولسنا وحدنا في هذا الصدد. ومن بين ٢٠ في المائة من التمويل المناخي المقدم من أجل التكيف مع تغير المناخ، لم يذهب سوى ٢ في المائة من هذا الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلاوة على ذلك، فإن نصف هذه الأموال على الأقل، من تلك النسبة البالغة ٢ في المائة، لم يكن في شكل منح، بل في شكل قروض. ونحث الأمم المتحدة على معالجة هذا التفاوت والحد من الحواجز المصطنعة التي تحول دون السماح للبلدان الصغيرة بالحصول على التمويل بشأن المناخ. ونحث الأمم المتحدة أيضا على إنشاء نظم تمثل عبارة "نحن الشعوب" لجميع الناس، وفقا لميثاقها.

وتعتمد بالاو، بوصفها قوة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، اعتمادا كبيرا على المحيط، ليس كمحرك اقتصادي رئيسي لديها عن طريق السياحة ومصائد الأسماك فحسب، وإنما أيضا لأمنها الغذائي. وذكرت دراسة أجرتها جامعة ستانفورد مؤخرا عن المحمية البحرية الوطنية في بالاو أن ارتفاع درجات الحرارة سينتج مياها أكثر دفئا تحتوي على كميات أقل من الأكسجين. وسيتسبب هذان الضغطان التوأمان في هجرة أسماك التونة وسمك الخرمان، التي تحتاج إلى كميات كبيرة جدا من الأكسجين، بحثا عن المناطق ذات المياه الأكثر برودة وتركيزات الأكسجين الأعلى. وتشير تلك التحليلات إلى انخفاض بنسبة ٤٠ في المائة في الكتلة الأحيائية لسمك سمك التونة الوثابة والتونة الصفراء الزعانف في مياه بالاو بحلول عام ٢١٠٠، إن واصلنا السير في هذا المسار العالي الانبعاثات.

وبينما تستعد بالاو لاستضافة الدورة السابعة لمؤتمر محيطاتنا في شباط/فبراير ٢٠٢٢، نؤكد من جديد التزامنا بإدارة محيطاتنا واستخدامها وحفظها على نحو مستدام. وقد أعلنا في عام ٢٠١٥ معظم منطقتنا الاقتصادية الخالصة المحمية البحرية الوطنية في بالاو، ولكن هذا لا يكفي. ينبغي أن نتخذ إجراء عالميا. وقد حان الوقت لكي يلتزم المجتمع الدولي بتحديد هدف نسبته ٣٠ في المائة يركز على المناطق البحرية المحمية داخل الولايات القضائية الوطنية وخارجها.

والعديد من التحديات التي ستستعرض هنا هذا الأسبوع يجب التصدي لها في إطار الأمم المتحدة، بوصفها راعية العالم. وفي ذلك الصدد، تقوم بالاو بتجديد اتفاق الارتباط الحر مع الولايات المتحدة. إن هذه العلاقة ثمرة للدور التاريخي للأمم المتحدة في إسناد الوصاية إلى الولايات المتحدة لإدارة جزرنا كجزء من إقليم استراتيجي مشمول بالوصاية، مع واجب تطوير الإقليم لبلوغ مركز الحكم الذاتي الكامل والاعتماد على الذات.

وبعد سبعة استفتاءات، وافق شعب بالاو على اتفاق الارتباط الحر في عام ١٩٩٤، مما سمح للولايات المتحدة بممارسة العناصر الأساسية لسيادتنا الوطنية – التحكم في أمننا الوطني ودفاعنا. وقد مكن ذلك الولايات المتحدة من منع الدول الأخرى من الوصول إلى أراضينا ومياهنا، مما قيد في نهاية المطاف ارتباطنا ببعض أعضاء المجتمع الدولي وحد من فرص تنميتنا الاقتصادية المرتقبة.

وفي هذا الصدد، لم تنجح عمليات الاستعراض السابقة للاتفاق بسبب عدم إيلاء الاعتبار الكافي للديناميات المعقدة في العالم الحديث وأوجه الضعف المتفاقمة التي تواجها بالاو. وبغض النظر عن ذلك، فإنني على ثقة بأن إدارة الولايات المتحدة الجديدة ستضطلع بالمهمة وتعالج أوجه القصور في المداولات السابقة.

باعتباري الأكبر سنا أو الأخ الكبير في عائلتي، فإن المسؤولية عن سلامة وأمن ورفاه أشقائي تقع على عاتقي في نهاية المطاف. وقد نشأنا في مجتمعنا كوحدة جماعية، حيث كان ضمير المفرد "أنا" مرادفا على الدوام لضمير الجمع "نحن". وقد طمأننا ذلك إلى أنه لن يتم استبعاد أي شخص وعزز المبدأ القائل بأن كل واحد يجسد استقرار وطابع الأسرة والمجتمع الموسع. وهذا مبدأ بالاوي أساسي، أعتقد أنه يعبر عن طريق المحيط الهادئ ويجسد منظومة الأمم المتحدة.

وهذه الأسرة – الأمم المتحدة – لديها الفرصة للتوفق بين الآراء بشان المسائل العالمية ولتتخذ، ومن خلال عضويتها الجماعية، الإجراءات اللازمة لوضع وتنفيذ حلول مبتكرة حاسمة. هذه هي ولايتنا، ويجب ألا نفشل.

في بالاو، رسمت العديد من أسماك المحيط المختلفة على جدران البيوت التي تعقد فيها اجتماعات زعماء القبائل، والتي نسميها "أبابيس". فهناك أسماك القرش التي ترمز إلى الشجاعة، وسمك الراي اللاذع الذي يرمز إلى الصمود والسمك الجراح الذي نسميه "مسيكوك" ويرمز إلى الوحدة. والسمك الجراح يمصل خاصية فريدة من نوعها. وهو سمك يرعى ويتجول في الشعاب المرجانية وحدها، ويأكل الطحالب. ولكن بمجرد أن يحس بالخطر، يسبح جماعة بسرعة من أي مكان يوجد فيه على طول الشعاب المرجانية ويجتمع في مدرسة كبيرة تشبه تجمعا لحيوانات المحيط المخيفة بغية توفير السلامة والأمن للجميع.

يجب على دول العالم أن تقتدي بالسمك الجراح وتتحد، بما في ذلك تايوان. وشعب تايوان، الذي يصل عدد سكانه إلى ٢٣,٥ مليون نسمة، يجب أيضا أن يكون له صوت، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، "نحن الشعوب". ويمكن لجميع الدول التي تتعاون فيما بينها أن تتغلب على تحديات عصرنا، من كوفيد-١٩ إلى المناخ، وأن تتصرف بنزاهة وتصميم على ترك عالم أفضل لأطفالنا.

وإنني فخور بالوقوف بين إخوتي وأخواتي في الأمم المتحدة ومناصرة عالم أكثر إشراقا واستدامة. وليباركنا الرب جميعا. وشكرا لكم "كوم كمل ميسولانغ".

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بالاو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة السيد سورانغيل س. ويبس الإبن، رئيس جمهورية بالاو، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد كارلوس ألفارادو كيسادا، رئيس جمهورية كوستاريكا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوستاريكا.

اصطحب السيد كارلوس ألفارادو كيسادا، رئيس جمهورية كوستاريكا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كارلوس ألفارادو كيسادا، رئيس جمهورية كوستاريكا. وبصفتي من أبناء كوستاريكا، يشرفني جدا أن أقدم زعيما شابا يعمل بلا كلل من أجل بلده ومن أجل عالم أكثر سلاما وتوحيدا وشمولا وعدلا وأكثر مراعاة للبيئة والمحيطات. وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ألفارادو كيسادا (*تكلم بالإسبانية*): لن ننعم بالقوة والرخاء ما لم تنعم بهما أيضا أشد الفئات ضعفا في العالم. وهذا المفهوم ليس رؤية رومانسية لتعددية الأطراف. إنه واقع نراه مرارا وتكرارا، ونحن نواجه تحديات مشتركة. فلن ننعم بالأمان ألا بقدر ما تنعم به أشد الفئات ضعفا بيننا. وهذا هو حجر الزاوية المفاهيمي للأمن البشري، ولكننا عاجزون عن فهم هذا الواقع، وقبل كل شيء، اتخاذ إجراءات لنحمي أنفسنا جميعا. إن مبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب – وهو البوصلة أخلاقية لاتخاذ الإجراءات – لا يتعلق بأشد الفئات ضعفا فحسب، بل أيضا بمصالح الجميع، لأننا نشكل نظاما كبيرا واحدا مترابطا ومتشابكا .

والحقائق غنية عن البيان. فملايين الأشخاص – معظمهم من أفقر الناس – في جميع أنحاء العالم ينتظرون لقاح مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ولم يتلق الجرعة الأولى من اللقاح سوى شخصين من كل عشرة أشخاص في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، في حين أن الإحصائية المقابلة في البلدان المرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل هي ثمانية من أصل عشرة أشخاص. ومستوى عدم المساواة شديد ومأساوي. ولم تف روح التضامن التي يجسدها مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي بحجم الطلب، كما أن الحصول على اللقاحات غير متكافئ على الإطلاق.

وتدعو كوستاريكا إلى إتاحة إمكانية الحصول على لقاحات كوفيد-١٩ باعتبارها من المنافع العامة العالمية للجميع في العالم. ويجب الوفاء بوعد ركيزة اللقاحات في إطار مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ (كوفاكس)، ويمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تجعله حقيقة واقعة. إن نقص اللقاحات ومرور الوقت يزيدان من المعاناة وحالات الوفاة، فضلا عن المتحورات الجديدة. واليوم، من الضروري، استنادا إلى تعددية الأطراف الفعالة، أن نحول كوفاكس إلى حل ملموس. وفي هذا الصدد، أطلب دعم مجموعة العشرين لتحقيق ذلك. وما دام لا يمكن الوصول إلى الحد الأقصى لمعدل التطعيم العالمي، فإننا جميعا، بما في ذلك البلدان التي خزنت عددا أكبر من اللقاحات، سنكون عرضة لطفرات الفيروس والأضرار الاقتصادية الناجمة عن الجائحة.

وفي الوقت نفسه، شهدنا في الأشهر والأسابيع الأخيرة مدى اجتياح الكوارث الطبيعية الشديدة للعالم من ألمانيا إلى نيجيريا، ومن أستراليا إلى هايتي، ومن كيريباس إلى أمريكا الوسطى، ومن الفلبين إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك الفيضانات والأعاصير وذوبان الجليد وحرائق الغابات والفقر والمحاصيل الرديئة والهجرة.

ونحيط علما بآخر تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وفي أسوأ السيناريوهات، إذا لم تتخذ إجراءات الآن وارتفعت الانبعاثات بمعدلها الحالي، فإن درجة حرارة الكوكب سترتفع بحلول نهاية القرن بمقدار ٤,٤ درجة مئوية، ونتيجة لذلك، ستزيد قوة الظواهر الجوية المتطرفة وتواترها. ومن المفارقات أن البلدان التي تنتج أدنى مستويات انبعاثات الكربون، مثل الدول الجزرية ومنطقتي، أمريكا الوسطى، هي أكثر المناطق تضررا من حالات الطوارئ المناخية. وقد أدت الظواهر الجوية القصوى إلى الهجرة واضطرار البلدان النامية إلى تحمل الديون لمعالجة التكيف مع تغير المناخ وإعادة الإعمار.

إن الجائحة وأزمة المناخ والبطالة ومحدودية مستويات الاستثمار تولد ضغوطا شديدة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلدان النامية، فضلا عن استقرار الكوكب بأسره، بسبب الترابط العالمي. وفي الوقت نفسه، استمر الإنفاق العسكري العالمي في الارتفاع في عام ٢٠٢٠. كيف سنشرح للجيل القادم أنه خلال الجائحة، ومع الفشل في تلقيح الجميع، ومواجهتنا لأزمة مناخية غير مسبوقة، زاد العالم من

إنفاقه على الأسلحة؟ كيف يمكن لشيء سخيف كهذا أن يكون ممكنا؟ إن المستقبل يصرخ علينا من أجل أسلحة عسكرية أقل والمزيد من الاستثمار في السلام.

ويواجه جيلنا والجيل القادم تحديا فريدا في تاريخ البشرية يتمثل في الحفاظ على الحياة على كوكب الأرض وثقافاته من خطر التدمير. والسؤال هو ما إذا كنا نفعل ما يكفي وكل ما هو ممكن لتحقيق هذه الغاية، وإذا لم نفعل ذلك، فما الذي يتعين تغييره؟ وكون كوكبنا مترابطا يجبرنا على أن نفهم أن مصالح أشد الناس حرمانا هي اليوم مصالح الجميع. وهذا يعني فهم أن أفضل طريقة لتكون أنانيا هي أن تكون داعما وكريما، وأن اكتناز رأس المال والدراية والأصول الصحية يحرم العالم بأسره من مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

ولكن لكي نمضي قدما ونناضل من أجل مستقبل شبابنا وأطفالنا، يجب أن تكون البشرية مصممة على السير على طريق العمل – لا الأقوال أو النداءات، بل الالتزامات الملموسة التي تنطوي على مسؤوليات وتغييرات قابلة للقياس الكمي من حيث تأثيرها، وذات نوعية من حيث أخلاقياتها.

وتمثل الجائحة فرصة لبناء انتعاش اقتصادي واجتماعي أفضل، من شأنه أن يخلق مجتمعات مستدامة وخضراء وشاملة وقادرة على التكيف مع التحولات التكنولوجية والرقمية. وأطلقت كوستاريكا، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وعشرات البلدان الأخرى، مجمع الوصول إلى التكنولوجيا فيما يتعلق بكوفيد-١٩ (C-TAP)، وهو مستودع للتكنولوجيات والملكية الفكرية، بهدف إضفاء الطابع الديمقراطي على الابتكار والتكنولوجيا، ولا سيما في مجال الرعاية الصحية والعلاج والأدوية، لإتاحتها لجميع الناس في جميع البلدان – وخاصة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة أو يعيشون في فقر.

وفي هذا الصدد، يجب جعل إرادتنا حقيقة واقعة. وأدعو الجميع إلى أن يدعموا هذه المبادرة بعزم وأن ينضموا إليها. وليس سرا أن الجائحة قد عرَّضت الاقتصادات النامية لضغط هائل. وقد عانت الاقتصادات الناشئة من التدهور الاقتصادي والبطالة وانخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق على اللقاحات والعلاجات وبرامج المساعدة المالية. ويمثل التخصيص الجديد لحقوق سحب خاصة بقيمة ٦٥٠ بليون دولار خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنها ليست كافية. فأكثر من ٤٠ في المائة من هذا المبلغ مخصص للبلدان الغنية بالأموال، ولم يخصص سوى ١ في المائة من هذه الموارد لشعوب البلدان النامية.

وينبغي إيلاء الأولوية لدعم الحكومات التي تحتاج إلى التمويل والتمويل العام بدلا من دعم احتياطيات المصارف المركزية. وفي هذا السياق، بينما تتولى كوستاريكا رئاسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اقترحت إنشاء صندوق للتخفيف من وطأة الاقتصاد المرتبط بجائحة كوفيد-١٩ – وهو صندوق يقدم الدعم في حالات الطوارئ برأسمال يزيد على ٥٠٠ مليار دولار، يمول بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأكبر وأقوى اقتصادات العالم – ويمثل ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم – الذي سيوجه من خلال مصارف التنمية المتعددة الأطراف كقروض بشروط ميسرة للبلدان النامية.

ومن المقرر إقراض الأموال على أساس طويل الأجل لمدة ٤٠ عاما بأسعار منخفضة ثابتة لتزويد البلدان التي تواجه قيودا اقتصادية بتمويل طارئ، وتمكينها من الاستجابة للأزمة والبقاء على المسار الصحيح للوفاء بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. إن نجاح المبادرات الطموحة والداعمة مثل مجمع الوصول إلى التكنولوجيا فيما يتعلق بكوفيد-١٩ وصندوق التخفيف من وطأة الاقتصاد المرتبط بجائحة كوفيد-١٩ يتطلبان تصميم البلدان المتقدمة النمو.

أحلم باتفاق يخدم العالم بين بلدان مثل الولايات المتحدة والصين لا يركز على المنافسة بل على التعاون لدفع العالم إلى الأمام – عالم يعتمد إلى حد كبير على تصميم قادته، ولا سيما قادة مجموعة العشرين، الذين أدعوهم مرة أخرى إلى الاعتراف بالترابط بين المصلحة الذاتية والتضامن، وهو اليوم ترابط لا ينفصم.

ويجب أن تكون طموحاتنا بناءة من أجل مستقبل الكوكب. إن اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث – الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر – ليست إلا تجسيدا للواقع الفريد لكوكب يجب أن يوقف الاحترار العالمي، ويصون الحياة والنظم الإيكولوجية ويحمي المناطق الزراعية ويستعيدها. ويجب أن نكون طموحين فيما يتعلق بالأهداف التي يتعين تحقيقها في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في غضون ٤٠ يوما. وسيكون ضروريا لبقاء البشرية. ولا يمكننا أن نتهاون فيما يتعلق بطموحنا المناخي بشأن الطريق إلى الأمام نحو مؤتمر الأطراف السادس والعشرين، الذي سيعقد في غلاسكو، أو طموحنا في مجال التنوع البيولوجي على الطريق نحو الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي سيعقد في كونمينغ.

وقد أظهرت كوستاريكا، من خلال مثالها الخاص، أن الطبيعة يمكن أن تنقذنا وأن الاستدامة والتنمية البشرية ممكنتان. وبناء على ذلك، أطلقنا في عام ٢٠١٩ خطتنا لإزالة الكربون من الاقتصاد بحلول عام ٢٠٥٠. غير أن كوكب الأرض ليس محميا إلا بنسبة ١٥ في المائة اليوم، ولا يتمتع بالحماية سوى ٧ في المائة من المحيطات. ويتفق العلماء على أنه يجب حماية واستعادة المزيد من كوكب الأرض لصونه من أزمة المناخ والفقدان المتسارع للتنوع البيولوجي.

ولهذا السبب فإن ائتلاف الطموح الكبير من أجل الطبيعة والناس، بقيادة فرنسا وكوستاريكا والمملكة المتحدة، بصفته رئيسا مشاركا للمحيطات، هو حل قائم على الطبيعة يسعى إلى حماية ٣٠ في المائة من النظم الإيكولوجية البحرية والبرية لكوكب الأرض بحلول عام ٢٠٣٠، من أجل تجنب ارتفاع درجات الحرارة على الصعيد العالمي بما يزيد على ١,٥ درجة مئوية وتعزيز حماية المحيطات. وقد انضم إلى المبادرة أكثر من ٧٠ بلدا، وأدعو دولا أخرى إلى الانضمام أيضا. كما ندعو إلى وقف استغلال النفط واستكشافه. وتحقيقا لذلك، فإننا، بالاشتراك مع الدانمرك، نشرع في إطلاق تحالف ما وراء النفط والغاز.

إن فهم ترابطنا وتكافلنا على كوكب الأرض والتعايش معه يمكن أن يقودنا إلى حقبة جديدة للبشرية. وسيعني ذلك تعزيز وصول أضعف السكان إلى الفرص المؤدية إلى رفاههم الاقتصادي، مع التركيز في الوقت نفسه على الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي والمهاجرين والنساء والأطفال والشباب والمشردين داخليا وأفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. هذه هي الطريقة التي يمكن بها وضع العقد العالمي الجديد موضع التنفيذ.

ورحبنا بإعلان يوم ٣١ آب/أغسطس يوما دوليا للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وإنشاء المنتدى الدائم للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. إن الذكرى المئوية الثانية لاستقلال كوستاريكا ذكرتنا بواقع الاعتماد المتبادل – اعتماد متبادل يجبرنا على توجيه اهتمامنا إلى هايتي في إظهار للدعم في هذا الوقت العصيب جدا بالنسبة لأول بلد في الأمريكتين ينهي الرق. والأمر ذاته يجبرنا على تأييد رفع التدابير الأحادية الجانب التي تتعارض مع القانون الدولي وتؤثر على الشعب الكوبي، والمطالبة باحترام ممارسة كل مواطن كوبي لحقوقه الأساسية – مثل حرية التعبير وحرية التجمع.

إن الاعتماد المتبادل يجبرنا على الدعوة إلى السلام والتأكيد مجددا على التطلع إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وندعو البلدان إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي صدق عليها حتى الآن ٥٥ بلدا ووقع عليها ٨٦ بلدا. وبالمثل، ندعو إلى شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية، يمكننا أن نبني معها السلام والاستقرار والأمن. ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا، كما فعلت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، قبل بضعة أيام. إننا نشعر بالقلق إزاء سجن المعارضين السياسيين والصحفيين والطلاب، وندعو إلى التمتع غير المشروط بالمؤسسات الديمقراطية واحترام وتعزيز حقوق الإنسان وحرية التعبير وحرية الصحافة في ذلك البلد الشقيق. ويجب أن يستمر السلام واحترام المؤسسات وتقسيم سلطاتها في أمريكا الوسطى.

ونعترف بجزر مالفيناس بوصفها إقليما أرجنتينيا، وندعو بكل احترام إلى تسوية تلك المنازعة بطريقة سلمية. ولن تسمح كوستاريكا لنفسها بالتراجع عن التزاماتها الدولية تجاه النساء والفتيات في أفغانستان. ولا يسعنا أن نبقى صامتين عندما لا يسمح النظام الجديد للفتيات بالحصول على التعليم. تعليم الفتيات اليوم أساسي لتمكين قادة الغد.

وإنه لشرف لي أن أخدم بهذه الصفة. ومن هذا المحفل، أتيحت لي فرصة تمثيل تطلعات وقيم أسلوب حياة كوستاريكا: السلام والديمقراطية والاستدامة البيئية والمساواة في التنوع وحماية حقوق الإنسان. أقول والأمل يحدوني أن العقد العالمي الجديد له اسم. فهو يرى التنمية كدورة حميدة وشيء يمكن تقاسمه والاستثمار فيه وتمويله، لا اكتسابه بالتراكم. إن العقد العالمي الجديد يجعل الرفاه منفعة متبادلة. ويسمى المسار الذي وضعته البشرية لتحقيق العقد العالمي الجديد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وآمل أن يتذكر التاريخ هذه الحقبة وشعوبها وقادتها، ولا سيما الأقوى، وبالتالي الأكثر خضوعا للمساءلة، باعتبارهم أولئك الذين سلكوا هذا الطريق ومنحوا الأرض بداية جديدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية كوستاريكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كارلوس ألفارادو كيسادا، رئيس جمهورية كوستاريكا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أندريه دودا، رئيس جمهورية بولندا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بولندا.

اصطحب السيد أندريه دودا، رئيس جمهورية بولندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندريه دودا، رئيس جمهورية بولندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس دودا (تكلم بالبولندية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): أهنئ معالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. وأود أن أعرب عن تأييد بولندا الكامل لمهمته وأتمنى له كل النجاح في تنفيذها. كما أشكر معالي السيد فولكان بوزكير على رئاسته النشطة لأعمال الجمعية العامة في الدورة السابقة. وعلاوة على ذلك، فإنني ممتن للأمين العام أنطونيو غوتيريش على صياغة التقرير المعنون خطتنا المشتركة، الذي يقدم استجابة شاملة لأكثر التحديات إلحاحا التي تواجه العالم اليوم. وشأني شأن الأمين العام، بوسعي أن أرى ضرورة التضامن الدولي فيما يتعلق بعملية التطعيم ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد – ١٩)؛ وشأني شأنه، بوسعي أن أرى ضرورة اتخاذ إجراءات بشأن أزمة المناخ وحماية التنوع البيولوجي. وبوسعي أيضا، كمشارك في العديد من المناقشات، أن أرى وعيا متزايدا لدى الشباب أساسا، الذين يدركون أن القرارات المتخذة اليوم سيكون لها تأثير هائل على حياتهم. ويسعدني هذا الاتجاه.

إنني أقف أمام الجمعية العامة كزعيم لدولة قوامها ٣٨ مليون نسمة، تواجه شأنها شأن جميع دولنا، الجائحة التي لم يسبق لها مثيل بكل عواقبها على مدى ما يقرب من عامين. وعلى مدى ٢٠ شهرا، فقدنا ٠٠٠ ٧٥ ألف شخص، في حين أصاب بالفيروس ما يقرب من ٣ ملايين شخص من أصل ٣٨ مليون شخص في بلدنا. وعلى الرغم من أن اقتصادنا القوي قاوم الأزمة بثبات وتمكن من العودة اليوم إلى نمو دينامي بشكل استثنائي، فقد فشل لأول مرة منذ ٣٠ عاما في تسجيل هذا النمو خلال السنة الأولى من الجائحة. ولست بحاجة إلى أن أشرح لقادة الدول ما يعنيه ذلك بالنسبة لملايين الأسر، لأنهم يعرفون الحالة جيدا.

أقف أمام الجمعية العامة كواحد من أكثر من ٢٠٠ مليون شخص أصيبوا بمرض فيروس كورونا وتعافوا منه. ومثل الكثيرين هنا على الأرجح، عانيت من مرض يصيب الناس بغض النظر عن وظيفتهم أو وضعهم أو دينهم أو قناعاتهم أو توجههم أو وجهات نظرهم حول العالم.

وقد ذكرتنا الأشهر العشرون الماضية من مكافحة الجائحة بكلمة نتعلمها، كبولنديين، في مهدنا. هذه الكلمة هي "التضامن". وكثير من الحاضرين يعرفون ما أتحدث عنه. تشير هذه الكلمة في تاريخنا إلى نقابة عمالية كبيرة مستقلة أنشأها في عام ١٩٨٠ عمال الصناعة الذين أضربوا عن العمل ضد النظام الشيوعي وألهموا، في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، ملايين الناس في جميع أنحاء العالم في كفاحهم من أجل حقوقهم الديمقراطية وحقوقهم العمالية. لقد أصبحت تلك الكلمة ترمز إلى المبدأ التوجيهي لسياستنا – مثلها الأعلى.

وفي معرض الحديث عن التضامن، تحضرني أيضاً فكرة التضامن في سياق مرض فيروس كورونا، وهذا التفكير ليس سهلاً بأي حال من الأحوال، وخاصة بالنسبة لنا – قادة العالم الثري، أو كما يشير البعض إلينا بالشمال الغني. هل أظهرنا ما يكفي من التضامن؟ هل تصرفت البشرية على النحو المناسب طوال كفاحها ضد الفيروس؟ هل ساعدنا بعضنا بعضاً كما ينبغي وفقاً لفطرتنا الأخلاقية كبشر؟ يمكن أن تراود المرء شكوك جدية حول هذا الموضوع.

هل أظهرنا نحن، الشمال الغني – مثل بلدي الذي، رغم كل مشاكله اليومية، ينتمي إلى مجموعة محدودة من الدول الغنية – التضامن الضروري مع بلدان الجنوب؟ هل كانت لدينا فرص متساوية للحصول على اللقاحات وغيرها من التدابير لمنع انتشار المرض؟ عندما حل الخطر، كانت تصرفنا الفطري الأول هو عزل أنفسنا عن بعضنا بعضاً. وظهرت الحدود من جديد في أوروبا. ولا شك في أن تلك كانت أفعالاً مبررة، حيث لم يكن أحد منا يعرف آنذاك مدى جسامة الخطر حقاً.

وتفاقمت الحالة أكثر بسبب التقارير عن إصابة عشرات الآلاف من الأشخاص بالفيروس والذين توفوا. ويتذكر كل واحد منا رعب الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ والأمل الكبير الذي وضعناه في تطوير لقاح يحمينا من المرض. ومع ذلك، ينبغي أن نجيب اليوم، وبعد عامين تقريباً وأكثر من ٤,٥ مليون ضحية، على السؤال عن مدى نجاحنا في اختبار التضامن.

وأحيي أولئك الذين انتصروا في معركة اللقاحات في المختبرات وأولئك الذين قاموا بتطعيم مئات الملايين من المتعايشين على كوكبنا، رغم المخاطرة بصحتهم وحياتهم. ولكن هل كان الحصول على اللقاحات عادلاً؟ ألم ننس أن اللقاح، أثناء جائحة، هو حق من حقوق الإنسان أكثر منه سلعة تنظمها مبادئ السوق؟ لقد أردتُ أن تكون بولندا، منذ البداية، بلداً متضامناً – بلداً لا يسترشد بالقاعدة القائلة بأن الأضعف يجب أن يموت. لذلك حاولنا حماية كل حياة بنفس الالتزام. ولذلك حاولنا، كلما استطعنا، أن نظهر تضامننا مع الدول الأخرى التي كانت بحاجة إلى المساعدة في أي وقت من الأوقات.

ولا يسعني أن أقول ما إذا كنا قد بذلنا كل ما في وسعنا ولكننا حاولنا رغم كل شيء، على سبيل المثال، بإرسال أطبائنا إلى أصدقائنا في طاجيكستان وقيرغيزستان والولايات المتحدة وإيطاليا التي عانت في أوروبا. وإنني على اقتناع بأن بعض بلدان الشمال الغني تصرفت بنفس الطريقة التي تصرفت بها بولندا التي تبرعت ب ٦ ملايين جرعة لقاح لشركاء من الجنوب، في جملة أمور. ولكن هل كان ذلك كافياً لسد الفجوة الواضحة فيما يتعلق بالحصول على اللقاحات التي أُهدرت في بعض الدول ولم يكن من الممكن الوصول إليها في دول أخرى؟ يبدو لي أنه ينبغي أن يكون لدينا، كجزء من هذه المجموعة، العديد من الأسباب لعدم رضانا عن أنفسنا.

لا تشير كلمة "تضامن" حصراً إلى الجائحة، لأن الجائحة لم تُزل من الوجود مشاكل عالمية أخرى. إننا نناقش حقوق الأمم في هذا المحفل. وأود أن أسأل الأعضاء إذاً – ما هو الحق الأول لكل أمة؟ إنه الحق في تقرير المصير والحق في حكم ديمقراطي المحددان بالتفصيل في علم التحول الديمقراطي والمكرسان في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي اعتمدته الأمم المتحدة. وأنا متأكد تماماً من أن معظمنا يتفق على أن لكل دولة من أممنا، الأمم المتحدة، الحق في حماية حدودها وحرمتها واختيار نظام حكمها والحكم بموافقة الأمة، لا ضدها أبداً.

فهل نتفق حقاً مع ذلك؟ يتولّد لدي انطباع – وليس لدي وحسب – بأن مرض فيروس كورونا قد جعلنا ننسى بسهولة المحن المتعددة

التي تعصف بأجزاء مختلفة من عالمنا، وغالباً ما تكون بالقرب من أوطاننا. فخلال هذه الجائحة، اختفت من عناوين الصحف التقارير عن المأساة في سورية حيث ألحقت حرب أهلية مدعومة خارجياً معاناة لا يمكن تصورها بالسكان وحولت ملايين الأشخاص إلى لاجئين وفارّين. لا يكاد كثير من الناس في الشمال الغني يلاحظون المآسي في ليبيا وإثيوبيا واليمن. وخلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، لم نقترب من حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي يتطلب، كما نعلم جميعاً، حل الدولتين وقبل كل شيء حلاً سلمياً. وللأسف، فإن التطورات المأساوية تتكشف أيضاً بالقرب من الحدود البولندية، ولدي انطباع بأن البشرية قد نسيتها على ما يبدو.

وعلاوة على ذلك، لم توقف الجائحة الحرب في أوكرانيا، حيث لقي أكثر من ٠٠٠ ١٣ شخص حتفهم منذ بداية العدوان الروسي حيث استولت دولة على أراضي دولة أخرى. بعد الحرب العالمية الثانية، وفي أوروبا في القرن الحادي والعشرين، هوجمت أوكرانيا. فما هو رد الشمال الغني على مأساة الأمة الأوكرانية التي تقاتل من أجل استقلالها وتقرير مصيرها؟ كان الرد على ذلك هو مد خط أنابيب الغاز الضخم "نورد ستريم ٢" الذي سيحمل الغاز الروسي إلى أوروبا الغربية، مما يجلب مليارات إضافية من الإيرادات للمعتدي والعجز التام بل واللامبالاة بحقيقة أن أوكرانيا ستجد نفسها في خطر أكبر. لقد حضرتُ مؤخراً قمة منبر القرم في كييف بوصفي واحداً من قلة من القادة الذين يمثلون الشمال الغني. لقد تطلعت بنظري بحثا عن أولئك الذين يخططون لإنشاء خط "نورد ستريم ٢" ووافقوا عليه. ولم أجدهم.

كما يحجب مرض فيروس كورونا عن كثير من الناس الأحداث في بيلاروس المجاورة لبولندا، حيث يخرج مئات الآلاف من الناس يومياً منذ آب/أغسطس ٢٠٢٠ للمشاركة في احتجاجات سلمية للمطالبة بشيء واحد فقط – احترام نتيجة الانتخابات. ورداً على ذلك، واجهوا هراوات الشرطة والغاز المسيل للدموع وغالباً ما واجهوا الرصاص الذي يستخدمه النظام للدفاع عن نفسه ضد شعبه. وإذ أتكلم الآن، هناك أكثر من ٦٥٠ شخصاً في سجون بيلاروس معظمهم من الشابات والشباب – الوطنيين – الذين أرادوا ببساطة اختيار زعيمهم في انتخابات نزيهة.

وهم يقبعون في السجن لأسباب سياسية. وفي الآونة الأخيرة، حكمت محكمة غير رسمية على اثنين منهم – ماريا كاليسنكافا وماكسيم زناك – بالسجن لمدة ١٠ سنوات و ١١ سنة على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زعيمي الأقلية البولندية في بيلاروس – أنجيليكا بوريس وأندري بوتشوبت – إما اعتقلا أو سجنا بسبب أنشطتهما الديمقراطية. هذه مجرد حفنة أسماء من بين مئات المضطهدين. ونطالب بإطلاق سراحهم جميعاً ونتوقع تضامناً أكبر من المجتمع الدولي مع أمة بيلاروس التي تريد ببساطة أن تكون لها دولة ديمقراطية عادلة.

ما الخطأ الجسيم الذي ارتكبه هؤلاء الناس؟ لم يفعلوا شيئاً. لقد أرادوا أن يطالبوا بالحق في انتخاب حكومتهم على غرار ما يتمتع به الفرنسيون والبولنديون والأمريكيون والكوريون والأستراليون والأرجنتينيون. إن الانتخابات الحرة المطلوبة التي يخوضها الكثيرون منا – نحن رؤساء العالم الحر – والتي أعربت الجمعية العامة عن أهميتها بصورة قاطعة في سلسلة من القرارات التاريخية، ترمز إليها عبارة "زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة".

وفي أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي، مهدوا الطريق لإدراك أن الحق في تشكيل حكومة ليس بنزوة غربية ولكنه حق إنساني عالمي. ويود البيلاروسيون أن يكفلوا احترام سلطاتهم لذلك الحق العالمي. إنهم يدفعون الثمن بمعاناتهم وبزجهم في غياهب السجون.

وأقول ذلك كزعيم لبلد وجد فيه ما يقرب من ١٥٠ ألف بيلاروسي المأوى وفرص العمل، بمن فيهم آلاف المحتجين. لقد أخبرت مؤخرا إخواننا البيلاروسيين بأننا نرحب بهم في بلدنا وأن بولندا ستكون وطنهم طالما يرون ذلك مناسبا وضروريا. وسألتزم بالوفاء بتلك الكلمات. لكن التضامن له ثمن لأن الأنظمة لا تدافع عن نفسها ضد مواطنيها فحسب، بل وضد الدول الديمقراطية.

وقد اتخذ رد النظام الاستبدادي في بيلاروس شكل هجوم مختلط غير مسبوق على حدود بولندا ولاتفيا وليتوانيا – وهي البلدان الثلاثة التي تشكل الجناح الشرقي لمنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. فعلى مدى عدة أسابيع، جلب نظام ألكسندر لوكاشينكو عشرات الآلاف من سكان الشرق الأوسط اليائسين إلى البلد، وأجبرهم بهراوات الشرطة، على عبور حدودنا، في محاولة لإثارة أزمة إنسانية مصطنعة. ثم أقام هؤلاء الأشخاص مخيما على الحدود. ويتجاهل النظام عروضنا لتزويدهم بالمساعدات الإنسانية. فهو يعامل المهاجرين كبيادق في لعبة سياسية وينال من كرامتهم وحقوقهم الأساسية.

ونحن لن نستسلم في تلك الأزمة، لأننا لم نوافق على معاملة المهاجرين كبيادق. ولم نوافق على استغلال الهشاشة في محنتهم التي استهدف بها أمن حدودنا. نحن نحمي تلك الحدود، لأن من واجبنا أن نفعل ذلك. ونحن أيضا عضو في الاتحاد الأوروبي، الذي يدافع عن حدود الجماعة الأوروبية.

وأقول ذلك أيضا، بصفتي زعيم بلد يعرف جيدا كيف يفرق بين الأزمة الإنسانية والأنشطة الهجينة. وقد شارك بلدنا، مع حلفائه، في عملية إنقاذ اللاجئين في مطار كابول، قبل بضعة أسابيع فقط. وفي البداية، كان في نيتنا إجلاء العشرات من الأفراد العسكريين والدبلوماسيين الذين تعاونوا معنا. وانتهى بنا الأمر إلى إجلاء أكثر من ١ ٣٠٠ شخص. لقد ساعدنا البلدان الأخرى على إجلاء مواطنيها. كما استفدنا من تضامن الآخرين، ولا سيما جمهورية أوزبكستان، ونحن ممتنون جدا لذلك.

وأذكر الأعضاء مرة أخرى بأن العالم لم يتوقف خلال هذه الجائحة. ولم تحُل الجائحة بين الدول وتطلعاتها الديمقراطية؛ كما أنها لم تحرم الناس من رغبتهم في العيش في حرية. ولم تقمع الرغبة الشديدة في كسب الكرامة والاحترام في أنحاء واسعة من العالم. لقد رأيت مؤخرا الحماس بين الناخبين المولدوفيين، الذين سلبوا السلطة من القلة الحاكمة التي نهبت البلد وصوتوا لصالح الإصلاحات والديمقراطية والأحوال الطبيعية والنزاهة. وأكدت لهم دعم بولندا لأي مبادرة من هذا النوع في منطقتنا، أينما كان لنا تأثير ونفوذ. هذه هي الأوقات التي تعيد الثقة في القيم الأساسية للبشرية، وتلهم بروح التضامن العميق في بلدان أخرى، بما فيها بلدي.

ورغم أن الأمر قد يبدو تافها، فإننا ندرك جميعا أن البشرية ليست متجانسة وأن لكل واحد منا قيمه ومعتقداته الخاصة التي يعتبرها مقدسة. غير أن تجربة تقاسم نفس الكوكب ومعرفة أنه ليس لدينا كوكب آخر علَّمانا التعايش ودفعانا إلى تحديد إطار له. والقانون الدولي هو ذلك الإطار. إنه أحد أعظم الإنجازات في العصر الحديث. ويمكننا أن نناقش بإسهاب إصلاح منظومة الأمم المتحدة، ولكن كل مناقشة تنتهي إلى عنصر أساسي واحد – كيفية تعزيز دور الأمم المتحدة في ضمان سيادة القانون الدولي، لأننا نريد أن نعيش في عالم قائم على القانون لا على القوة.

وقد كان ضمان احترام القانون الدولي إحدى أولويات بولندا كعضو في مجلس الأمن في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. واليوم نواصل العمل على نفس المنوال، دعما للقانون الدولي، من خلال العمل في مجلس حقوق الإنسان. وأولويتنا هي حماية الفئات الضعيفة والمدنيين في النزاعات المسلحة والأقليات الدينية. وستسعى الرئاسة البولندية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٢٢ إلى تحقيق نفس الغرض، حيث سنعمل على حل النزاعات الإقليمية والمجمدة. ونريد الاستفادة من إمكانات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتحسين ظروف أضعف الناس وأشدهم هشاشة. وسنسعى أيضا إلى جعل حقوق الإنسان المرجع الرئيسي لأنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إيمانا منا بأن التضامن هو القيمة الأساسية التي تقوم عليها حقوق الإنسان – وهي الحقوق التي يتمتع بها كل إنسان.

لقد كادت الجائحة أن تطمس أي موضوع رئيسي أخر – مكافحة تغير المناخ من أجل مستقبل آمن لنا جميعا ولأطفالنا وأحفادنا. ويجب علينا نحن القادة أن ندرك ما يلزم القيام به لحماية الناس والكوكب من تغير المناخ. ولن تختفي المشكلة بانتهاء الجائحة. كما أنها جزء من التضامن الدولي.

وأود أن أطرح هذا السؤال مرة أخرى – هل نجتاز نحن، الشمال الغني، اختبار التضامن أم أننا نكتفي بالاعتناء بإحصاءاتنا بنقل الإنتاج إلى البلدان الفقيرة في الجنوب، حيث تستخدم أقل التكنولوجيا ملاءمة للبيئة؟ ثم يلقى على تلك البلدان اللوم لتلويث الكوكب؟

وأقول هذا كزعيم لبلد أطاح بالدكتاتورية الشيوعية في عام ١٩٨٩ وورث وضعا بيئيا صعبا جدا في أعقاب ذلك. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، أحرزنا تقدما هائلا على تلك الجبهة. وفي الفترة بين عامي ١٩٨٨ و ٢٠١٦، خفضت بولندا انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بأكثر من ٣٠ في المائة. إن أنهارنا وهواءنا أنظف، والبلد أكثر خضرة بكثير. وعلاوة على ذلك، لدينا المزيد من الغابات. وكبلد لديه غابات بدائية وأحراش وبحيرات كبرى وأنهار، تجذب بولندا محبي الطبيعة من جميع أنحاء أوروبا كل عام.

ويمكنني أيضا أن أضيف أن النسبة المئوية للفحم الخشن في مزيج الطاقة لدينا تتناقص بشكل منهجي، مع زيادة استخدام الوقود الحيوي ومصادر الطاقة المتجددة. وفي هذه المرحلة، أود أن أعترف بتواضع بأن هذا ليس سوى بداية الطريق. فأمامنا طريق طويل. ومع ذلك، أعتقد أننا سنتدبر أمرنا، لأننا طموحون جدا في هذا الصدد ونتفهم تحديات المستقبل.

وفي الواقع، تمكنا خلال رئاستنا للمؤتمر الرابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من وضع اللمسات الأخيرة على المفاوضات بشأن دفتر قواعد كاتوفيتسه – وهو اتفاق يبسط تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لجعله شفافا ومنصفا لجميع الأطراف. ومن الإنصاف أيضا القول إننا دعمنا تحول قطاع الطاقة لدينا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للسياق الاجتماعي والاقتصادي. غير أننا ندرك في الوقت نفسه أن الحاجة ستدعو إلى بذل المزيد من الجهد. ولذلك، في شباط/فبراير من هذا العام، وافقت الحكومة البولندية الموافقة على سياسة الطاقة لبولندا حتى عام ٢٠٤٠، التي تحدد اتجاه تحويل الطاقة. والوثيقة خطوة مهمة نحو الانتقال إلى انبعاثات منخفضة وصفرية في الاقتصاد البولندي.

وأعتقد اعتقادا راسخا أن حكومة خلفي في المنصب ستواصل تنفيذ الاستراتيجية باسم التضامن. وأعتقد أنه سيتم صون المبدأ الأساسي – وهو مبدأ الانتقال العادل. فيجب أن يراعي الانتقال الاحتياجات الاجتماعية والإمكانيات وأهمية أن يعيش الناس بكرامة وأن يتمكنوا من العمل ويصبحوا قادرين على تربية أطفالهم. وهذا يأخذ في الاعتبار أيضا مصالح الأسرة.

ولم يتوقف التضامن في مواجهة الجائحة. بل يجب أن يظل شعارنا.

وينبغي أن يتمثل مبدأنا الرئيسي، فضلا عن المبادئ الأخرى، في ضمان عدم المساس بحقوق الإنسان وحقوق أمم بأكملها، وضمان تطوير الأمم المتحدة، مع إيلاء الأولوية دائما لاحترام القانون الدولي. وينبغي أن نكون دائما على استعداد لتحديد أهداف طموحة، وأن نسعى إلى تحقيقها في كفاحنا من أجل بقاء كوكبنا.

خلال الشهور العشرين الماضية، وبينما كانت الجائحة تلقي بظلالها الثقيلة علينا، كثيرا ما سألنا أنفسنا، كيف سيكون عليه حال العالم بعد الجائحة؟ هل سيكون عالما يسود فيه التضامن؟ أم أننا سنعود إلى ممارسة العمل كالمعتاد، ونعتبر تلك الشهور مجرد انقطاع عن عملنا المعتاد، وبعد ذلك نواصل تكرار أخطاء الماضي؟

أنا شخصيا أعتقد أن البشرية تتشاطر نفس التطلعات، ألا وهي الأمن والازدهار والديمقراطية وحقوق الإنسان. ونتشاطر تطلعات نحو عالم خالٍ من الحروب وانتهاكات الحدود؛ وعالم تحترم فيه الدول تراب بعضها البعض ولغاتها وهوياتها؛ ونحو عالم خالٍ من التمييز أو من أي تقويض للكرامة البشرية المتأصلة؛ ونحو عالم يتمسك باستمرار، من بين أمور أخرى، بالمبادئ التي يستشهد بها واضعو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ أي عالم قائم على التضامن بين الشعوب والدول.

أعتقد أن بولندا ستواصل السعي من أجل ذلك العالم، بغض النظر عمن يشغل منصب رئيسها. سواء أكان رجلا أو امرأة، وأعتقد أن قائدنا القادم سيواصل السعي من أجل بناء ذلك العالم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بولندا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد أندريه دودا، رئيس جمهورية بولندا، من قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد غييرمو لاسو ميندوسا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور.

اصطُحب السيد غييرمو لاسو ميندوسا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غييرمو لاسو ميندوسا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ميندوسا (*تكلم بالإسبانية*): من دواعي شرفي العظيم أن أخاطب الجمعية العامة لأول مرة بصفتي رئيسا لإكوادور. إني أدرك هنا تماما التوقعات التي تضعها الحكومة الجديدة، ليس فقط للمواطنين الذين انتخبوني، ولكن أيضا لأمم العالم التي أخاطب ممثليها الآن.

إن تجربة إكوادور الحالية، ولسبب وجيه، هي أكثر بكثير من مجرد بداية لإدارة جديدة. لقد جرى انتخابنا بناء على وعد بالتغيير وإيجاد فرص جديدة، واستعادة الديمقراطية الكاملة والانضمام إلى بقية العالم. وتختلف تلك الرؤية اختلافا ملحوظا عن تلك التي كانت لدى الذين حكموا طوال السنوات الـ ١٤ الماضية. وخلال تلك الفترة، أنا متأكد من أن الأعضاء استمعوا جميعا إلى بيانات أسلافي، وكذلك بيانات بقية قادة أمريكا اللاتينية الموقرين، حيث اشتكوا فيها من عدم التماثل ومن ما يسمى بالإمبراطوريات. حتى أنهم استخدموا هذه المنصة لإطلاق عبارات شخصية ضد قادة البلدان الأخرى.

بالرغم من أنه صحيح أن إكوادور ومنطقتنا على السواء قد واجهتا تحديات تاريخية لم نتغلب عليها بعد، فإنني لم أحضر إلى هنا لأتكلم عن ذلك. وعندما نقف أمام العالم، من الأفضل لنا أن نكفل بأن تسموا أفعالنا على أقوالنا. أريد أن يعرفني الأعضاء، ليس بسبب التصريحات التي تلهب الحماسة، ولكن من خلال تحقيق نتائج ملموسة. أريد أن يكون لدى الأعضاء فكرة واضحة جدا عن حركة المواطنين التي تقودها الإكوادور الآن لبدء حقبة جديدة من التفاهم مع بقية أرجاء المعمورة.

كما يعلم جميع الأعضاء، فإن المنظمة التي نجد أنفسنا فيها اليوم، ولدت بعد فترة طويلة من الصراع، حيث أدركت البشرية أن القضايا العالمية تحتاج إلى استجابات عالمية. لقد أدركنا أننا نصبح كل يوم أكثر مسؤولية، إلى حد ما، عن كل ما حدث في كل ركن من أركان العالم. وقد جعلت جائحة مرض فيروس كورونا تلك الأفكار أكثر أهمية الآن. ويتوجب علينا الآن اختبارها.

من هذا المنطلق، يسرني أن أبلغ جميع الحاضرين في الجمعية اليوم بأن إكوادور، بعد أقل من أربعة أشهر من تنصيب حكومة جديدة، قد حققت نجاحا فيما يتعلق بسجلها في مجال اللقاحات. صدقوني، أني لا أقول ذلك من قبيل التباهي ببلدي؛ بل أقول ذلك لأنني أعتقد حقا أن ذلك النجاح لم يكن نتيجة لجهود إكوادور وحدها. بل إن هذا النجاح يعود إلى حد كبير إلى الدبلوماسية العالمية. وفي مكالمة هاتفية أجريتها مؤخرا مع رئيس جمهورية الصين الشعبية، فاجأني قائلا: "لقد قلتم ذلك من قبل إيها الرئيس، الصحة ليست لها أيديولوجية". والواقع أنني استخدمت هذه الكلمات عندما ألقيت خطاب تنصيبي. وهذا يؤكد لي قوة التعاون الدولي عندما نتوقف لبرهة ونستمع إلى بعضنا البعض.

بهذه الروح قادت حكومتي إكوادور منذ أول يوم لها في السلطة. ولهذا السبب فإن نسبة ٦٢ في المائة من العدد الإجمالي للقاحات وصلت إلى إكوادور من الصين منذ توليت منصبي. ولكن الصين ليست فقط؛ فقد تلقينا تبرعا كبيرا بلغ مليوني جرعة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية – شريكنا التجاري الرئيسي. وليس فقط الولايات المتحدة؛ بل بدأنا محادثات مع روسيا، وإذا كانت مثمرة تلك المحادثات فيمكن أن تؤدي بنا إلى بناء أول مختبر في أمريكا اللاتينية على الأراضي

الإكوادورية لإنتاج الجيل الخامس من لقاحات سبوتنيك. ويمكننا أيضا أن نذكر محادثاتنا مع إسبانيا، وكندا، وشيلي، والمكسيك. وأهم ما في هذه الطائفة من الخطوات ليس فقط عدد الحكومات المعنية، بل عدد الأرواح التي أُنْقذت في إكوادور.

والواقع أن هناك من يتذكر هنا الصور المروعة التي خرجت من إكوادور في الأيام القليلة الأولى للجائحة – جثث في الشوارع ومستشفيات تغص بالمرضى وقبور جماعية حُفرت على عجل، وهو ما أظهر كل ما كان خاطئا في إدارتنا للأزمة الصحية. وكانت تلك الصور بكل فظاعتها تمثيلا بيانيا لحقيقة أننا وصلنا إلى الحضيض بعد ١٤ عاما من السياسات الانعزالية، القائمة على مفهوم مشوه وضيق الأفق للسيادة.

واليوم، وبعد ثلاثة أشهر وبضعة أيام فقط من تولي المنصب، أود أن أشاطركم المعلومات المحددة التالية حتى يتمكن الأعضاء من استخلاص استنتاجاتهم. أولا، لقد أوفينا بالتزامنا الأكثر إلحاحا – كفالة تطعيم ٩ ملايين من الإكوادوريين تطعيما كاملا، بجرعتين، خلال المائة يوم الأولى لحكومتنا. واسمحوا لي أن أصيغ ذلك بعبارات أوضح. في غضون ١٠٠ يوم، ارتفعت نسبة من تم تطعيمهم في الإكوادور من ٣ في المائة فقط إلى ٥٢ في المائة – وبعبارة أخرى، تم تطعيم أكثر من نصف السكان. ووفقا للإحصاءات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تم تطعيم ٨١ في المائة من الإكوادوريين الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ عاما. ومن بين دول أمريكا اللاتينية، ارتقينا من أسفل الترتيب إلى المركز الثالث فيما يتعلق بالنسبة المئوية للسكان الذين تم تطعيمهم. ولم تحقق مرتبة أعلى سوى شيلي وأوروغواي. وفي غضون بضعة أيام، في تموز/يوليه، كان معدل التطعيم اليومي لدينا يعادل ٢,٥ في المائة من إجمالي عدد السكان. وقد جعلنا ذلك من بين متصدري عمليات التلقيح على مستوى العالم، استنادا إلى عدد الجرعات التي يتم إعطاؤها لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة.

ومن دون خطب لاذعة أو شكاوى أو أهواء، تمكنا من تحقيق أهداف المنظمة، أي الانسجام والتعاون بين الحكومات لتوفير الرفاه لشعوبنا. إن من السهل جدا التذمر ولكن من الصعب اتخاذ إجراءات. ومن السهل جدا تقسيم العالم إلى تكتلات أو أندية، ولكن من الصعب توحيده في صرح متين للسلام والتعاون. ومع ذلك، وفي مواجهة تهديد عالمي، مثل هذه الجائحة، ما هي الخيارات الأخرى التي لدينا؟ ما هو الخيار الآخر المتاح في محاولتنا لإنقاذ البشرية نفسها؟

ربما سبق وسمعتني بعض الوفود أقول، أكثر من مرة، "إكوادور أكثر حضورا في العالم، والعالم أكثر حضورا في إكوادور". وتلخص هذه العبارة مثلنا الأعلى المتمثل في بلد أكثر قدرة على المنافسة يتطلع إلى الخارج بحثا عن فرص. غير أن من يعتقدون أن هذه العبارة لا تشير إلا إلى المنافع الاقتصادية مخطئون. بل على العكس من ذلك، تجسد تلك العبارة التزاما عميقا بجميع القضايا التي يجب على البشرية جمعاء أن تعالجها، وهي علة وجود المنظمة. وتؤكد إكوادور من جديد التزامها الراسخ بتلك المبادئ الأساسية. وأود أن أوضح مرة أخرى أن أعمالنا تعبّر عنا في كل مجال من تلك المجالات. ففي الأيام القليلة الأولى من تولينا السلطة، أرسلت حكومتنا إلى الجمعية الوطنية مشروع قانون تنظيمي بشأن حرية التعبير والاتصال. وكانت هناك حاجة ماسة إلى أن يكون لدينا مجموعة من القوانين التي تكفل وتحمي التمتع بهذا الحق من حقوق الإنسان. ومن أجل مكافحة الفساد، وقعنا مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة. وهي وثيقة ستمكننا من إنشاء آليات للنزاهة والشفافية والمساءلة.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، نحن أول بلد في أمريكا اللاتينية والرابع في العالم الذي يضع انتقالنا الإيكولوجي تحت مسؤولية وزارة. إن إكوادور أحد أكثر الأقاليم ذات التنوع البيولوجي على هذا الكوكب. واهتمامنا بتنفيذ سياسات لخفض انبعاثات الكربون، وكذلك بأية آلية تعالج التدهور البيئي المتسارع، أمر طبيعي تماما. ونغتنم هذه الفرصة لنكرر التأكيد على التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا نزال نعلق آمالا كبيرة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في غلاسكو في تشرين الأول/أكتوبر.

وفيما يتعلق باللجوء والحماية الدولية، ستظل إكوادور مثالا يحتذى للآخرين. وفي ضوء الوضع الخطير الذي حدث في أفغانستان،

أيدنا الإعلان المشترك الذي وقع عليه أكثر من ٧٠ بلدا، والذي يحث الأطراف المعنية على توفير إمكانية مغادرة آمنة للمواطنين الأجانب والأفغان على السواء، الذين يرغبون في مغادرة البلد. ونحن من أوائل البلدان في العالم التي أنشأت أمانة فرعية للتنوع، تسعى إلى القضاء على التمييز الجنسي بجميع أنواعه. ولن يخشى أي شخص في إكوادور من التمييز، أيا كان هذا الشخص وأيا كان من يحبهم. وتعمل أمانتنا المعنية بحقوق الإنسان بلا كلل للقضاء على العنف الجنساني – وهو ظاهرة تستحق الشجب، ومن المؤسف أنها لا تزال موجودة في مجتمعنا.

وفيما يتعلق باليقين القانوني، فقد انضممنا مجددا إلى اتفاقية تسوية المنازعات الاستثمارية الناشئة بين الدول ورعايا الدول الأخرى لتوفير ضمانات للاستثمار الأجنبي. ونحفّز نشاط القطاع الخاص مرة أخرى، ولكن دون أن يغيب عن بالنا التوازن الحاسم مع الاستثمار الاجتماعي. وتحقيقا لتلك الغاية، نعكف على وضع برامج جديدة من شأنها الحد من الفقر والقضاء على سوء تغذية الأطفال، الذي ما زال للأسف، بعد سنوات من الإهمال، يمثل مشكلة بالنسبة لمجتمعاتنا المحلية الأكثر ضعفا.

واستعدنا توازن السلطة عن طريق تعزيز الحوار الديمقراطي والحكم بين مختلف مستويات الدولة. وحققنا كل ذلك في غضون بضعة أشهر فقط من تولينا المنصب. وباختصار، تمكنا من إعادة إنشاء المؤسسات الديمقراطية وحريات مواطنينا وحقوقهم، التي قوضتها حكومة وضعت يدها على جميع سلطات الدولة.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن استعدادي لدعم الاضطلاع بعملية مماثلة في بلدان أمريكا اللاتينية التي اختفت فيها العناصر الدستورية لسيادة القانون، المكرسة في الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية.

إن جميع شعوب أمريكا اللاتينية تكافح لاستعادة الديمقراطية والحرية، وكل من يفعل ذلك سيحظى بتضامن لا يتزعزع من حكومتي.

وأخيرا، أود أن أقول بضع كلمات عن مأساة الهجرة القسرية. إن الحقيقة المحزنة اليوم هي أن المهاجرين في العالم لم يعودوا يسعون إلى حياة أفضل فحسب، بل يسعون الآن إلى البقاء على قيد الحياة. وللأسف، فإن تلك المأساة الإنسانية ليست شيئا جديدا بالنسبة لنا نحن الذين نعيش في قارة أمريكا اللاتينية. إلا أن هذا لا يعني أننا ظللنا غير مكترثين بنزوح المواطنين الفنزويليين من وطنهم. لقد استجابت إكوادور استجابة أخوية. فلقد رحبنا بما يقرب من ٤٣٣ ألف مواطن فنزويلي استفادوا من عملية تنظيم قائمة على التضامن، والتي ستمكنهم من الحصول على استحقاقات العمل والضمان الاجتماعي.

وفي إكوادور شهدنا أيضا زيادة في عدد المهاجرين من سكاننا – أولئك المعرضين لمخاطر لا يمكن تصورها في محاولاتهم للوصول إلى بلدان أخرى، مثل الولايات المتحدة. ولهذا السبب بالتحديد أنا متحمس جدا للتكامل التجاري وملتزم به كمحرك لخلق الفرص. إن الهجرة مؤشر واضح على أن مواطني العالم يريدون قدرا أكبر من التكامل، وليس أقل. وعندما يهاجرون، يُظهر هؤلاء المواطنون، وبشكل عملي، التكامل الذي لم تجرؤ سلطاتهم على توفيره لهم. إنهم على استعداد لعبور القارات للانضمام إلى مجتمعات جديدة توفر لهم فرصا أكثر وأفضل. فهم يريدون الوصول إلى أسواق العمل العالمية والتعليم وإلى عالم بأسره يرتبط ارتباطا متزايدا بالتكنولوجيا، ولكن تفصل بينهم وبينه سياسات حمائية خاطئة. ولهذا السبب أدعو جميع البلدان التي ترغب في توثيق علاقاتها التجارية مع إكوادور إلى تبني حل لتلك المشكلة، وهو على وجه التحديد تقريب الأسواق من مواطنينا، بدلا من إجبار المواطنين على الهجرة إلى تلك الأسواق.

لنضمن أن تسعى الفرص إلى مواطنينا وألا يهاجر مواطنونا بحثا عن الفرص. فمن الأفضل لنا أن نكون متصلين عبر التجارة الحرة بدلا من الهجرة القسرية، الناجمة عن ممارسات تعزلنا، وتحتجزنا، وتحد فقط من عدد مساحات الازدهار المشترك. عاجلا أم آجلا، سيسعى مواطنونا إلى حريتهم الاقتصادية. البشر سوف يسعون إلى الفرص. ونعتقد أنه يتعين علينا أن نسهل عليهم تلك النزعة الطبيعية؛ لا أن نعرقلها. فالنتيجة الوحيدة لعرقلتها هي بالتحديد المآسي التي نشهدها

الآن. وأعتقد أن ما أقوله مجرد أمر بديهي. ولكن دعونا نسأل أنفسنا، لماذا لا نفعل ذلك؟ ما الذي ننتظره لمناصرة سياسة للتكامل العالمي؟

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد رودريغ (هايتي).

في الختام، أود أن أختتم بالكلمات التي استخدمتها في بداية بياني. أتمنى أن يكون كل ما قلته قد أرضى الفضول والتوقعات التي أوجدتها حكومتي الجديدة. ومع ذلك، بالإضافة إلى كل ما قلته، يجب أن أقول كلمتين بسيطتين تتجاوزان جميع الحواجز الثقافية. إنهما كلمتان ليستا أبدا في غير موضعهما في العلاقات بين الشعوب. ولكننا لم نسمعهما بما فيه الكفاية من إكوادور في السنوات الأخيرة. هاتان الكلمتان هما "شكرا لكم".

نشكر مجتمع الأمم بأسره على تعاونه في الأشهر القليلة الأولى من برنامجنا الناجح للتطعيم. لقد تمكنا من استعادة الهدوء في إكوادور. وبهذه الرسالة، نبدأ عهدا جديدا من الدبلوماسية الإكوادورية وطريقة جديدة للارتباط بجميع بلدان العالم، بغض النظر عن موقعها أو حجمها أو معتقداتها. ليكن اليوم بداية جديدة. ولتبقى دروس الجائحة محفورة في ذاكرتنا إلى الأبد. لندع جميع الصعوبات التي تغلبنا عليها ترسي الأساس المتين لتفاهم جديد بين الشعوب. وخلال هذه الفترة من التعافي وتجديد الوئام العالمي، يمكن للأعضاء أن يعتمدوا دائما على الصداقة المخلصة والامتنان الدائم لشعب إكوادور. أشكر جميع الأعضاء، وليبارك الله البشرية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد غييرمو لاسو ميندوسا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيغلس ليفيتس، رئيس جمهورية لاتفيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية لاتفيا.

اصطحب السيد إيغلس ليفيتس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيغلس ليفيتس، رئيس جمهورية لاتفيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ليفيتس (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة وزير خارجية ملديف، السيد عبد الله شهيد، على توليه منصب رئيس الجمعية العامة المشرف في دورتها السادسة والسبعين. وأؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم.

كما أرحب ترحيبا حارا بتعيين أنطونيو غوتيريش، أمينا عاما، لفترة ولاية أخرى. لقد بذل الأمين العام جهودا كبيرة لتعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة. إن التقرير الجديد للأمين العام، "خطتنا المشتركة"، يقدم لنا رؤية وخيارات للمستقبل.

لم يتم بعد التغلب على جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ويتمثل التحدي العالمي الحالي في تحقيق أوسع نطاق ممكن من التطعيم، وفي أقرب وقت ممكن. وتقدم لاتفيا الدعم لزيادة توافر اللقاحات في جميع أنحاء العالم. فقد أرسلت لاتفيا لقاحات إلى أقرب جيرانها وكذلك إلى أصدقائها في أفريقيا وآسيا. ونخطط لمواصلة تبادل اللقاحات، بما في ذلك من خلال آلية مرفق الوصول العالمي إلى لقاحات كوفيد-١٩.

لقد سلطت أزمة كوفيد-١٩ الضوء على الحاجة إلى التعزيز المستمر لقدرة البلدان والمجتمعات على الصمود، فضلا عن ضعف مجتمعاتنا أمام جميع أنواع المعلومات المضللة. وتقوم استجابة لاتفيا لمكافحة التضليل الإعلامي على تعزيز قدرة الجمهور على الصمود عن طريق زيادة الوعي بشأن المعلومات المضللة وتعزيز وسائط الإعلام المستقلة والتعددية وإشراك المجتمع المدني وتعليم الإلمام بالعمل الإعلامي. إن مكافحة التضليل الإعلامي الذي يسبب ضررا خطيرا للمجتمع، مع حماية وتعزيز حرية التعبير وخصوصية البيانات في العالم الرقمي، من التحديات المعقدة للغاية.

والخطوط الفاصلة بين حرية التعبير والمساءلة والرقابة ضعيفة وهشة. فلا يمكن الحد من حرية التعبير، بوصفها حقا عالميا من حقوق الإنسان، إلا في الحالات القصوى. وينبغي ألا تدار تلك القيود بواسطة منصات الإنترنت العالمية. وينبغي بدلا من ذلك أن تمارس تلك المهمة – في المجتمعات الديمقراطية – المؤسسات المكلفة ديمقراطيا فقط.

وعلى الصعيد العالمي، تتطلب مكافحة التضليل الإعلامي بفعالية فهما وتعاونا أوثق في المنظمات الدولية. وكانت لاتفيا من الجهات المبادرة بقرار الجمعية العامة بشأن تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية على الصعيد العالمي الذي اتخذ خلال الدورة السابقة (القرار ٧٥/٢٦٧). وسنواصل استخدام خبرتنا في مكافحة المعلومات المضللة لتقديم الدعم للشركاء. وينبغي تعزيز الجهود على مستوى الأمم المتحدة.

وقد كانت لاتفيا من أوائل البلدان في العالم التي طورت عدة حلول رقمية كانت مهمة في وضع استجابة مستدامة للجائحة. ونظرا إلى أن كل ركن من أركان لاتفيا تقريبا فيه إمكانية وصول إلى الإنترنت العالي السرعة، استخدم كثير من الناس تلك الحلول خلال الجائحة لتغيير عاداتهم وتشكيل حياتهم اليومية. وهي تسهم، من جملة أمور، في تقارب مستويات نوعية الحياة والدخل بين المناطق الحضرية والريفية. وفي كثير من الحالات، قللت الحلول الرقمية من الحاجة إلى التنقل، الأمر الذي يساعد على الحد من الانبعاثات.

ويجب علينا في الوقت نفسه أن نضع في اعتبارنا أن التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي يشكلان مخاطر جديدة. وكذلك تتزايد التهديدات الأمنية في الفضاء الإلكتروني. ولذلك يجب علينا أن نعمل بنشاط وبالتوازي مع التطورات التكنولوجية لتحديد مبادئ قانونية جديدة. فينبغي أن تساعدنا تلك المبادئ على الاستفادة القصوى من الفرص من ناحية، ومن ناحية أخرى، تجنب المخاطر والإضرار بحقوق الإنسان وحرياته.

وقد شهدنا، في السنوات الأخيرة، ابتكارات تجعل من الممكن التأثير على الأفكار والأفعال البشرية والتلاعب بها بشكل أكثر فعالية من خلال المنصات الاجتماعية العالمية والاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي. وبالتالي فإن استقلال الإنسان والإرادة الحرة للناس معرضان للخطر. وسيتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه العالم الديمقراطي في العقود المقبلة في ما إذا كان الذكاء الاصطناعي هو الذي يتحكم في القرارات أم البشر.

وعندما بدأ فرادى العلماء والناشطين البيئيين في التعبير عن مخاوفهم بشأن مسائل المناخ في التسعينيات، لم ينصت لهم سوى القلة. فيستغرق الأمر زمنا لينضج الرأي العام والوعي القانوني. ونحن اليوم ممتنون لهم على دق ناقوس الخطر في وقت مبكر.

وإذ نستشرف آفاق المستقبل، أعتبر أن حماية استقلال الفكر البشري أهم مهمة للسياسة القانونية في العقود المقبلة. ويجب علينا أيضا أن نكفل أن يكون التحول الرقمي شاملا لجميع البلدان وجميع الناس، مع سد الفجوة الرقمية الحالية.

وثمة جانب هام آخر بالنسبة للاتفيا هو الحفاظ على التنوع اللغوي واستخدام اللغات الصغيرة في العصر الرقمي. وتقوم شركات التكنولوجيا الرقمية اللاتفية بتطوير برنامج ترجمة آلية عالي الجودة للغات الصغيرة باستخدام الذكاء الاصطناعي. وذلك سيساعد على حماية التنوع اللغوي في العصر الرقمي.

كما تعتز لاتفيا بمشروعها "ريغا تك غيلز" (Riga TechGirls) الذي يتيح للنساء فرصة لتحسين مهاراتهن الرقمية والمزيد من الفرص في المجال الرقمي. ويسعدنا أن نتبادل تلك التجربة مع الآخرين من خلال منظومة الأمم المتحدة.

وتدعم لاتفيا آلية تيسير التكنولوجيا لتحديد أفضل السبل التي يمكن بها للعلم والتكنولوجيا والابتكار الإسهام على أفضل وجه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وثمة حاجة ملحة إلى تحقيق أهدافنا المشتركة بشأن البيئة وتغير المناخ والطاقة المتجددة. وسيكون المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في غلاسكو في وقت لاحق من هذا العام، معلما هاما. وتلتزم لاتفيا بتحقيق

أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وقد اعتمدت استراتيجية إنمائية طموحة تهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون إلى أدنى حد ممكن. وثمة حاجة إلى زيادة استخدام التكنولوجيات المبتكرة من أجل الاستخدام الحصيف والمستدام للموارد الطبيعية. وتواصل لاتفيا توسيع خبرتها في الإدارة المستدامة للغابات باستخدام التكنولوجيات الرقمية.

وسنواصل في السنوات القادمة إيلاء اهتمام خاص لمسألة المياه النظيفة في سياق وطني وإقليمي وعالمي. فلدى لاتفيا ساحل طويل. ويمكننا أن نتبادل معرفتنا المتراكمة بشأن رصد التلوث البحري ومكافحته. وتشارك لاتفيا أيضا بنشاط في فريق الأصدقاء من أجل مكافحة التلوث البلاستيكي البحري.

وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فإننا ملتزمون بصفة خاصة بتعزيز السلام والعدالة والحكم الرشيد. والحكم الرشيد أمر حاسم من حيث احترام جميع حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. ولذلك تركز لاتفيا في تعاونها الإنمائي على الإدارة العامة وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وحماية البيئة.

ويجب أن تكون حقوق الإنسان أولوية استراتيجية للأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى. وقد شهدنا على مدى العام الماضي تطورات سلبية فيما يتعلق بالمسائل الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان والأمن – على سبيل المثال، في ميانمار وتيغراي. وتتكشف مآسي جديدة في أفغانستان الآن أمام أعيننا. وإذ ن أخذ التطورات الأخيرة في الاعتبار، يساورنا قلق بالغ إزاء أمن النساء والفتيات الأفغانيات. وستكون حقوق النساء والفتيات على رأس جدول أعمالنا، إذ تشغل لاتفيا منصب نائب رئيس مكتب لجنة وضع المرأة للدورتين المقبلتين.

وقد تابعت لاتفيا عن كثب التطورات المأساوية في بيلاروس المجاورة خلال العام الماضي، حيث لا تزال الجهود العامة لتقرير مستقبل البلد تتعرض لقمع وحشي. وتدين لاتفيا بشدة أعمال نظام لوكاشينكو ضد المجتمع المدني البيلاروسي ووسائط الإعلام المستقلة والصحفيين. بل وصل الأمر به إلى حد القرصنة على طائرة في رحلة دولية. وتستغل بيلاروس الأشخاص الضعفاء من مختلف مناطق العالم وتعرضهم لخطر كبير في محاولة لخلق تدفقات هجرة مكثفة موجهة إلى ليتوانيا ولاتفيا وبولندا من أجل زعزعة استقرار أوروبا. ومن واجبنا ومن حقنا حماية حدودنا الوطنية. وفي الوقت نفسه، تقدم لاتفيا، بالتعاون مع منظماتها غير الحكومية، المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص الذين أصبحوا رهائن لنظام لوكاشينكو. ولا يمكن حل الأزمة في بيلاروس إلا من خلال إجراء انتخابات رئاسية جديدة وحرة ونزيهة بحضور مراقبين دوليين.

وفي الوقت نفسه، تستمر حملة الترهيب العسكرية الروسية ضد أوكرانيا. وهذا يؤكد ضرورة أن يدعم المجتمع الدولي استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وترى لاتفيا أن منبر شبه جزيرة القرم الدولي المنشأ حديثا شكل قيم لإبقاء مسألة إنهاء احتلال القرم على جدول الأعمال الدولي. وندعو إلى إشراك المجتمع الدولي على أوسع نطاق ممكن في منبر شبه جزيرة القرم.

وعلاوة على ذلك، ينبغي حل النزاعات المجمدة في إقليم ترانسنيستريا في الأراضي المولدوفية وإقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في الأراضي الجورجية وفقا للقانون الدولي ومع الاحترام الكامل للسلامة الإقليمية لمولدوفا وجورجيا على التوالي.

قبل بضعة أيام، في ١٧ أيلول/سبتمبر، احتفلنا بمرور ٣٠ عاما على عودة لاتفيا، إلى جانب ليتوانيا وإستونيا، كأعضاء كاملي العضوية في المجتمع الدولي وانضمامهم إلى الأمم المتحدة. ولقد أظهرت لاتفيا بوضوح، على مدى ٣٠ عاما، التزامها بالقيم الديمقراطية واحترام القانون الدولي. وتتيح لنا خبرتنا في تعزيز الدولة وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة أن نفهم على نحو أفضل الجهود المماثلة في أماكن أخرى.

كما قدمت لاتفيا مساهمة عملية في السلام العالمي بإرسال ١٥٨ خبيرا للمشاركة في ثماني بعثات وعمليات دولية في جميع أنحاء العالم. ونحن مصممون على مواصلة الإسهام في عمليات بناء السلام بالمشاركة بنشاط في لجنة بناء السلام في عام ٢٠٢٢. وقد أظهرت لاتفيا أنها تستطيع أن تسهم بفعالية في حل التحديات الأمنية العالمية.

ولذلك، تهدف لاتفيا إلى أن تصبح عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٧.

لقد نشأ جيل جديد في السنوات الثلاثين الماضية. وفي لاتفيا، كما هو الحال في أماكن أخرى، يشعر الشباب بقلق عميق إزاء أزمة المناخ والمعلومات المضللة. فهم يريدون بناء مجتمعات شاملة للجميع يشعر فيها الناس من جميع الأجيال والخلفيات والمجتمعات المحلية بأنهم مشمولون ليس فقط بشكل رسمي، بل في الممارسة العملية أيضا.

وبغية مواجهة تحديات العصر الحديث، يجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يبديا استعدادهما للتغيير وتنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها. ولاتفيا، بوصفها عضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، تدعو إلى مزيد من الانفتاح في مجلس الأمن. وتؤيد لاتفيا بقوة بدء مفاوضات قائمة على النص بشأن إصلاح مجلس الأمن. وينبغي أن يكفل الإصلاح تمثيلا أكثر إنصافا لبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.

ومن مصلحة كل دولة أن تدافع عن نظام دولي يقوم على القواعد والحقوق من أجل الحفاظ على الأمن العالمي والنمو المستدام. والأمم المتحدة هي في صميم تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد. ولا توجد دولة كبيرة بما يكفي لحل التحديات المعقدة التي نواجهها اليوم بمفردها. والحاجة إلى أمم متحدة فعالة الآن أكبر من أي وقت مضى.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية لاتفيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد إيغلس ليفيتس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رومن راديف، رئيس جمهورية بلغاريا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا لتقديم خطاب رئيس جمهورية بلغاريا.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم فخامة السيد رومن راديف، رئيس جمهورية بلغاريا، الذي سيدلي ببيان مسجل مسبقا في إطار المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بلغاريا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق السادس وانظر A/76/332/Add.1).

خطاب السيد هاكايندي هيشيليما، رئيس جمهورية زامبيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زامبيا.

اصطحب فخامة السيد هاكايندي هيشيليما، رئيس جمهورية زامبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هاكايندي هيشيليما، رئيس جمهورية زامبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس هيشيليما (*تكلم بالإنكليزية*) أود أن أبدأ بتهنئة معالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

وإنني على ثقة بأن ثروته من المعرفة والخبرة الواسعة في المسائل المتعددة الأطراف ستؤدي إلى اضطلاعه بنجاح بمسؤوليات الجمعية العامة الهامة طوال هذه الدورة. وزامبيا على استعداد للعمل مع الرئيس وهو ينفذ ولايته، وذلك بترؤس المسائل التي تعالجها هذه الدورة. وأود أن أعرب للرئيس المنتهية ولايته، معالي السيد فولكان بوزكير، عن تقدير زامبيا لما قدمه من خدمة جديرة بالثناء لأسرة الأمم المتحدة خلال الدورة الخامسة والسبعين.

ويشرفني أن أدلي بخطابي الأول بصفتي سابع رئيس لجمهورية زامبيا عقب فوز حزبنا المتحد للتنمية الوطنية في الانتخابات الرئاسية

والعامة التي أجريت في ١٢ آب/أغسطس. ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن شعب جمهورية زامبيا ارتقى مرة أخرى إلى مستوى الحدث لفتح الباب أمام حكومة جديدة عن طريق انتخابات سلمية. وقد مكّن ذلك زامبيا من زيادة تعزيز مؤهلاتها الديمقراطية. وهو بمثابة مصدر إلهام للقارة الأفريقية، حيث أن نتيجة انتخاباتنا يحددها أولئك الذين يصوتون وليس أولئك الذين يحسبون الأصوات. ولذلك فنحن فخورون بأن نمسك بزمام القيادة في بلدنا، حيث يطمح الناس إلى مجتمع حر وعادل وحيث يطمحون إلى إسماع أصواتهم.

وقد تمكنا من تحقيق ذلك التحول السياسي حتى في الوقت الذي كانت زامبيا تكابد فيه جائحة مرض فيروس كورونا، وفي خضم الحزن العميق بعد وفاة الأب المؤسس لدولتنا وأول رئيس جمهوري، الدكتور كينيث ديفيد كاوندا. ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة، باسم شعب زامبيا، لأشيد بهذا القائد الشهير الذي كان معروفاً باعتزاز في بلدنا وفي أماكن أخرى باسم "ك ك". ومما لا شك فيه أن آخر من تبقى من القيمين على نضالات التحرير ترك أثراً لا يمحى على البشرية. إن مبادئ الدكتور كاوندا وقيمه ومساهماته في المثل العليا للتحرر والاستقلال لم تنتشر في جميع أنحاء القارة الأفريقية فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. إن تفانيه الذي لا يوصف في السلام والوحدة أرسى الأساس ذاته لمكانة زامبيا كمنارة للسلام، لا في الجنوب الأفريقي فحسب بل وفي القارة الأفريقية ككل. ولذلك فإن حكومة زامبيا سوف تبني على الإرث العميق الذي تركه ك ك للعيش في سلام ووئام مع بعضنا. وبينما نعمل على صياغة موضوع هذا العام، دعونا نتذكر الدروس الهامة التي علمنا إياها الدكتور كاوندا، خاصة ونحن نعمل على تنشيط منظومة الأمم المتحدة.

لقد كان لجائحة مرض فيروس كورونا أثر اجتماعي واقتصادي بعيد المدى على الصعيد العالمي، بما في ذلك تعطيل التدفقات التجارية وسلاسل الإمداد ومختلف الأنشطة الاقتصادية في قارتنا. وبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح، أدت الجائحة إلى زيادة مستويات الفقر من خلال فقدان الوظائف، وأجهدت نظم الرعاية الصحية، والأسوأ من ذلك أنها عطلت توفير التعليم للمتعلمين. ويعزى تعطيل النظم التعليمية جزئياً، ولا سيما في البلدان النامية، إلى عدم كفاية مرافق المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا داخل بلداننا. واستجابة لهذه الجائحة، وضعت زامبيا خطة وطنية للتأهب والاستجابة لمرض كورونا، استُخدمت لتوجيه تنفيذ تدابير التخفيف من حدة الجائحة. ويشكل برنامج اللقاحات جزءاً لا يتجزأ من خطة الاستجابة في بلدنا. وعلى الرغم من أن برنامجنا للقاحات قد وضع على رأس قائمة تدابير التخفيف، لم تتمكن زامبيا من تطعيم سوى ٣ في المائة من سكانها. وهذا يتعارض مع هدف البلد المتمثل في تطعيم ٧٠ في المائة من السكان المؤهلين بحلول الفصل الثالث من عام ٢٠٢٢. ويبرز ذلك بوضوح عدم المساواة في الحصول على اللقاحات في البلدان النامية، لا سيما بالنظر إلى أن أكثر من بليوني لقاح قد أعطيت في جميع أنحاء العالم.

ومن الإنصاف القول إن التعافي من الجائحة يتوقف على التطعيمات الجماعية قبل النظر في إصلاحات أو مرافق أخرى تميل إلى الفشل عندما تغلق البلدان اقتصاداتها. ولذلك فمن دواعي السرور أن تنظر هذه الدورة للجمعية العامة في البناء على مبادرات مثل الصندوق الأفريقي لشراء اللقاحات ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي. وقد أتاحت هاتان المبادرتان للبلدان المنخفضة الدخل، مثل زامبيا، الحصول على اللقاحات المنقذة للحياة، مما سيسهم في بناء القدرة على الصمود والتعافي من الجائحة. ولذلك أود أن أعرب عن تقدير زامبيا للدعم الذي قُدم حتى الآن من خلال مرفقي كوفاكس والصندوق الأفريقي لشراء اللقاحات اللذين استفادت منهما منظومة الأمم المتحدة ومختلف الجهات المعنية.

ولضمان زيادة القدرة على الصمود، ندعو إلى بذل جهود عالمية متضافرة ومعززة من أجل تشجيع الاستثمارات، لا سيما في مجال القدرة التصنيعية المحلية ونقل التكنولوجيا بشأن اللقاحات والبنية التحتية ذات الصلة ورأس المال البشري، فضلاً عن أنشطة البحث والتطوير.

وتدرك الإدارة الجديدة في زامبيا أن بيئة الحكم المواتية هي مقدمة للاستقرار السياسي والأمن والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلد. كما تحتضن تعزيز الشفافية والمساءلة والحوار التشاوري. ومع

هذا الإدراك، ستعمل إدارتنا على تعزيز مؤسسات الرقابة والحكم الرشيد وكفالة الاستقلال والتحكم الذاتي لأذرع الحكومة الثلاثة، ولا سيما الهيئة التشريعية والقضائية. وستكون مكافحة الفساد محور جدول أعمال التحول، وسيتم تنفيذ ذلك بدون أي تسامح مع الفساد. كما سنعزز حرية الإعلام والمجتمع المدني النشط، لأنهما حاسمان في دعم الضوابط والتوازنات وحقوق الإنسان والحريات والتحرر.

وتتمثل الأولوية القصوى لحكومتي في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وتحقيق القدرة على تحمل الديون والكفاءة المالية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وإدارة انكماش الديون. وإنني على ثقة بأن هذه التدابير ستستعيد الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعيد البلد إلى المسار الصحيح نحو الانتعاش الاقتصادي.

وللحفاظ على هذا النمو، ستكرس زامبيا جهودها لضمان بيئة مستقرة يمكن التنبؤ بها تجتذب الاستثمار المباشر المحلي والإقليمي والأجنبي وتحميه، فضلاً عن تعزيز المشاركة المحلية في اقتصادنا. وهذا شرط أساسي لاقتصاد حيوي يقوده القطاع الخاص، مما يخلق فرص عمل وفرصاً لجميع شعبنا.

واستكمالاً لتلك الجهود، شرعت زامبيا في وضع برنامج طموح للتحول الاقتصادي والاجتماعي بغية إيجاد فرص عادلة والحد من الفقر لشعب زامبيا، ولا سيما الشباب والنساء، الذين حققوا النصر في الانتخابات في بلدنا. ولتحقيق هذا الهدف، تقوم إدارتنا بتصميم وتنفيذ تدخلات تهدف إلى زيادة الإنتاجية في مجالات الزراعة والتعدين والطاقة والخدمات المالية والسياحة والتكنولوجيا والصحة والتعليم، فضلاً عن دعم نمو المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وعلى الرغم من تلك التدخلات المدروسة بعناية، فإن الاقتصاد العالمي اليوم أكثر تعقيداً من أي وقت مضى. وبسبب الشواغل العالمية العديدة، بما في ذلك الجوائح وتغير المناخ والهجرة البشرية غير القانونية، من الضروري أن نتكيف مع آثار العولمة بتعزيز الشراكات الرئيسية وتعميق التكامل على جميع المستويات. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان تحقيق تطلعاتنا في إعادة زامبيا إلى درب النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين.

وتدرك زامبيا الدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توجيه العالم للتركيز على خطة التنمية المستدامة. وتحدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على وجه الخصوص المسار والمعايير المرجعية للبلدان كي تدرج الاستدامة في سياساتها الإنمائية. وحكومة "الفجر الجديد" في زامبيا ملتزمة بتحقيق نمو ملموس وتنمية مستدامة مع إيلاء اهتمام خاص لضمان عدم تحقيقهما على حساب الأجيال المقبلة.

وتدعو زامبيا، مثلها مثل العديد من البلدان النامية الأخرى، إلى توثيق التعاون والدعم فيما يتعلق بالقدرة على اعتماد أساليب حديثة أفضل لزيادة الإنتاج والإنتاجية، تكون أكثر أمانا ومراعاة لتغير المناخ. وقد أنشأت إدارتنا وزارة هي الأولى من نوعها في زامبيا – "وزارة الاقتصاد الأخضر والبيئة". ومن أجل معالجة ذلك فضلا عن المسائل الهامة الأخرى المتعلقة بالاستدامة البيئية، أصبح من المهم بالنسبة لنا إنشاء تلك الوزارة الجديدة التي ستكون حاسمة لبناء قدرتنا على تنفيذ إجراءات إيجابية فيما يتعلق بالمناخ في بلدنا.

إنني منبهر للغاية بالنبوءة المنقوشة على جدار في الجهة المقابلة لمقر الأمم المتحدة، والتي تقول:

"فَيَطْبَعُونَ سُيُوفَهُمْ سِكَكًا وَرِمَاحَهُمْ مَنَاجِلَ. لاَ تَرْفَعُ أُمَّةٌ عَلَى أُمَّةٍ سَيْفًا، وَلاَ يَتَعَلَّمُونَ الْحَرْبَ فِي مَا بَعْدُ" (الكتاب المقدس، إشعياء، ٢: ٤).

إن هذه الكلمات تذكر الأمم المتحدة بالعمل من أجل السلام العالمي والتعاون الدولي. فبالرغم من أننا قطعنا أشواطا طويلة في مجالات السلام والأمن والاستقرار، لا تزال هناك بؤر للنزاع في العديد من مناطق العالم لم يتم فيها إسكات أصوات المدافع بعد.

ولذلك، فإن إسكات المدافع يتجاوز التصدي للحرب التقليدية، لأنه يعتمد أيضا على التصدي للتهديدات الناشئة الجديدة في قرننا، والتي تشمل تحديات التطرف والإرهاب الدولي والجريمة الإلكترونية والحرب غير المتناظرة وانتشار الأسلحة غير التقليدية والجريمة المنظمة. ونحن كمجتمع دولي بحاجة إلى مواصلة العمل معا لمعالجة

الأسباب الجذرية لتلك التهديدات العالمية من خلال مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والعالمية.

لقد عرض الأمين العام السابق للأمم المتحدة، الراحل السيد كوفي عنان، جدول أعمال طموحا أمام الجمعية العامة في دورتها الستين، لا يزال صالحا حتى اليوم. وفي تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005)، أكد أن التنمية والأمن وحقوق الإنسان لا يمكن التمتع بأي منها في غياب الحقوق الأخرى. وتلك هي الحقائق التي لا غنى عنها لدولة ونظام دولي فعالين. ومع ذلك، أود أن أخطو خطوة أخرى في التشديد على أن أسس النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين هي السلام والاستقرار. فمن دون السلام والوئام، لا يمكن تحقيق التنمية. ولذلك، ستواصل زامبيا دعم المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار.

وفي هذا السياق، تؤكد زامبيا من جديد التزامها بأداء دور نشط في بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق، التي تهدف إلى إعادة السلام إلى مقاطعة كابو دلغادو. وبالإضافة إلى ذلك، تظل زامبيا ملتزمة بقضية خارطة طريق لوساكا الرئيسية بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا – وهي مبادرة تنفذها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتعزيز السلام والأمن، والتي جرى بعد ذلك الموافقة على تمديدها لفترة عشر سنوات أخرى، من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٣٠. ولذلك، نود أن ندعو إلى استمرار دعم الأمم المتحدة في إسكات البنادق في أفريقيا وغيرها من المبادرات القارية.

وفي سياق السعي لتعزيز السلم والأمن العالميين، تنوه زامبيا بارتياح بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. إن دخول المعاهدة حيز النفاذ إنجاز ملموس في سبيل النهوض بقضية نزع السلاح النووي على الساحة الدولية. وتشجع زامبيا الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية على الانضمام إليها حتى نتمكن من مواصلة إحراز تقدم نحو تحقيق تطلعاتنا إلى القضاء على الأسلحة النووية في قارتنا.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، لا تزال زامبيا تشعر بالقلق إزاء بطء وتيرة المفاوضات، التي استمرت دون إحراز تقدم يذكر. وفي هذا الصدد، تود زامبيا أن تكرر تأكيد الموقف الأفريقي الموحد – توافق آراء إيزولويني – الذي يدعو إلى مجلس أمن أكثر تمثيلا وديمقراطية تكون فيه أفريقيا، شأنها شأن جميع مناطق العالم الأخرى، ممثلة تمثيلا عادلا.

إن الدعوة إلى المساواة بين الجنسين هي الآن معركة عمرها قرون من أجل مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في المجتمع ككل. وعلى الرغم من إدراك أن مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في جميع مجالات الحياة تؤدي إلى الازدهار، فإن المرأة لا تزال أقل مشاركة في الحياة العامة وفي عمليات صنع القرار من الرجل. ومن المهم أن نواصل المطالبة بتعزيز المساواة بين الجنسين مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق المرأة والطفل، ولا سيما الفتيات، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبالنسبة لنا في زامبيا، سنظل ملتزمين بالنهوض بحقوق المرأة وتعزيزها. ولأول مرة في تاريخ بلدنا، انتخب برلماننا الجديد أول رئيسة للجمعية الوطنية لتترأس أعلى جهاز حكومي لسن القوانين في زامبيا. وعلاوة على ذلك، أعتقد أنه من المهم الإشارة، وأنا أذكر ذلك بفخر، إلى أن امرأتين تشغلان منصبي نائب رئيس الجمهورية في زامبيا ونائب رئيس الجمعية الوطنية. ونحن فخورون جدا بذلك.

وتماشيا مع التزامنا، تنفذ زامبيا مبادرات مختلفة تهدف إلى تنسيق جهود وضع وبرمجة وتنفيذ جهود للتمكين الاقتصادي تستهدف النساء والشباب في جميع أنحاء البلد. وهدفنا من ذلك هو القضاء على الجوع والفقر في المناطق الريفية، لأننا نعلم أن هذه المسائل تؤثر على النساء والأطفال بشكل غير متناسب.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد زامبيا أهمية ضمان إشراك المجتمعات المحلية للنساء على كل مستوى من مستويات صنع القرار، لأن ذلك سيترجم إلى خطاب شامل للجميع وتمثيلي وبالتالي أكثر شمولا واستنارة. وستركز حكومتنا على زيادة الدعم المقدم للمرأة من خلال

إيجاد فرص عمل وبرامج لمباشرة الأعمال الحرة، من بين أمور أخرى. كما سنركز على زيادة فرص حصول المراهقات من الأسر المعيشية الفقيرة على التعليم الثانوي من خلال برامج المعونة المالية والمنح.

وأود أن أؤكد أن حكومة جمهورية زامبيا ستظل ملتزمة بالدبلوماسية الاقتصادية وتعددية الأطراف وبتوطيد الجهود العالمية من خلال تعزيز العلاقات المفتوحة والودية مع المجتمع الدولي من أجل ضمان النمو والتنمية المستدامين الشاملين في بلدنا.

في الختام، أود أن أؤكد أن من واجبنا جميعا في المجتمع الديمقراطي العالمي، بل من مسؤوليتنا أن نُسَخِّرَ الديمقراطية لصالح جميع شعوبنا. ويمكننا أن نفعل ذلك بتوزيع مكاسب للديمقراطية من خلال تسريع التنمية الاقتصادية، والتوزيع العادل للموارد بين أبناء شعوبنا، وضمان الوصول إلى الفرص المتاحة من أجل حياة أفضل لشعوبنا. وهذا سيجعل الديمقراطية جذابة لشعوبنا في فرادى بلداننا، وسيعمل على استدامة الديمقراطية، ويبعد البدائل الاستبدادية والثقيلة عن القيادات في بلداننا. وهذا من شأنه أن يعزز عالما ينعم بالسلام والرخاء والوحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زامبيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد هاكايندي هيشيليما، رئيس جمهورية زامبيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فوستان أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

اصطُحب السيد فوستان أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فوستان أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس توادیرا (*تكلم بالفرنسية*): إنني إذ أتكلم باسم جمهورية أفريقيا الوسطى أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، أود أن أهنئ بحرارة معالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيسا للجمعية العامة وأتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمهمته النبيلة. إن انتخابه في سدنة هذه الدورة جدير بالإشادة بخصائصه، وإنه شرف يعبر عن مكانة بلده، جمهورية ملديف. ولا بد لي أيضا من أن أشيد بالرئيس فولكان بوزكير للعمل الممتاز الذي أنجزه في ظل ظروف استثنائية خلال الدورة الخامسة والسبعين التي انتهت للتو.

إن الموضوع المحوري لهذه الدورة السادسة والسبعين مؤلم: "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد – ١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس، وتنشيط الأمم المتحدة". ولا يمكن التغلب على أزمة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) التي لا تزال تشكل تحديا لمجتمع الأمم، إلا بتضامن دولي أكثر همة.

لا بد لي في هذا الصدد من أن أشيد إشادة من القلب بذكرى الضحايا المباشرين وغير المباشرين للجائحة. إن جمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من مواردها المحدودة، غير أنها تمكنت، بفضل تصميمها، من احتواء الجائحة التي ألحقت أضرارا كارثية بجميع قطاعات اقتصادنا الوطني من حيث توقعات النمو لدينا في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، مما يقوض مكاسبنا الاجتماعية والاقتصادية في إطار الخطة الوطنية للإنعاش، وبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتشير التقديرات إلى أنه إذا ما تم إنهاء الأزمة في الأشهر الستة المقبلة، سيكون الاقتصاد الوطني لدينا قد فقد ٥,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع. بيد أنه، إذا امتدت الأزمة إلى أكثر من ستة أشهر، فستبلغ هذه الخسارة ٨,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تكفل حكومتي الحفاظ على القدرات اللازمة لتمويل تنميتنا وذلك من أجل الحد من آثار الجائحة. وفي هذا الصدد، نمضي قدما في إصلاح نظام إدارة المالية العامة الذي سيمكننا تنفيذه بصرامة من

اختتام برنامج ثانٍ مع صندوق النقد الدولي يشمل الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢.

وبغية التغلب على الصدمات التي تسببت بها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، يجب علينا تعزيز قدرة سكاننا على الصمود وزيادة الاستثمار في نظام الرصد الصحي، والسعي بلا كلل إلى التوعية الجماعية. وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن نفعل كل شيء لتحقيق مناعة القطيع مع تكثيف بحثنا عن الأدوية الوقائية والعلاجات المأمونة والفعالة. ويجب أن يكون حصول أقل البلدان نموا على اللقاحات بشكل شامل أولوية أمنية دولية باسم المبادئ الأساسية للتضامن الإنساني.

ومع ذلك، فإن التعبئة ضد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ينبغي ألا تحجب التحديات الأخرى التي تواجهها فرادى الدول، بل ينبغي أن تطغى أيضا بشكل جماعي على المجتمع الدولي. إن أحد أكبر التحديات التي نواجهها في سعينا إلى تلبية احتياجات الكوكب بشكل جماعي وفردي يتمثل في الحفاظ على بيئتنا، المهددة بمختلف أنواع الانبعاثات الضارة والملوثات المناخية والجوية. ومن الواضح الآن أن السبب الرئيسي لتغير المناخ يكمن في النشاط البشري. فنحن نستهلك خلال عام واحد أكثر مما يمكن أن تقدمه لنا الطبيعة بسبب مصالحنا المتضاربة بشكل متزايد.

أدى الاحترار العالمي، بسبب الإنتاج المفرط لغازات الدفيئة، إلى تغيرات في المناخ مما يؤدي إلى حدوث فيضانات خلال موسم الأمطار، فضلا عن نقص المياه. ويؤدي الاستغلال المفرط للموارد المائية والحراجة والزراعة إلى زيادة تدهور النظم الإيكولوجية. وتقع على عاتقنا مسؤولية تاريخية عن إنقاذ الأجيال المقبلة بتغيير سلوكنا وضمان أن نضع على الفور إطارا للحكم يمكننا من تحقيق إدارة منسقة ومستدامة لمواردنا الطبيعية.

لقد أسهم بلدي إسهاما متواضعا من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، إلى جانب رؤيتنا لعام ٢٠٥٠، التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من بيان سياستنا البيئية، التي ترتكز على الاستثمار في التعليم وإقامة عدالة بيئية منصفة.

خلال السنوات الخمس والسبعين الماضية، أحرزت منظمتنا المشتركة تقدما يمكن الركون إليه بفضل التعبئة الذكية لجهودنا. إن الصمود أمام التحديات الجديدة، يحتم إجراء إصلاحات شاملة لأجهزة الأمم المتحدة لكي تظل المنظمة المنتدى المتميز لتعددية الأطراف. وتحقيق ذلك يتطلب اتخاذ خطوة هامة تتمثل في معالجة الإجحاف التاريخي الذي لا يزال يحرم القارة الأفريقية من مقعد دائم في مجلس الأمن.

وهنا، وليس في أي مكان آخر، يجب إيجاد حلول لصون السلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقيمه والتزاماته. إن الميثاق، وجوهره احترام حقوق الإنسان، يحظى بتأييد قوي في بلدي، حيث كرسه في ديباجة دستورنا من خلال مبدأ "زو كوي زو"، وهو بلغة السانغو، التأكيد على الطبيعة المقدسة للإنسان.

ومن خلال عملنا الحازم على مكافحة الإفلات من العقاب، نبرهن على التزامنا بالآليات الدولية لحماية كرامة الإنسان. وكدليل على ذلك، أودّ أن أشير إلى أنه بمجرد علمنا بتقرير شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يزعم حدوث حالات تجاوزات ارتكبتها القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وحلفاؤها خلال عمليات تمشيط وهجمات مضادة على الأراضي الوطنية ضد متمردي ما يسمى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، قررنا على الفور أن نتحرك. وقررنا على الفور إجراء تحقيق كامل في المسألة بإنشاء لجنة تحقيق وطنية خاصة في ٤ أيار/مايو ٢٠٢١ مكلفة بتسليط الضوء على تلك الادعاءات بارتكاب جرائم خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وقد قامت بالفعل بزيارة أولية للبعثة في بانغي.

وعلاوة على ذلك، يشكل تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة إسهاما رئيسيا في ضمان نجاح عملية السلام والمصالحة الوطنية، ويكمّل الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب.

وتعمل حكومة بلدي من أجل الحفاظ على النظام الدستوري، وترسيخ الديمقراطية، وتوطيد السلام والاستقرار. إنها منهمكة بإصلاح قطاع الأمن وإصلاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتتخذ إجراءات لتمكين عودة اللاجئين والمشردين داخليا على نطاق واسع. كما أنها تعجل في تنفيذ خطة التنمية بعد انتهاء النزاع، وتعد لإجراء الانتخابات المحلية التي جرت آخر مرة في عام ١٩٨٨.

ويظل الاحترام الدقيق للالتزامات الواردة في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى هو بوصلتي الإرشادية. وفي سياق الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، التي وقعت على الاتفاق وتواصل مع ذلك انتهاكاتها ضد المدنيين، تدعو جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلالي، إلى التضامن الثابت باسم مبادئ الميثاق – المساواة وتعزيز السلام واحترام سيادة الدول. يجب أن نحد من هذه القوى السلبية بشكل نهائي إذا أردنا تحقيق دينامية فعالة لإعادة الإعمار الوطني.

وتجدد جمهورية أفريقيا الوسطى، من على هذا المنبر ومن خلالي، دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار الذي يلقي بثقله ظلما على جيشنا الوطني، ويحرمه من مهمته السيادية المتمثلة في حماية السكان المدنيين وضمان سلامة أراضينا.

ولا يزال شعاري هو جمع مواطنينا معا لجعل جمهورية أفريقيا الوسطى المشتركة تتألق وتتغلب على جميع الانقسامات. وقد أظهرت ذلك من خلال دعوتي للسكان إلى إجراء حوار جمهوري بغية تبادل الأفكار التي يمكن أن تساعد في تعزيز خيار السلام المنصوص عليه في الاتفاق السياسي.

وسأكون مقصرا إن لم أنوه بذوي الخوذ الزرق التابعين للبعثة وبحلفائنا الروس والروانديين، الذين دافعوا عن الحقوق الأساسية والديمقراطية والسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي بعض الأحيان جادوا بأرواحهم.

وتعرب جمهورية أفريقيا الوسطى عن امتنانها دوما لجميع الجهات الضامنة والميسرة لاتفاق السلام، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة والاتحاد الأوروبي. وأعرب عن امتناني العميق للأمين العام أنطونيو غوتيريش، لالتزامه المستمر بتحقيق السلام والتنمية على المستوى العالمي، وفي جمهورية إفريقيا الوسطى على وجه الخصوص. ويحدوني الأمل في أن يستمر وقوف المجتمع الدولي في هذه الطفرة من التضامن الدولي، إلى جانب شعب بلدي، في سعيه إلى تحقيق السلام والانتعاش الاقتصادي. وأتمنى لعملنا كل النجاح. يحيا التعاون والتضامن الدوليان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد فوستين أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد محمد عبد الله محمد فرماجو، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال ليقدم خطاب رئيس جمهورية الصومال الاتحادية.

السيد محمود (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أغتنم هذه الفرصة لأهنئ معالي السيد عبد الله شهيد، وزير خارجية جمهورية ملديف، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. ويود وفد بلدي أن يؤكد للرئيس أقصى دعم وتعاون ممكنين خلال فترة ولايته. ونود أيضا أن نثني على القيادة المثالية لسلفه، معالي السيد فولكان بوزكير، خلال الفترة الحرجة من الجوائح وأوجه عدم اليقين.

يشرفني عظيم الشرف ويسعدني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد محمد عبد الله محمد فرماجو، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الصومال الاتحادية.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق السابع و A/76/332/Add.1).

رُفِعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٠.

المرفق الأول

خطاب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية

السيد عبد الله شهيد، رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

سيدي الرئيس،

أود في البداية، أن أعرب عن تهنئتي لكم ولبلدكم الصديق على توليكم رئاسة هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة، راجيا لكم النجاح والتوفيق في أعمالها. ويطيب لي أن أشيد بالدور البناء الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة عبر سعيه الدؤوب لتنفيذ مبادئ ميثاقها، الذي ظل دستورا للعلاقات الدولية ومرجعا لها لما يتجاوز خمسة وسبعين عاما، ويبقى أملا في تكريس نظام عالمي قائم على القانون والعمل على إرساء السلام.

السيدات والسادة،

إن استمرار الجائحة العالمية منذ قرابة العامين أثبتت مجددا أن البشرية مثلما تتشارك في الأخوة الإنسانية فإنها عرضة كذلك للتشارك فيما تواجهه من تحديات، مهما تفاوتت مستويات تقدمها.

وهنا تجدر الإشارة، إلى ما يحمله موضوع دورة الجمعية العامة لهذا العام من أهمية، إذ لخص ما نحن بحاجة إليه في عالم اليوم، من صمود في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وأمل في التعافي منها، الأمر الذي يلقى الضوء على أهمية تذليل الصعوبات أمام توفير اللقاحات لمختلف دول وشعوب العالم وضمان توافرها بصورة عادلة ومتساوية، بل ويكسبها أولوية قصوى.

ومن هذا المنطلق، اسمحوا لي أن أستعرض من خلال هذا المحفل المهم رؤية مصر، كعضو مؤسس للأمم المتحدة ولعدد من المنظمات الإقليمية، للواقع الدولي وإسهاماتها في مواجهة التحديات التي يشهدها عالمنا اليوم.

السيد الرئيس،

تقدر الدولة المصرية خطورة التباين في مسارات التعافي الاقتصادي بين الدول وفقا لقدرتها على توفير الأعداد اللازمة من اللقاحات، حيث تستأثر الدول المتقدمة بالنصيب الأكبر من إنتاج العالم منها. وتشير مصر على وجه الخصوص إلى ضرورة الاستجابة السريعة والفعالة لاحتياجات القارة الإفريقية، حيث باتت قارتنا الأكثر تضررا من تداعيات الجائحة في الوقت الذي تواجه فيه شعوبها تحديات أخرى، لا تقل خطورة عن مرض فيروس كورونا، ولذا حرصت مصر على توطين صناعة اللقاحات ليس فقط لتلبية احتياجات مواطنيها، ولكن أيضا للتصدير إلى القارة الإفريقية.

الحضور الكريم،

إن الظروف الراهنة إنما فاقمت واقعا تكرس على مدى عقود، وهو القصور في التعاون الإقليمي والدولي، وعكست أهمية مراعاة توسيع نطاق الدعم الدولي للعالم النامي ليشمل مجموعة الدول متوسطة الدخل. فالثقل السكاني لهذه المجموعة من الدول يمنحها أهمية محورية، كونها تضم غالبية سكان العالم، لذا فهي مركز أساسي لاستهلاك السلع والخدمات على المستوى الدولي ومحرك رئيسي للنمو الاقتصادي العالمي.

وعلى ضوء التحرك الدولي لإصدار ما قيمته نحو ٦٥٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة في إطار صندوق النقد الدولي، ترى مصر أهمية بالغة في استطلاع السبل الملائمة لتوظيف هذه الموارد لخدمة احتياجات العالم النامي، بما يشمل الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. وفي هذا الإطار، تدعو مصر إلى تخفيف أعباء الديون عن الدول النامية، خاصة الإفريقية والدول متوسطة الدخل، وتيسير شروط الاقتراض من المؤسسات الدولية والإقليمية من خلال إمدادها بأدوات للتمويل الميسر وتشجيع الاستثمارات وضمان استمرار تدفقها إلى هذه الدول لما تمثله هذه الإجراءات من عامل حيوي في دعم الجهود الوطنية للتنمية، وفقا للأجندات التنموية الإقليمية والدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس،

إن اقتناعنا راسخ، بأن التنمية تضم إطارا شاملا لمجموعة واسعة من الحقوق اللازمة للنهوض بالفرد وتوفير سبل الحياة الكريمة للمجتمعات.

ومن هذا المنطلق، طبقت مصر سياسات الإصلاح الاقتصادي التي مكنتنا من تنفيذ برامج اجتماعية طموحة لصالح الفئات الأولى بالرعاية، ونجحت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف محافظات مصر. كما قامت بتقليص التفاوت التنموي بين الريف والحضر، وذلك انطلاقا من إيماننا بأن وصول الدولة المصرية بالخدمات الأساسية إلى كافة ربوع البلد من شأنه أن يعزز المشاركة السياسية والمجتمعية، كونه يخلق مناخا صحيا يزدهر في إطاره الفكر الحر وتنشط فيه حركة الإبداع فتدفع بعجلة التقدم إلى الأمام.

السيد الرئيس،

تعي مصر جيدا الخطر الذي يمثله التدهور البيئي على كافة مناحي الحياة وعلى مستقبل الأجيال القادمة، بل وعلى وجودها، خاصة تغير المناخ الذي باتت آثاره السلبية واضحة للعيان. فلقد شهدنا على مدار الفترة الماضية العديد من الظواهر المناخية القاسية في كثير من دول العالم من فيضانات وأمطار غزيرة، إلى الارتفاعات غير المسبوقة في درجات الحرارة وحرائق الغابات، صاحبتها تداعيات إنسانية واقتصادية واجتماعية، وباتت تمثل أعباء إضافية على كاهل الدول والحكومات لتحقيق الرفاه لشعوبها.

ومن منطلق مسئولياتنا الأخلاقية المشتركة تجاه الأجيال القادمة، مع أهداف رؤيتنا الوطنية والتزاماتنا الدولية، تبذل مصر قصارى جهدها لتعزيز التنسيق إزاء قضايا المناخ تفاديا للوصول إلى لحظة قد تصعب فيها العودة إلى الأوضاع المناخية الطبيعية بعدما يكون تغير المناخ قد بلغ مداه وبات ظاهرة عصية على

المعالجة. وعلى ضوء الدور المصري النشط في مفاوضات تغير المناخ فإننا نتطلع إلى استضافة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام ٢٠٢٢.

يظل الإرهاب كذلك، من أكبر التحديات التي تواجه الأسرة الإنسانية في عصرنا الحالي حيث تنتهك هذه الظاهرة الحقوق الأساسية للمواطنين وفي مقدمتها الحق في الحياة وتعيق جهود الحكومات نحو بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوبها.

لذلك تشدد مصر على أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب إلا من خلال مواجهة الفكر التكفيري والمتطرف المتسبب في تلك الظاهرة البغيضة وذلك في إطار مقاربة شاملة لا تقتصر فقط على المواجهة الأمنية للإرهابيين وتنظيماتهم، بل تشمل أيضا أبعادا اقتصادية واجتماعية وتنموية وفكرية تجفف منابع الإرهاب، وتعالج الظروف والعوامل التي تدفع البعض إلى هذا الطريق الإجرامي. وهي مقاربة كما تتطلب جهدا وطنيا، فإنها تستلزم تعاونا دوليا.

ومن هنا، أود تأكيد أهمية احترام كافة الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونشدد في هذا الصدد، على أهمية محاسبة الدول التي ترعى الإرهاب وتحتضن عناصره بمن في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب وتوفر لهم الملاذ والدعم أو تسهل انتقالهم عبر أراضيها، بما يهدد السلم والأمن الدوليين.

إن مصر تحرص على تعزيز حقوق الإنسان لمواطنيها وتبذل لتحقيق هذه الغاية جهودا حثيثة في إطار من احترام مبادئ المواطنة وسيادة القانون وتدرك الدولة المصرية تماما أن الإنسان المصري يأتي في القلب من منظومة التنمية الشاملة التي تحرص على تنفيذها إعلاء لكرامته وضمانا لحقوقه وحرياته.

ولقد عكست منظومة حقوق الإنسان مؤخرا في مصر تطورا جليا اتصالا بما يتضمنه الدستور المصري وتعديلاته من مواد تضمن الحقوق والحريات العامة وما لذلك من انعكاسات على تحديث التشريعات ذات الصلة. ولعل "الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" التي أطلقتها مصر منذ أيام بناء على تشاور مجتمعي وبمساهمة المجتمع المدني هي خير دليل على المقترب الشامل والبناء الذي تنتهجه بلادي إزاء موضوعات وقضايا حقوق الإنسان.

لقد جاء انتخاب مصر لرئاسة الدورة الحالية الخامسة عشرة، للجنة الأمم المتحدة لبناء السلام ليكلل مسيرة متواصلة من الإسهام المصري الفاعل لتعزيز وتفعيل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام منذ إنشائه عام ٢٠٠٥. كما يجسد ثقة المجتمع الدولي، في قدرة مصر على قيادة الجهود الأممية في هذا الشأن على ضوء إحرازها المرتبة السابعة، بين الدول المساهمة بقوات عسكرية وشرطية – رجالا ونساء – في عمليات حفظ السلام الأممية.

لقد أكدت مصر مرارا أنه لا سبيل لاستقرار الشرق الأوسط دون التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية التي كانت وما زالت القضية المركزية للأمة العربية، وذلك عبر التفاوض استنادا إلى مقررات الشرعية الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. من هذا المنطلق، تؤكد مصر أهمية تثبيت وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢١. كما تدعو مصر المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني، وإيصال المساعدات الإنسانية إليه وحث الأطراف المانحة على دعم وكالة الأونروا تمهيدا للقيام بعملية إعادة الإعمار في قطاع غزة، أخذا في الاعتبار ما أعلنته مصر من تخصيص ٥٠٠ مليون دولار لإعادة الإعمار.

إن منطقة الشرق الأوسط كما تتسم بموقع استراتيجي فريد فإنها تحتل أيضا موقعا متقدما على قائمة مناطق العالم الأكثر اضطرابا، مما يضيف إلى التحديات العالمية المشتركة التي تواجهها دول المنطقة تحديات أخرى ذات خصوصية بدولها إذ بات مفهوم الدولة الوطنية القوية المتماسكة مهددا بعوامل اضطراب متعددة يكمن جوهرها في الانقسام والتشرذم بأنواعه المختلفة سواء كان طائفيا أو سياسيا أو عرقيا مما يجعل دولا غنية بمواردها الطبيعية وتاريخها وحضارتـها العـريقة، كالعراق الشقيق أو بثقافتها وتنوعها الديني والعرقي، كلبنان وسوريا أو بمواردها وثرواتها وموقعها المتميز، كليبيا أو بموقعها الاستراتيجي، كاليمن تعانى كل هذا الكم من التحديات الضخمة. وهو ما يؤكد أنه لا غنى عن إعلاء مفهوم الدولة الوطنية الجامع الذي لا يفرق بين أبناء الوطن الواحد ويحول دون التدخل في الشؤون العربية.

إن مصر ترتبط ارتباطا وثيقا بواقعها الإفريقي الذي تعتز به كثيرا والذي لا يرتبط فقط بموقعها الجغرافي، ولكنه يتصل عضويا بوجودها. ويهمني في هذا المقام، إيضاح أن تحقيق التعاون بين دول القارة لن يتأتى من خلال تحديد طرف واحد لمتطلبات طرف آخر، وإنما يتعين أن تكون تلك العملية متبادلة. فمصر التي تعترف بحقوق أشقائها التنموية تعد من أكثر الدول جفافا، ويظل شعبها تحت حد الفقر المائي، ويشكل نهر النيل شريان وجودها الوحيد عبر التاريخ. وهو ما يفسر القلق العارم، الذي يعتري المواطن المصري إزاء سد النهضة الإثيوبي.

ولعلكم تعلمون جميعا ما آلت إليه المفاوضات الدائرة منذ عقد من الزمن بين مصر وإثيوبيا والسودان جراء تعنت معلوم ورفض غير مبرر، للتعاطي بإيجابية مع العملية التفاوضية في مراحلها المتعاقبة، واختيار للمنهج الأحادي وسياسة فرض الأمر الواقع. مما بات ينذر بتهديد واسع، لأمن واستقرار المنطقة بأكملها.

وتداركا لعدم تطور الأمر إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين، لجأت مصر لمجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته في هذا الملف، ودعم وتعزيز جهود الوساطة الإفريقية، عن طريق دور فاعل للمراقبين من الأمم المتحدة والدول الصديقة. ولا تزال مصر تتمسك بالتوصل – في أسرع وقت ممكن – لاتفاق شامل متوازن وملزم قانونا حول ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي حفاظا على وجود ١٥٠ مليون مواطن مصري

وسوداني وتلافيا لإلحاق أضرار جسيمة بمقدرات شعبي البلدين، مستندين في ذلك ليس فقط إلى قيم الإنصاف والمنطق ولكن أيضا إلى أرضية قانونية دولية صلبة رسخت لمبدأ الاستخدام العادل والمنصف، للموارد المائية المشتركة في أحواض الأنهار الدولية.

السيد رئيس الجمعية العامة، الحضور الكريم،

قبل أن أختتم حديثي إليكم، أود أن أشير بشكل خاص إلى ما يمثله العمل المتعدد الأطراف من أهمية بالغة تتضاعف مع مرور الزمن نظراً لزيادة التحديات وتنامي المخاطر ونشوء مصاعب مستجدة على عالمنا. فيظل العمل متعدد الأطراف وسيلة للنجاة من احتدام المواجهات وتصاعد الخلافات.

إن ما يشهده عالمنا اليوم من تحديات متتالية يحتم علينا أن تكون لنا وقفة مراجعة تهدف إلى تسخير الموارد اللازمة لمواجهتها كأولوية متقدمة حفاظاً على الإنسانية بأسرها. هذا نداء توجهه مصر إلى أشقائها في الإنسانية: دعونا نتكاتف لننقذ أنفسنا قبل فوات الأوان، معتمدين في تحقيق هدفنا على قوة المنطق، لا على منطق القوة.

شكراً لكم على حسن استماعكم. وأرجو لنا جميعاً دورة موفقة وناجحة.

المرفق الثاني

خطاب السيد قربان قولي بيردي محمدوف، رئيس تركمانستان

[الأصل بالإنكليزية والروسية]

عزيزي السيد الأمين العام!

عزيزي السيد الرئيس!

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنئ السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيساً للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأن أتمنى له النجاح في هذا المنصب محل المسؤولية. وأود أن أؤكد لكم أن تركمانستان ستقدم لكم، أيها السيد شهيد، كل مساعدة ودعم.

ونود أن نطلب من السيد فولكان بوزكير أن يقبل عميق امتناننا على عمله القدير والفعال في منصب رئيس الدورة الخامسة والسبعين.

الحضور الكريم!

تتطلب الحالة الراهنة للحقائق العالمية وطبيعة واتجاهات العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بموضوعية تعاوناً وثيقاً ومنسقاً بصورة أفضل بين البلدان والمنظمات الدولية الرئيسية لتحقيق هدف رئيسي مشترك – وهو كفالة السلام والأمن العالميين، والظروف اللازمة لزيادة التنمية المستدامة ومواصلة التقدم والحفاظ على الأساس القانوني والمؤسسي الذي أرسى أساس النظام العالمي الحديث.

وستتوقف درجة الفعالية في هذا التعاون إلى حد كبير على ما إذا كان يمكن إيجاد قاسم مشترك بين المصالح الوطنية والأهداف والأولويات العالمية. فهل سيكون عندنا بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي ما يكفي من المسؤولية والبصيرة والإرادة السياسية للتغلب على الخلافات والاختلافات التكتيكية والاختلافات في النهج والتقييمات، للتركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية الاستراتيجية الطويلة الأجل وحل المشاكل العالمية الأكثر حدة مثل البيئة والطاقة والغذاء والمسائل المتعلقة بالتوزيع العادل للموارد المائية وتخفيف حدة الفقر والحماية من الكوارث الطبيعية ومكافحة الإرهاب والتهديدات المرتبطة بالمخدرات وغيرها من التحديات؟

هذا ينطبق تماماً على مشكلة مكافحة العدوى الجديدة الخطيرة وتخفيف العواقب الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن انتشارها. وبصراحة، لا تزال جهود المجتمع العالمي في هذا الاتجاه غير كافية. وعلاوة على ذلك، كشفت الجائحة عن إخفاقات منهجية خطيرة في الاستجابة الدولية لهذا التحدي.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لن يتسنى تهيئة الظروف المواتية للنجاح في مكافحة تهديد مشترك إلا عندما تتحد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومؤسسات الأمم المتحدة من أجل ذلك.

ونشدد على أن منظمة الصحة العالمية منبر رئيسي للحوار المتعدد الأطراف من أجل إعداد استجابات موحدة ومتفق عليها للتحديات المشتركة في مجال الرعاية الصحية العالمية.

وستواصل تركمانستان تعزيز مبادراتها التي سبق أن رددتها بهدف تنشيط التعاون المتعدد الأطراف في مجال الدبلوماسية العلمية. ونقترح بصفة خاصة النظر في المسائل المتعلقة بتأسيس الأدوات الدولية والإقليمية التالية خلال الدورة السادسة والسبعين: البرنامج الخاص لمنظمة الصحة العالمية لدراسة جينوم فيروس كورونا؛ والآلية المتعددة الأطراف لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة الالتهاب الرئوي؛ والمركز المنهجي لمنظمة الصحة العالمية لعلاج العدوى الحادة والوقاية منها؛ ومركز آسيا الوسطى الإقليمي لعلم الأوبئة وعلم الفيروسات وعلم الجراثيم.

وفي سياق التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة، ترى تركمانستان أن من الضروري تعزيز نشاط الأمم المتحدة في بعض المجالات. وينبغي لنا، على وجه الخصوص، أن نعمل بنشاط على استعادة قدرة نظام النقل الدولي على الصمود في مواجهة حالات الطوارئ وتعزيز هذه القدرة. وهناك أساس جيد لذلك. إنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون

”تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لضمان النقل الدولي المستقر والموثوق به من أجل التنمية المستدامة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وبعدها“ المتخذ في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٢١ بمبادرة من تركمانستان.

الحضور الكريم!

تميزت الفترة الماضية بمشاكل خطيرة على صعيد كفالة السلام والأمن العالميين، مما أدى إلى تفاقم النزاعات المحلية والإقليمية.

وفي ظل هذه الظروف ستواصل تركمانستان، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، تقديم المساعدة على الدوام في حل القضايا الدولية بوسائل سلمية وسياسية ودبلوماسية لا غير، استنادا إلى مبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الأساسية وغيرها من الوثائق الدولية.

وفي هذا الصدد، نخطط لاتخاذ عدة خطوات عملية لتحقيق إمكانات الحياد كأداة فعالة لصنع السلام والتوصل إلى قرارات بناءة بتوافق الآراء وتنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون ”دور سياسة الحياد وأهميتها في صون وتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد الدولي“ المتخذ بمبادرة من تركمانستان في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

وكما نعلم، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت هذا العام عام السلام والثقة. وقد اضطلعت تركمانستان، التي بادرت بهذا القرار، بعمل دولي كبير يهدف إلى تعزيز ثقافة السلام والحوار القائم على

الاحترام، ومعالجة النقص الحالي في الثقة في العلاقات الدولية. وتعتزم تركمانستان عقد المؤتمر الدولي تحت شعار "سياسة السلام والثقة هي أساس الأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد الدولي" في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام من خلال وضع اللمسات الأخيرة على تلك المناسبة في عام السلام والثقة.

وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى المشاركة بنشاط في هذا الحدث.

ونرى أن موضوع ثقافة الثقة والحوار الذي بدأ هذا العام يجب أن يكون محور الاهتمام العالمي وأن يصبح عنصرا دائما في الخطة الاستراتيجية للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تقترح تركمانستان مشروع قرار للجمعية العامة معنون "تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بهدف كفالة السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة وسط آسيا" لتطوير آليات الحوار في وسط آسيا. ونعتقد أن النظر في هذه الوثيقة واعتمادها سيعززان التنفيذ العملي للمبادرات الدولية التي تتخذها بلدان وسط آسيا المنصوص عليها في الوثيقة الختامية للاجتماع الاستشاري لرؤساء دول وسط آسيا المعقود في تركمانستان في ٦ آب/أغسطس ٢٠٢١.

وفي الوقت نفسه، تكرر تركمانستان اقتراحها بإنشاء منطقة للسلام والثقة والتعاون في منطقة آسيا الوسطى – بحر قزوين، إدراكا للارتباط وعدم انفصام المسائل المتصلة بالحفاظ على السلام والأمن والتنمية المستدامة في وسط آسيا وحوض بحر قزوين. ونعتبر هذا النموذج منبرا لتعزيز المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل السلام والتنمية العالميين.

عزيزي السيد الرئيس!

الحضور الكريم!

إن العالم بأسره يتابع الأحداث في أفغانستان اليوم. والحالة ليست يسيرة هناك، فالمؤسسات الناشئة للسلطة والمجتمع هشة جدا. وبالتالي، عند تفسير وتقييم الحالة في هذا البلد، تتطلب الأقوال والأفعال الاتساق والتوازن والمسؤولية القصوى.

لقد تغيرت الحقائق الأفغانية. يجب نبذ الأفضليات الأيديولوجية، والمظالم القديمة، والرهاب، والقوالب النمطية، وفي المقام الأول يجب أخذ الشعب الأفغاني الذي يحلم بحياة سلمية وهادئة، وقد سئم من الحروب والاضطرابات، في الاعتبار عند صياغة نهج إزاء الحقائق.

إن تركمانستان تضع دائما مبادئ الصداقة وحسن الجوار في الأساس، وكذلك القواسم المشتركة التاريخية والثقافية والحضارية لشعبي البلدين في الوقت الذي تنمي فيه العلاقات مع أفغانستان.

لقد كان بلدنا ولا يزال مهتما اهتماما عميقا بالاستقرار السياسي والأمني في أفغانستان، ورفاه ووحدة الشعب الأفغاني الشقيق. وفي الوقت نفسه، نحن ملتزمون التزاما راسخا بحل التناقضات بالوسائل السلمية والسياسية والدبلوماسية.

و ندافع عن التطبيع السريع للحالة في أفغانستان ونعرب عن الأمل في أن تعمل مؤسسات الدولة الناشئة بفعالية من أجل مصلحة ومصالح كافة أطياف الشعب الأفغاني.

وتركمانستان، من جانبها، ستقدم معونة اقتصادية وإنسانية شاملة إلى أفغانستان كما فعلت من قبل. ونحن ملتزمون بالانتهاء من المشاريع الجارية وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الجديدة في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات بمشاركة أفغانية. ونحن نعتبر هذا شرطا مهما للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان وتكاملها العادل والمفيد للجانبين في العلاقات الاقتصادية العالمية.

إن استعداد تركمانستان كدولة مجاورة ومحايدة لتعزيز إقامة الاتصالات المناسبة وتهيئة الظروف لإقامة السلام والوئام والوحدة في أفغانستان في وقت مبكر لم يتغير.

الحضور الكريم!

خلال هذه الدورة، تتطلع تركمانستان إلى مواصلة الحوار الواسع النطاق بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي رأينا أن التعاون الفعال والتوافق العملي بين الصكوك العالمية والإقليمية والوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أصبحا أولوية رئيسية اليوم.

ونحن ندعم التعزيز النشط للتمويل الكافي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من الضروري تنظيم مؤتمر دولي آخر بشأن تمويل التنمية في القريب العاجل.

وسنواصل توجيه انتباه المجتمع الدولي الذي لا يتزعزع إلى المسائل المتعلقة بتخفيف آثار كارثة إيكولوجية في بحر آرال. وتعتزم تركمانستان تحقيق هدف وضع برنامج خاص للأمم المتحدة لحوض بحر آرال مع شركائها من المنطقة خلال الدورة المقبلة.

ولا تزال القضية الإنسانية من بين الأولويات المدرجة في جدول أعمال التعاون لتركمانستان مع الأمم المتحدة.

وتعتزم تركمانستان، بوصفها عضوا في لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، تعزيز دورها كهيئة تنسيق رئيسية لوضع نهج وإجراءات منسقة في المسائل العالمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وشؤون الشباب وتعزيز دور الأسرة التقليدية وغيرها من المجالات.

وستظل سياسة الهجرة مجالا مهما دائما للتعاون بين تركمانستان والأمم المتحدة. وتركمانستان، كونها العضو الدائم في اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، ولديها خبرة واسعة في التعامل مع هذه الحالات الإنسانية المعقدة، تقف على استعداد للمساهمة في حل هذه القضايا العالمية.

الحضور الكريم!

إننا متحدون بأفكار وآمال مشتركة ومخاوف وتهديدات تواجهنا جميعا. والخبرة المكتسبة في حل المشاكل المعقدة بصورة مشتركة هي القيمة الحقيقية، سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيدين الإقليمي والوطني.

وتركمانستان مستعدة لتقاسمها، وستسعى مع شركائها إلى اتباع نهج وطرق جديدة للتغلب على التحديات التي تواجه الأمم المتحدة.

ونعرب عن التزامنا الراسخ بالتعاون مع الأمم المتحدة، والمشاركة بنشاط في جهودها السياسية والدبلوماسية والمساهمة فيها للحفاظ على الهيكل القائم للأمن العالمي وتعزيزه، والتغلب على عواقب الجائحة، وتنفيذ الخطط والبرامج في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية وغيرها.

وكانت الشراكة مع الأمم المتحدة لتركمانستان ولا تزال تشكل أولوية استراتيجية، وأساسا أيديولوجيا وعمليا لجميع أنشطتنا على الساحة الدولية.

شكراً لكم على حسن استماعكم.

المرفق الثالث

خطاب السيد رودريغو روا دوتيرتي، رئيس جمهورية الفلبين

[الأصل بالإنكليزية]

السيد الرئيس

أهنئكم على انتخابكم وأرحب ب "رئاسة من الأمل". صحيح هذا ما نحتاج إليه في هذه الأوقات الصعبة.

لقد قلبت الجائحة حياتنا رأسا على عقب لما يقرب من عامين حتى الآن. فقد تفاقمت أزمة المناخ، وتعمقت أوجه عدم المساواة، وبات التوازن الجيوسياسي في حالة تغير خطير.

ومن المؤكد أن هذه مشاكل معقدة. ولكن هناك أمر واحد واضح – إنها جميعا تضر بالفقراء أشد الضرر. والظلم هو الخيط المشترك الذي يربط هذه القضايا معا.

وعندما تكلمت أمام هذه الهيئة الموقرة في العام الماضي، قلت إن كيفية معالجتنا لهذه المسائل ستحدد مستقبلنا.

ومن وجهة نظري، من المرجح أن يكون ذلك المستقبل مستقبلا من عدم المساواة – حيث يلهث الفقراء ليلحقوا بالأثرياء، بدون أمل أو فرصة للنجاح في سد الفجوة.

ولا يمكننا، بكل صراحة، أن نسمح بحدوث ذلك. إن النظام الجائر هش بطابعه.

علينا أن نعكس المسار.

كيف يمكننا، كحكومات، أن نوفق بين التزاماتنا تجاه مواطنينا ومسؤوليتنا تجاه البشرية؟

وبالنسبة للفلبين، نفهم أننا بحاجة إلى توسيع مفهومنا عن "نحن" ليتجاوز دولتنا، حتى نتمكن من العمل معا لتأمين مستقبلنا المشترك.

وندرك أن تعددية الأطراف الشاملة وحدها يمكن أن تحقق المنافع العامة العالمية التي نحتاجها.

ونعتقد أن الإنصاف والمساواة والاحترام يجب أن تكون دائما أسس مشاركتنا مع بعضنا البعض.

بتلك الأسس وحدها يمكننا تصحيح المظالم التي تحكم على المضطهدين في جميع أنحاء العالم بالعيش حياة من الإهانة. وبالنسبة للآلاف خلال هذه الجائحة – تحكم عليهم بالموت.

سيدي الرئيس، الصورة قاتمة. وهناك جفاف في اللقاحات من صنع الإنسان يعصف بالبلدان الفقيرة.

فالبلدان الغنية تخزن اللقاحات المنقذة للحياة، في حين تنتظر الدول الفقيرة النَّزْرَ من اللقاح. إنهم يتكلمون الآن عن الحُقَن المعززة، في حين تتوق البلدان النامية إلى تناول نصف جرعات لكي تتدبر أمرها من أجل البقاء.

وهذا أمر صادم لا يصدق، ويجب شجبه على حقيقته، وهو عمل أناني لا يمكن تبريره لا من الناحية المنطقية ولا الأخلاقية.

الحقيقة الواضحة هي أن هذا الجائحة لن تنتهي ما لم يُهزم الفيروس في كل مكان. واللقاحات أساسية لتحقيق ذلك.

لهذا السبب خصصت الفلبين مليون دولار لمرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي (كوفاكس) التابع للأمم المتحدة. هذه مساهمتنا المتواضعة في معركتنا الجماعية ضد كوفيد-١٩.

ونحث بقوة شركاءنا المتميزين على تقديم الدعم الكامل لمرفق كوفاكس وزيادة تعزيز آليات التعاون الأخرى. ونحن بحاجة إلى ذلك لإنقاذ المزيد من الأرواح، وكسر حلقة المتغيرات، والمساعدة في ضمان الانتعاش الاقتصادي العالمي.

كما كان لجائحة كوفيد-١٩ تأثير متفاوت على الشعوب، فإن تغير المناخ كشف أيضا عن نقاط الضعف المتباينة لدى البلدان في جميع أنحاء العالم. إن مخاطر وعبء ارتفاع درجة حرارة المناخ ليست هي نفس الدرجة بالنسبة للجميع.

يتمثل أكبر قدر من الإجحاف في كون الذين يعانون أكثر من غيرهم هم الأقل مسؤولية عن هذه الأزمة الوجودية.

ولكننا الآن عند نقطة تحول حرجة، حيث يؤدي عدم التحرك إلى عواقب كارثية للبشرية جمعاء.

إن الفلبين تقبل بنصيبها من المسؤولية وستقوم بدورها في تفادي هذه الكارثة الجماعية. وقد قدمنا أول مساهمة محددة وطنيا بهدف خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

وأصدرت تعليمات بوقف مؤقت لبناء محطات جديدة لتوليد الطاقة بالفحم وتوجيها باستكشاف خيار الطاقة النووية.

ولكن هذه المساهمة ستصبح عديمة الجدوى إذا اختار أكبر الملوثين – في الماضي والحاضر – مواصلة "العمل كالمعتاد". ومن هنا نناشد من أجل القيام بعمل يتعلق بالمناخ، لا سيما من جانب الذين بوسعهم ترجيح كفة الميزان حقا.

ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزامها الطويل الأمد بتمويل المناخ، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات في العالم النامي. وهذا التزام أخلاقي لا يمكن التملص منه.

إن انتقال عالمنا إلى اقتصاد أخضر يجب ألا يكون على حساب الحيوية الاقتصادية للبلدان النامية. وببساطة لا يمكن أن يكون ذلك، أو إنه سيكون استهزاء آخر بالعدالة.

السيد الرئيس، يتطلع الشعب الفلبيني إلى حياة مستقرة ومريحة وآمنة ترتكز على الحرية والعدالة والمساواة.

لقد قطعنا أشواطا كبيرة لتحقيق هذه الغاية، بعد أكثر من قرن من بناء الدولة. واليوم، أصبحت الفلبين ذات اقتصاد متوسط الدخل وديمقراطية مزدهرة. ولكن لا تزال هناك تحديات صعبة – وهذا ما لا ننكره.

يعمل ملايين الفلبينيين في الخارج في ظل ظروف صعبة للغاية وغير إنسانية. وندعو إلى إلغاء جميع الهياكل التي تُمَكِّن من استغلال العمال المهاجرين وقمعهم.

إن نظام الكفالة على قدر من الضخامة بحيث يكبل الضعفاء واليائسين والذين لا صوت لهم مع معاناة لا يمكن تصورها.

فلا شيء يبرر استمرار وجود هذا النظام الظالم.

وفي حين أجريت إصلاحات عليه، غير أنه باسم العدالة واللياقة الأساسية، يجب تفكيك نظام الكفالة، عاجلا وليس آجلا.

تسعى الفلبين إلى إقامة شراكات أقوى لحماية حقوق الفلبينيين وتحقيق الإمكانات الكاملة لأمتنا. ولكن اسمحوا لي أن أكون واضحا، إن ما نعنيه هو شراكة تحترم مصالح شعبنا.

أود القول هذا مرة أخرى: إن حكومتي لديها ولاية والتزام تجاه أبنا شعبي. وسنتعامل مع جميع المجرمين، بمن فيهم الإرهابيون، بكل في قوانيننا من قوة

إن الشعب الفلبيني يريد العيش في سلام وأمن في دياره ومجتمعاته، ومن دون أن يتعرض للأذى والخطر من جانب الخارجين على القانون.

ولكن تحقيق هذا الهدف لم يخل من التحديات.

أقول هذا بعبارات لا لبس فيها: القانون ينطبق على الجميع.

أوعزت إلى وزارة العدل، والشرطة الوطنية الفلبينية باستعراض مسار حملتنا ضد المخدرات غير المشروعة. أما الذين يتبين بأنهم قد تصرفوا خارج الحدود أثناء العمليات فيجب أن يحاسبوا وفقا لقوانيننا.

لقد وضعنا مع الأمم المتحدة اللمسات الأخيرة على برنامجنا المشترك لحقوق الإنسان. وهذا نموذج للمشاركة البناءة بين دولة عضو ذات سيادة والأمم المتحدة.

ويجب أن يأتي التغيير الهادف من الداخل لكي تُكتب له الديمومة. أما فرض إرادة المرء على الآخر، مهما كان القصد نبيلا، فلم ينجح قط في الماضي. ولن يكتب له النجاح أبدا في المستقبل.

كم عدد البلدان التي يجب أن تتفكك وتنحدر إلى الفوضى قبل أن يفهم الأقوياء هذا الدرس البسيط؟

في معالجة المشاكل المعقدة في بناء الدولة، فلننظر في النُهج العملية التي تجمع بين المُثل العليا والواقع. ومن المؤكد أنها قد تقودنا إلى حلول غير كاملة، ولكنها، مع ذلك، حلول ناجحة فعلا.

نحن جميعا ندفع ثمن مغامرات القلة التي تتحول إلى كوارث إنسانية.

لقد فتحت الفلبين أبوابها أمام المواطنين الأفغان، ولا سيما النساء والأطفال الفارين من الصراع، وذلك تماشيا مع تقاليدها الإنسانية العريقة.

يتعين علينا بوصفنا مجتمعا عالميا واحدا أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدة الشعب الأفغاني وجميع الذين ما برحوا يعاونون.

أما بالنسبة للروهينغيا، فقد أصدرت تعليمات لوزارة العدل بالعمل بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعداد برنامج تعاوني لعدد محدد من الروهينغا، بما يتماشى مع قدراتنا.

إن الفلبين ذات موارد محدودة في هذه الأوقات الاستثنائية. ولكننا سنفعل ما يمكننا القيام به من أجل الإنسانية والارتقاء بالكرامة الإنسانية.

سيدي الرئيس، في فترة نشهد فيها تغيرا جغرافيا سياسيا عميقا، من الحيوي لجميع البلدان، كبيرة كانت أم صغيرة، أن تلتزم بسيادة القانون التزاما كاملا وثابتا.

إن أي عالم خالٍ من القانون، هو عالم تعصف به الكوارث، ويكون الضعفاء فيه تحت رحمة الأقوياء. لذلك لا يمكن أن يوجد أساس مقبول آخر للنظام العالمي سوى القانون.

ويجب أن نحل النزاعات سلميا، كما تجلى ذلك في إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

إن الفلبين إحدى الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وشأنها شأن غيرها من أصحاب المصلحة في ضمان بقاء بحر الصين الجنوبي بحرا من السلام والأمن والرخاء.

توفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ وجائزة التحكيم لعام ٢٠١٦ بشأن بحر الصين الجنوبي مسارا واضحا نحو حل عادل وعادل ومربح للجميع.

ويجب النظر إلى الجائزة بوصفها منفعة شاملة لجميع الذين يؤيدون سيادة القانون.

لا يمكن لأي قدر من التجاهل المتعمد من جانب أي بلد، مهما كان كبيرا وقويا، أن يقلل من أهمية قرار التحكيم.

سيدي الرئيس، إننا نواجه أزمات متعددة تتطلب إدارة عالمية فعالة. ومع ذلك، فقد ثبت أن مؤسساتنا، بما فيها الأمم المتحدة، غير كافية.

إن الأمم المتحدة نتاج حقبة ماضية لزمن بعيد. ولم تعد تجسد الواقع السياسي والاقتصادي المعاصر.

والديمقراطية والشفافية مفهومان يتردد صداهما في أروقة الأمم المتحدة. ولكن من المفارقات أن مجلس الأمن الذي يحتل قمة هيكل الأمم المتحدة ينتهك كل مبدأ من مبادئ هذه القيم. وإنه ليس ديمقراطيا ولا شفافا في تمثيله وعملياته. لقد تكلمت العديد من الدول الأعضاء بحزم، ونُقر بذلك. ولكن ببساطة هذا ليس صحيحا.

إذا أرادت الأمم المتحدة أن تقود العالم في عملية الخروج من الأزمات العديدة التي نواجهها، فلا بد من أن تتغير الأمور. ويتعين على الأمم المتحدة أن تُمَكِّن نفسها من خلال إصلاح نفسها. وفي ذلك يكمن أمل البشرية.

أشكركم.

المرفق الرابع

خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

[الأصل بالإنكليزية]

معالي السيد عبد الله شهيد، رئيس الجمعية العامة

معالي الأمين العام، أنطونيو غوتيريش

فخامة رؤساء الدول والحكومات

المندوبون الموقرون

لقد تحدَّت جائحة كوفيد-١٩ النظام الدولي على نحو غير مسبوق.

ومع ذلك، وإلى جانب الأمثلة المؤسفة على عدم المساواة، شهدنا أيضا دليلا على روح التضامن والإنصاف على الصعيد العالمي، مما يجسد أفضل قيم منظمتنا.

وآلية كوفاكس، على الرغم من محدوديتها، هي أحد هذه الأمثلة. وبدون هذا النظام، لكان العجز في اللقاحات في أفريقيا أكثر حدة.

ولكن يمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل المزيد، لتسريع توزيع اللقاحات في أفريقيا. فالقيام بذلك يعود بالفائدة على العالم بأسره.

كما أن الخطوات الإيجابية من مختلف الشركاء والشركات نحو بناء القدرة المحلية على تصنيع اللقاحات هي أيضا موضع ترحيب كبير.

ويجب أن نستغل هذا الزخم الإيجابي لبناء قدرة على الصمود في وجه الجوائح على المدى الطويل، حيث تشتد الحاجة إليها.

والتعاون في مجموعة السبعة ومجموعة العشرين لإصدار حقوق سحب خاصة جديدة مثال إيجابي آخر.

ومن شأن إعادة التخصيص الطوعي الإضافية لحقوق السحب الخاصة الجديدة على البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها، أن يساعد على إيجاد الحيز المالي اللازم للتعافي من الجائحة على نحو أسرع وأكثر إنصافا.

غير أن العالم بعيد بشكل خطير عن المسار الصحيح صوب أهداف التنمية المستدامة، كما أبرز خلال مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية اليوم.

وللإنصاف، كنا متأخرين عن الجدول الزمني المحدد لبلوغ أهداف التنمية المستدامة حتى قبل أن تضرب الجائحة. ولكنّ هناك الآن اهتماما متزايدا بكيفية إعادة تركيز جهودنا، واللحاق بالركب.

ويتعين علينا أن نحول هذا الشعور بالإلحاح إلى التزام سياسي دائم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويجب أن يضع ذلك الالتزام التخفيف من آثار تغير المناخ في صميم جهودنا.

إن حدة الكوارث المتصلة بالطقس تتزايد عاما بعد عام.

ولا يمكننا تحمل أن تكون نتيجة الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر غير حاسمة أو مثيرة للخلاف.

وعلينا أيضا أن نؤكد مجددا على أهمية الحكم والمساءلة اللذين محورهما المواطن.

وهذا لا يضمن الرفاه والتقدم المادي فحسب، بل يكفل أيضا الأمن والاستقرار والثقة في المستقبل.

ويجب تسمية الأيديولوجيات المتطرفة التي تحرك الإرهاب والإبادة الجماعية، وتحديدها في وقت مبكر، وتفكيكها، بدون غموض أو تردد.

وفي هذا الشأن، لا يمكننا أن نمارس الألاعيب السياسة.

وأود أن أختتم بياني بتأييد قوي لتقرير الأمين العام فيما يتعلق بخطتنا المشتركة.

والأمين العام محق في تحذيره من احتمال انهيار النظام المتعدد الأطراف، في مواجهة جائحة كوفيد، وتفاقم النزاعات، وحالة الطوارئ المناخية، والفقر المزمن.

وسيكون لذلك عواقب وخيمة علينا جميعا، وينبغي أن تؤخذ المخاطر على محمل الجد.

وتستحق خطة عمل الأمين العام دعمنا الكامل، ولا سيما الحاجة إلى خطة تطعيم عالمية، وتجديد الثقة بين الحكومات والمواطنين، وزيادة التركيز على احتياجات الشباب، وتجديد الالتزام بالتفكير والعلم القائمين على الحقائق.

وسواء تمكنا من الحضور شخصيا لدورة الجمعية العامة السابعة والسبعين في عام ٢٠٢٢، أو لمؤتمر قمة المستقبل الذي اقترحه الأمين العام، فإن ذلك يتوقف على الإجراءات التي نتخذها جميعا في الأشهر المقبلة.

ويمكن تحقيق ذلك بتصميم وتركيز.

أشكركم على حسن إصغائكم.

المرفق الخامس

خطاب السيد ألبرتو فرناندس، رئيس جمهورية الأرجنتين

[الأصل بالإسبانية]

جئت إلى هذا المنتدى العظيم في وقت فريد تشهده البشرية، حيث نواجه ثلاث جوائح ذات جذور مشتركة: جائحة عدم المساواة العالمية، وجائحة تغير المناخ، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وهذا ليس مجرد تغيير في الاتجاه بل تغيير حقيقي في حقبة الزمن.

وتقترن صرخة الأرض الجريحة بصرخة شعوب بأكملها غارقة في الضعف والتخلف. وقد كشفت الجائحة عن عولمة عدم المساواة، وفي الوقت نفسه، عن ضعف يتجاوز الحدود.

كما كشفت الجائحة عن خطر الجشع والهدر والبطء في توفير استجابات داعمة للمشاكل العالمية.

ولهذا السبب بالذات، أود أن أؤكد أمام هذه الجمعية على الاقتناع بوجوب أن تكون لقاحات كوفيد-١٩ من المنافع العامة العالمية.

وترحب الأرجنتين بالمقترحات المتعلقة بالبراءات في إطار منظمة التجارة العالمية من أجل المساعدة على تعزيز إنتاج اللقاحات والقدرة التنافسية وتطويرها محليا.

ومع تركيز السياسات العامة على الدعم القوي للبحث والتطوير، تمكن بلدنا من الانضمام إلى سلاسل الإنتاج العالمية للقاحين دوليين، ولدينا قدرة إنتاجية للدورة بأكملها تسمح لنا بإدخال تطويرات جديدة.

ومن الواضح أن الأمر لا يتعلق الآن بمعالجة أثر الجائحة من حيث الرعاية الصحية فحسب، بل وأيضا تعافي الحالة الاقتصادية والاجتماعية، التي تسير جنبا إلى جنب مع رعاية موطننا المشترك – كوكب الأرض.

ونحن ملتزمون التزاما كاملا باتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ومع التحول إلى الطاقة المتجددة؛ واعتماد تكنولوجيات نظيفة للحد من انبعاثات الميثان؛ والقضاء على إزالة الغابات غير المشروعة؛ وإعادة تأهيل نظمنا الإيكولوجية.

تمثل كل هذه الالتزامات خطوة أخرى من جانب بلدنا نحو مسار يتفق مع هدف الإبقاء على الاحترار العالمي عند مستوى ١,٥ درجة مئوية وتحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٥٠.

ومع ذلك، أود أن أؤكد أن أيا من ذلك لن يكون ممكنا إذا لم نعالج مسألة "سيف ايموقليس" المسلط فوق الرؤوس وهو عدم المساواة العالمية: إعادة هيكلة لبنيان االيلعالمي.

وكما قال الأمين العام، من المحزن بصراحة أن الالتزام بتقديم ١٠٠ مليار دولار إلى البلدان النامية للعمل المناخي لم يتحقق خلال ١٠ سنوات.

وستكون العدالة المناخية مجردوهم بدون الإنصاف المالي والضريبي الشامل، الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية الحقيقية.

وينطبق ذلك على سياق ما بعد انتشار الجائحة، حيث يلوح خطر انتشار الديون الخارجية الكارثية على نطاق واسع في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تنفق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٥٧ في المائة من صادراتها على خدمة الديون الخارجية.

وأذكر مسألة الدين الخارجي مع الأسف الشديد من جانب الأرجنتين، البلد المثقل بالديون السامة وغير المسؤولة لصندوق النقد الدولي.

ولإعطاء العالم فكرة عن حجم "القتل بالديون" ذاك، أود أن أذكر رقما واحدا:

بلغت الأموال المخصصة للأرجنتين التي وافق عليها صندوق النقد الدولي فيما يتصل بهذا الدين الذي لا يمكن تحمله ٥٧ مليار دولار – وهو نفس المبلغ الإجمالي الذي صرفته المنظمة إلى ٨٥ بلدا في العالم في عام الجائحة.

وأكرر: لقد أعطونا في سنة واحدة تقريبا نفس المبلغ الذي أعطوه لـ ٨٥ بلدا في جميع أنحاء العالم في عام الجائحة.

ولا يوجد أي مبرر منطقي تقني أو منطق أخلاقي أو مراعاة للاعتبارات السياسية يمكن أن تبرر هذه المفارقة.

والأمر الأكثر خطورة هو أن جزءا كبيرا من الأموال المقدمة للأرجنتين قد استنزف من البلد بسبب تحرير غير مسؤول لحساب رأس المال.

ومن منطلق حالة "القتل بالديون" التي توجه صرخة للعالم المالي العالمي، أؤكد أن استعادة مبادئ القدرة على تحمل الديون التي نوقشت واتفقت عليها الأمم المتحدة في القرار ٣١٩/٦٩ لعام ٢٠١٥ هي أمر أساسي.

ولهذا السبب، نؤيد أيضا فكرة تعزيز اتفاق متعدد الأطراف شامل للجميع يمكن أن يعالج بشكل كامل المسائل المتصلة بإعادة هيكلة الديون السيادية.

ونعتقد أن تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين، وإن كان ذا قيمة، هو تدبير مؤقت وغير كاف لا يعالج بصورة كاملة مسألة تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون التي لا يمكن تحملها.

وبالمثل، لا يزال الافتقار إلى إطار متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون للبلدان المتوسطة الدخل يشكل فجوة كبيرة في الإدارة المالية العالمية.

ولذلك، نشجع على توسيع نطاق الإطار المشترك الجديد لبلدان مجموعة العشرين ليشمل تخفيف عبء ديون البلدان الضعيفة المتوسطة الدخل.

ونقترح أيضا لتصنيف مخاطر الائتمان للبلدان، الذي هو حاليا في أيدي بضع وكالات خاصة، أن يكون جزءا من برنامج إصلاح الهيكل المالي العالمي.

هذا التغيير، وإن كان صعبا، ليس مستحيلا.

ونرحب بتوسيع وتوزيع حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، وهي مبادرة فتحت الباب للأمل. ما لم يكن يخطر على البال قبل عام أصبح الآن حقيقة واقعة.

يجب أن تؤدي هذه المسألة إلى إبرام اتفاق رئيسي للتضامن البيئي يشمل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المعرضة للأخطار المناخية والمالية الشديدة.

اتفاق يسمح بتمديد شروط سداد الديون وتطبيق معدلات فائدة أقل في ظل الظروف الحالية من الضغط المالي والصحي والبيئي.

ويجب أن نعزز نظم التمويل المستدامة التي تدعم آليات الدفع لخدمات النظم الإيكولوجية ومفهوم المديونية البيئية.

وتمثل مقايضات الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ خطوة إيجابية أخرى.

كما أن رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، من خلال حشد الأموال من المساهمات المقدمة من البلدان، هي مهمة عاجلة.

ومن الضروري أيضا تكثيف النقاش حول الحد الأدنى العالمي الجديد للضريبة.

إن ما حددته مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين هو خطوة أولى، ولكنه لا يكفي لكي تستفيد منه الاقتصادات الناشئة. ومن الضروري العمل من أجل اتباع نهج تعاوني يمكن أن تصبح فيه أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة.

زملائي الأعزاء،

إن الأزمة التي تسبب فيها كوفيد-١٩ هي أيضا أزمة حقوق إنسان.

فلقد أدت هذه الجائحة إلى تفاقم العنف ضد المرأة، وكثفت وصم المهاجرين، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، والأقليات العرقية، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية

وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والمسنين، والمعوقين، وكان له أثر خطير على الشعوب الأصلية.

إننا نواجه التحدي المتمثل في تشكيل بداية جديدة نحو مجتمعات أكثر عدلا وشمولا وديمقراطية.

إن المنع والإنذار المبكر من الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فضلا عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية، يجب أن يكونا من المهام الرئيسية للأمم المتحدة.

والأرجنتين ملتزمة التزاما راسخا بالمضي قدما نحو تعميم الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي هي صك بالغ الأهمية في مكافحة الإفلات من العقاب.

ونحن نعمل حاليا مع فرنسا على شن حملة ثالثة من أجل تعميم هذه الاتفاقية بحيث تصدق عليها دول أخرى، وذلك بهدف التوصل إلى ١٠٠ تصديق بحلول عام ٢٠٢٥.

وتتحمل الأرجنتين أيضا المسؤولية عن المطالب التاريخية لحركات المرأة والتنوع.

ويتجلى هذا الالتزام على الصعيد الوطني، وأسمى تعبير عنه هو إنشاء وزارة المرأة والشؤون الجنسانية والتنوع.

ومع اعتماد قانون تقنين الإجهاض، تولت الدولة الأرجنتينية مسؤولية سن التشريعات والحماية من خلال السياسات العامة لصالح صحة وحياة النساء والأشخاص من الهويات الجنسانية الأخرى القادرين على الإنجاب.

في الوقت نفسه، اعتمدنا قانون الرعاية الصحية الشاملة أثناء الحمل والطفولة المبكرة، والذي يوسع نطاق الاستحقاقات والحقوق ويكفل الرعاية الصحية للمرأة أثناء الحمل وللأطفال في السنوات الأولى من العمر.

وقد عقدت حكومة الأرجنتين العزم على تعزيز الرعاية المقدمة للنساء ضحايا العنف، مع التركيز على البعد الجنساني في تدابير السياسات الاجتماعية والعمالية وتعزيز المسؤولية المشتركة وتوزيع مهام الرعاية توزيعا أكثر عدلا.

وفيما يتعلق بحقوق التنوع، أحرزنا تقدما في تدابير تاريخية لتوسيع نطاق الحقوق والاعتراف بها، مثل اعتماد قانون بشأن فرص العمل للمتشبهين بالجنس الآخر والمتحولين جنسيا، والذي ينص على أنه يجب على الحكومة الوطنية أن تضمن أن يكون ما لا يقل عن ١ في المائة من قوتها العاملة من المتشبهين بالجنس الآخر والمتحولين جنسيا ومغايري الهوية الجنسانية، ومرسوم ينص على إصدار وثائق هوية وطنية تعترف بالهويات غير الثنائية.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى آفة الإرهاب.

تولي الأرجنتين أهمية للجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل دعم الدول في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين.

بعد مرور ٢٧ عاما على الهجوم على مقر الجمعية الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة، نواصل انتهاج السياسة المستمرة والتي بدأت في هذا المجال في عام ٢٠٠٣، وهي مطالبة سلطات جمهورية إيران الإسلامية بالتعاون مع السلطات القضائية الأرجنتينية للمضي قدما في التحقيق في الهجوم.

ونكرر طلبنا من المجتمع الدولي بالامتثال للمتطلبات الواردة في الإخطارات الحمراء الصادرة عن منظمة الإنتربول في حالة احتمال وجود من يُشتبه فيه على أراضيه، وهو ما لم تتوقف الأرجنتين أبدا عن المطالبة به.

الزملاء من جميع أنحاء العالم،

فيما يتعلق بمؤتمر قمة النظم الغذائية، الفعالية التي أرحب بها، أود أن أقول إن الموضوع، في رأيي، ذو أهمية خاصة ليس للأرجنتين فحسب، بل لنا جميعا بالنظر إلى وضعنا كمنتجين ومصدرين للأغذية الصحية والمغذية للعالم بأسره.

ونعتقد أن التحول نحو الاستدامة في نظم إنتاج الأغذية يجب أن يكون تدريجيا ويتماشى مع الطرق والأطر الزمنية التي يقررها كل بلد على أساس ظروفه الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية.

فلا يوجد نموذج إنمائي واحد يخدم جميع دول العالم. ولذلك فإن اتباع نهج شامل للنظم الغذائية المستدامة أمر أساسي، مع إيجاد حلول مصممة خصيصا للحالة والاحتياجات الاجتماعية استنادا إلى أدلة علمية دامغة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أذكر مسألة ذات أهمية كبيرة لدولتنا.

تؤكد جمهورية الأرجنتين من جديد حقوقها المشروعة وغير القابلة للتصرف في السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي هي جزء من الأراضي الوطنية الأرجنتينية. إن المملكة المتحدة تحتل تلك الأراضي بصورة غير قانونية منذ أكثر من ١٨٨ عاما.

وبصرف النظر عن اعتزام المملكة المتحدة الإبقاء على الحالة الاستعمارية غير المشروعة بوضوح، لا يوجد سبب يمنع استئناف الحوار الثنائي بشأن مسألة مالفيناس الآن. لقد ظل مطلب القرار ٢٠٦٥ (د – ٢٠) لعام ١٩٦٥ ساريا، وتم تكراره في مناسبات عديدة، كان آخرها اتخاذ لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار لقرار جديد بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة في ٢٤ حزيران/يونيه.

المملكة المتحدة مستمرة في موقفها المتمثل في تجاهل الدعوة إلى استئناف المفاوضات بشأن النزاع الإقليمي، وقد فاقمت النزاع بالدعوة إلى الاستغلال غير القانوني والأحادي للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة – وهو إجراء يتعارض مع قرار هذه الجمعية ٣١/٤٩.

كما أنها تصر على وجود عسكري غير مبرر ومفرط في هذه الجزر، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى التوتر في منطقة توصف بأنها منطقة سلام وتعاون دولي.

وقد طلبنا من الأمين العام أن يجدد جهوده في إطار ولاية المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه هذه المنظمة.

باختصار وفي الختام.

مثلما نرفض جميع أشكال الاستعمار، نحن نفهم أيضا أن البشرية تواجه التحدي المتمثل في الجمع بين التغير التكنولوجي السريع والتدهور البيئي المميت ورؤية التنمية البشرية الشاملة والعدالة الاجتماعية العالمية.

هذا ليس خيارا. فإما التضامن أو الانقراض.

فلن نخرج من الجائحة الثلاثية التي ذكرتها في البداية إلا بقيادة جريئة وأفكار ومخططات مبتكرة تجعل ما يبدو وهما أمرا ممكنا.

فعقارب الساعة تدور. وليس لدينا وقت نضيعه. فإما أن نعمل الآن أو لا نعمل مطلقا. والتاريخ لن يحكم علينا بأقوالنا بل بأفعالنا.

المرفق السادس

خطاب السيد رومن راديف، رئيس جمهورية بلغاريا

[الأصل بالإنكليزية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب الفخامة،

أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لسعادة السفير فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين، وعن تقديري البالغ للطريقة التي أدار بها أعمال الجمعية العامة في ظل الظروف غير المسبوقة التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩.

وكذلك أهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين الحالية معالي عبد الله شهيد، وزير خارجية ملديف الذي زار بلدي مؤخرا، وأرجو له كل النجاح في مسعاه للاضطلاع بمهمته المقبلة التي لا تزال تواجه تحديات فيروس كورونا.

وأود أن أبدأ بالاقتباس من أقوال الأمين العام السابق للأمم المتحدة الراحل كوفي عنان:

”إننا نتشاطر الآن مصيرا مشتركا أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. ولن نتمكن من امتلاك زمامه ما لم نواجهه معا. وهذا، يا أصدقائي، هو سبب وجود الأمم المتحدة.“

وقد أوجدت جائحة كوفيد-١٩ المستعرة في أجزاء كثيرة من العالم، والعديد من التحديات العالمية غير المسبوقة في معظمها التي نواجهها في ذات الوقت، الحاجة إلى أن تدعم جميع البلدان نهجا متعدد الأطراف أكثر فعالية واتساقا يقوم على القواعد مع منظومة الأمم المتحدة في صميمه. فتعددية الأطراف هي مفتاح مستقبلنا ولا بديل لها. وهذا يشكل أولوية قصوى بالنسبة لبلغاريا، ونحن نؤيد تعميق الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم، فضلا عن انخراطه على نحو أكثر نشاطا مع بلدان ثالثة ومنظمات إقليمية.

وأكثر المهام إلحاحا أمامنا هي:

- منع انتشار فيروس كورونا؛
- والتركيز على الانتعاش الاقتصادي العالمي والحد من التفاوتات الاقتصادية المتزايدة؛
- والتعجيل بإحراز التقدم في مجال تغير المناخ والتنمية المستدامة؛

- ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، فضلا عن تعزيز الأمن السيبراني.

السيد الرئيس،

إن من الحيوي أن نقف جميعا دعما لأضعف البلدان والشعوب في جميع أنحاء العالم وتضامنا معها، بتوجيه من الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. وقد شارك بلدي بلغاريا في الجهود الرامية إلى توفير اللقاحات للمحتاجين بتقاسم إمداداتها الزائدة من خلال آليات الاتحاد الأوروبي وعلى أساس ثنائي.

وقد أدت جائحة كوفيد-١٩ وتغير المناخ معا إلى إهدار عقد كامل من التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أجزاء كثيرة من العالم. ولا شك في أنه لا يمكن تحقيق الاستدامة من دون معالجة آثار تغير المناخ والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي.

ويجب علينا أن نبني القدرة على الصمود لتحقيق الحد الأقصى لاستجابتنا الجماعية. وعلينا أن نعزز أمن سلاسل إمداداتنا والبنية التحتية الحيوية وشبكات الطاقة، فضلا عن استعدادنا لمواجهة الجوائح والكوارث الطبيعية. ويجب أن توجه جهودنا ضد الهجمات الإلكترونية الخبيثة المتزايدة تواترا والشديدة التي تستغل نقاط الضعف في مجتمعاتنا الديمقراطية.

السيد الرئيس

يساور بلغاريا قلق بالغ إزاء استمرار التهديدات للأمن والاستقرار في أجزاء عديدة من العالم. وليست الحالة في أفغانستان والشرق الأوسط والأزمة المستمرة في أوكرانيا سوى بعض منها.

ونشاطر القلق البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان بعد استيلاء طالبان على السلطة، ما يهدد بتعريض الإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حققها ذلك البلد على مدى السنوات العشرين الماضية للخطر. وتمتد المخاطر على الاستقرار والأمن إلى المنطقة بأسرها وتتعداها بكثير. لقد أدانت بلغاريا الهجمات التي وقعت بالقرب من المطار الدولي في كابول في ٢٦ أغسطس ٢٠٢١. وأسفرت الهجمات، التي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان مسؤوليته عنها، عن مقتل وإصابة أكثر من ٣٠٠ مدني، من بينهم نساء وأطفال وأفراد عسكريون. ويشكل الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. فيجب على جميع الدول أن تكافح الإرهاب من خلال تضافر الجهود المتعددة الأطراف، وبكل الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي.

وتؤيد بلغاريا، كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي، التزام الاتحاد الأوروبي بالعمل مع الشركاء الدوليين على إيجاد حلول دائمة للاجئين الأفغان وتلبية احتياجات البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة منهم. وقد اتخذنا قرارا – كتعبير عن تضامننا – باستقبال ما يصل إلى ٧٠ مواطنا أفغانيا عملوا في بعثات بلغاريا أو الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي وأسرهم.

وتشاطر بلغاريا الرأي المتمثل في أن استمرار العمل الإنساني في أفغانستان أمر أساسي للاستجابة للأزمة الإنسانية التي تتكشف والتي يغذيها النزاع والجفاف الشديد وجائحة كوفيد-١٩.

لانتقل الآن إلى الشرق الأوسط. إننا ندين الهجمات الصاروخية على إسرائيل والاستخدام غير المتناسب للقوة انتقاما، بينما نعترف اعترافا تاما بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس. ويساورنا قلق بالغ إزاء العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ التصعيد المميت بين إسرائيل والمسلحين في غزة في وقت سابق من هذا العام واستمرار تكبد الخسائر في الأرواح والإصابات الخطيرة كما ذكر منسق الأمم المتحدة الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط في تقريره لمجلس الأمن.

ولا بديل لحل النزاع بين إسرائيل وفلسطين من خلال إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وندعو كلا الجانبين إلى استخدام أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال والاستفزازات الأحادية الجانب وإعطاء فرصة للمفاوضات والحوار فضلا عن تدابير بناء الثقة.

إن بلغاريا تقدر عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تقديرا عاليا وستواصل دعمها سياسيا وماليا على السواء.

وتواصل بلغاريا الدعوة إلى حل الأزمة في أوكرانيا على أساس التنفيذ الكامل والشامل لاتفاقات مينسك، وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ولا بد من كفالة احترام حقوق الإنسان في سياق الجائحة المستمرة لأنها تكتسي أهمية قصوى لتحقيق الأمن والرخاء والسلام. إن حماية حقوق الطفل أولوية رئيسية لبلدي فيما يتعلق بحقوق الإنسان، مع التركيز بقوة على التعليم الشامل للأطفال المعوقين وعملية إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية. ونصر علاوة على ذلك على تمكين النساء والفتيات وتعزيز حقوق المعوقين، فضلا عن مكافحة معاداة السامية وكراهية الإسلام وخطاب الكراهية.

ولتعزيز هذه الأولويات على المستوى العالمي، تدعم بلغاريا جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتنخرط بنشاط مع منظومة الأمم المتحدة – حاليا كعضو في مجلس حقوق الإنسان.

إننا بحاجة إلى تنشيط الأمم المتحدة للتصدي بفعالية للتحديات العديدة التي يواجهها العالم اليوم. وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل بلغاريا العمل من أجل تحقيق فعالية الأمم المتحدة واستعدادها استعدادا كافيا للاستجابة لاحتياجات البشرية في القرن الحادي والعشرين. ونؤيد الإصلاح الشامل في جميع مجالات نشاط المنظمة.

وترحب بلغاريا بتقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة". ونشيد بصفة خاصة بكونه موجها نحو المستقبل مع تركيز قوي على الشباب، إذ إن القرارات التي تتخذ اليوم ستشكل حياة الأجيال المقبلة.

إن بلغاريا ملتزمة التزاما قويا بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة، وهي قلقة إزاء التحديات المستمرة المتعلقة بالسيولة، التي تقوض قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها وعلى الاضطلاع بعملها.

سيدي الرئيس،

في الختام، اسمحوا لي أن أكون متفائلا. في بداية المنظمة العالمية، قال رالف بنش، وهو عالم سياسي ودبلوماسي أمريكي شهير وناشط بارز في مجال الحقوق المدنية وحائز على جائزة نوبل للسلام تقديرا لوساطته في إسرائيل في أواخر الأربعينات من القرن الماضي: "الأمم المتحدة هي أملنا الكبير الوحيد في إيجاد عالم سلمي وحر". وأود أن أضيف أن الأمم المتحدة هي أملنا الكبير الوحيد في أن ندير بأمان دفة قارب مصيرنا المشترك فيما نخوض غمار بحار مضطربة لم تُستكشف نحو مستقبلنا، ويجب علينا جميعا أن نقف صفا واحدا في دعمها.

شكرا السيد الرئيس.

المرفق السابع

خطاب السيد محمد عبد الله محمد فرماجو، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية

[الأصل بالإنكليزية]

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

لقد تحدت جائحة كوفيد-١٩ الصحية العالم حقا بطرق لم تكن متوقعة أبدا. ففي جميع أنحاء العالم، فقد الناس حياتهم وسبل عيشهم وهم يواجهون التحدي الهائل المتمثل في إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم وبلدانهم خلال فترة من تاريخ البشرية يكتنفها بشدة عدم اليقين. غير أن عدم اليقين وعدم القدرة أمران مختلفان: وأعتقد اعتقادا قويا أننا كمجتمع دولي يمكن ويجب أن نتعافى معا بالبقاء متفائلين. وعبر التاريخ، واجهت البشرية تحديات، ولكن لم تُهزم قط روحنا الجماعية وتصميمنا على التعلم والمشاركة والتقدم والازدهار من خلال الشراكة الفعالة. وقد أثبت لنا كوفيد-١٩ أنه عندما تحل كارثة وجودية، يمكننا كمجتمع دولي أن نرقى إلى مستوى التحدي معا. ومن المناسب تماما أن تركز الدورة السادسة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة على "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل".

فبناء القدرة على الصمود من خلال الأمل والعمل الجاد والشراكات المتعددة الأوجه أمر لا بد منه لتحقيق التعافي العادل والشامل من كوفيد-١٩. ولقد كشفت الجائحة الصحية العالمية عن العالم غير المتكافئ بشكل مخيف الذي نعيش فيه جميعا اليوم. وأبرزت وتيرة الاستجابة المختلفة داخل الدول والمنظمات الإقليمية الفجوة الشاسعة الموجودة من حيث الفرص بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي، حيث لا تزال بلدان مثل بلدي تكافح من أجل توفير التطعيم لمعظم مواطنينا. ومن الضروري الاعتراف بأن الاستجابة لكوفيد-١٩ تتطلب التزاما متجددا بتوفير اللقاحات للجميع. فسلامة الإنسان هي حجر الزاوية في أي تعاف مستدام من هذه الجائحة الصحية الكارثية.

من دواعي فخري أن أقول إن الحكومة الاتحادية الصومالية استجابت بسرعة للجائحة الصحية في البلد. وقد أعطت سياساتنا الأولوية لحياة مواطنينا، وخُصصت معظم مواردنا الوطنية ورأس المال البشري المتاح لإنقاذ الأرواح من خلال توفير الخدمات الطبية المباشرة وتبادل المعلومات. وعلى الرغم من الأثر المدمر الذي خلفه مرض كوفيد-١٩ على حياة الأفراد وسبل العيش والاقتصاد، فإنه حفز الشعب الصومالي الصامد، بما في ذلك القطاع الخاص والشتات، فضلا عن الشركاء الدوليين على بذل كل ما في وسعهم للتخفيف من أسوأ الآثار. وتستمر هذه الشراكة القوية والحسنة التوقيت حتى يومنا هذا، وهي تنقذ الأرواح وتخلق الفرص التي يحتاجها شعبنا بشكل عاجل للتعافي بسرعة وعلى نحو مستدام.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

إن التعافي من الأثر العالمي لكوفيد-١٩ هو في الواقع أولويتنا الجماعية الوحيدة الأكثر أهمية. ولا توجد دولة أو مجتمع محلي أو فرد لم يتأثر سلبا. ومع ذلك، يجب أن نفهم جميعا أن هذا التعافي يجب أن

يرتكز على سياسات واستراتيجيات مبتكرة ومستدامة تتمحور حول الإنسان، ويتم تنفيذها في شراكة عبر القارات.

ونحن مصممون في الصومال على ضمان أن تكون استراتيجياتنا الوطنية للإنعاش متوافقة مع خطتنا التاسعة للتنمية الوطنية. ويركز جوهر هذا الأمر على إعادة بناء مجتمع صومالي قوي ومتماسك وعادل، تدعمه مؤسسات قوية وفرص.

لقد تأثر الاقتصاد الصومالي تأثرا شديدا بجائحة كوفيد-١٩ مثل أي مكان آخر في العالم، ولكن هذا لم يمنعنا من الاستمرار بنجاح في مسار الإصلاح الاقتصادي الوطني. وعززت النجاحات التي حققتها هذه الإصلاحات الثقة بين الحكومة الصومالية والشركاء في القطاع العام والشركاء الدوليين وساعدت على تقديم الخدمات العامة الأساسية. وبسبب هذه الجهود الإصلاحية الواضحة، قدم العديد من شركائنا الدوليين القيمين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، تمويلا في صورة منح تمس الحاجة إليها للتخفيف من أسوأ آثار جائحة كوفيد-١٩، وهو أمر نقدره بشدة.

إن الإصلاحات الاقتصادية مفتاح الانتعاش والتنمية المستدامين في الصومال. وفي هذا الصدد، نحن مصممون على مواصلة تنمية قاعدة إيراداتنا المحلية وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة، فضلا عن العمل بشكل أوثق مع شعبنا وجميع شركائنا في التنمية لضمان أن يكون انتعاش الصومال من كوفيد-١٩ سريعا ومستداما.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

إن حماية البيئة أولوية عالمية ملحة تلتزم بها الحكومة الصومالية. والصومال لديه واحد من أطول السواحل في العالم وأراض شاسعة صالحة للزراعة وإمكانات ضخمة للاقتصاد الأزرق. وفي الواقع، فإن الموارد الطبيعية العديدة للصومال هي جواهر التاج الاقتصادي الحالي والمستقبلي للبلد، ولا يمكن للشعب الصومالي الصامد أن يستفيد منها حقا إلا من خلال حماية بيئتنا. ومع ذلك، فإن الصومال يواجه مباشرة النتائج المؤلمة للاحترار العالمي.

ويواجه الصومال تحديات دورية بسبب موجات الجفاف المتكررة والفيضانات في العام نفسه. ويترتب على ذلك عواقب إنسانية واقتصادية مؤلمة، حيث فقدت أرواح وسبل عيش كثيرة نتيجة لذلك. وأدت التحديات البيئية التي تواجه الصومال إلى انعدام الأمن الغذائي وزيادة عدد المشردين داخليا الذين يعيشون في المدن الكبرى مثل مقديشو وإلى إضعاف الشبكات الاقتصادية المجتمعية الريفية التقليدية التي لبت احتياجات الشعب الصومالي على مدار قرون.

يقول مثل صومالي: ”تعيش المدينة بالاعتماد على ما يقدمه الريف“، ولكن للأسف اليوم، يبدو أن سكان الريف قد نزحوا إلى المدن الكبرى. وهذا أمر غير مستدام، لا يساعد بالتأكيد على تحقيق التنمية الطويلة الأجل التي تتوخاها الحكومة الصومالية وشعبها للمضي قدما.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن من الواجب الجماعي لجميع الدول والمجتمعات والأفراد الاستجابة لاحتياجات الكوكب. ويجب علينا جميعا أن نفعل كل ما في وسعنا للتعاون لحماية مستقبل كوكبنا ومصدر حياتنا وثروتنا ورفاهنا.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

في الصومال، نؤمن إيمانا قويا بالقدرة الدائمة للنظام الدولي المتعدد الأطراف على توفير عالم أفضل للجميع. وفي عالم اليوم المترابط والمتكافل والمعولم، لا بد من التعاون والتعاون الاستراتيجي والحوكمة الرشيدة. وفي هذا العالم الجديد الشجاع، يكاد يكون من المستحيل على أي دولة أن تسعى من أجل تحقيق التقدم والازدهار وحدها. وفي هذا الصدد، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تعمل معا بشكل وثيق لإعادة تنشيط الأمم المتحدة حتى تتمكن من القيام بفعالية بدورها المنوط بها المتمثل في الربط بيننا جميعا في مواجهة التحديات العالمية الخطيرة التي تهدد تنميتنا المشتركة.

وتظل الأمم المتحدة المؤسسة المتعددة الأطراف الأولى للحوار المنتظم الرفيع المستوى والقرارات التي توجه استجابة العالم الجماعية في سياق التصدي لأكثر التحديات إلحاحا اليوم، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والصومال، بصفته دولة عضوا، فخور بمساهمته في الأمم المتحدة والشراكة القوية القائمة بين وكالات الأمم المتحدة وحكومتنا في الصومال.

وتعتقد الحكومة الاتحادية الصومالية اعتقادا راسخا أنه يمكن إعادة تنشيط الأمم المتحدة من خلال إصلاح هياكل إدارتها والتي يجب أن تعبر عن العالم المتغير الذي نعيش فيه اليوم. كما يجب أن يكون للأمم المتحدة تأثير أكبر على حياة الناس من خلال التركيز الاستراتيجي على أنشطة بناء السلام التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تنشيط الأمم المتحدة والأثر الذي تحدثه أنشطتها في جميع أنحاء العالم، يجب أن نسعى إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص للتغلب على التحدي التمويلي الذي تواجهه المنظمة في وقت الأزمة والحاجة العالمية العصيب هذا، وخاصة في العالم النامي.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة

تعمل الحكومة الاتحادية الصومالية بلا كلل لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مع شعبنا ومن أجله. ونحن نفعل ذلك من خلال مواجهة الإرهاب الدولي بنجاح، والاستثمار في الخدمات العامة الأساسية، والتصدي للفساد، وتعزيز الحكم الرشيد والسياسة الشاملة للجميع. ونستكمل حاليا عملية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع تضم أكبر عدد من المشاركين في الانتخابات الصومالية منذ الحرب

الأهلية في الصومال. وتتركز الانتخابات على احترام حقوق الشعب الصومالي ورغباته، بما في ذلك حقوق المرأة والشباب في تمثيل أنفسهم في الساحة السياسية ذاتها التي تحكمهم.

وفي الختام، من المهم أن نكرر التأكيد على الأثر الهائل الذي خلفه كوفيد – ١٩ على العالم. لقد عانينا جميعا وما زال الكثيرون تعتصرهم الآلام الشخصية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة الصحية. ومن المحزن أننا نعلم أيضا أن الأمر لم ينته بعد بالنسبة للكثيرين، ولا سيما الفئات الأضعف في العالم، بمن في ذلك الكثيرون في الصومال. غير أنني أعتقد اعتقادا قويا أنه يمكننا التعافي من كوفيد – ١٩ بشكل أكثر استدامة من خلال الشراكة الفعالة المتعددة الأوجه، والتضامن الاجتماعي، والمؤسسات القوية، والعمل الشاق. علاوة على ذلك، ولتحقيق التنمية المستدامة للجميع، يجب علينا أيضا أن نعترف باحتياجات كوكبنا وأن نعمل على تلبيتها، وأن ننشئ مجتمعا أكثر عدلا للجميع تدعمه الفرص والحكم الرشيد. وفي الصومال، تعمل حكومتنا جاهدة على جميع هذه الأولويات لتحسين مستقبل شعبنا.

أشكركم لحسن إصغائكم